حَاشِيَةُ الطَّالِبِ المُسَدَّدِ عَلَى مُسْنَدِ الإِمَامِ أَحْمَدَ

(تفريغ)

مُسْنَدُ أبي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ
رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

لِلشَّيْخِ:
أبي زيدٍ عبدِ الكريمِ الكثيريِّ
-وفقه الله تعالى-

جمادى الأولى ١٤٤٥

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ، الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على نبيِّنا محمدٍ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعين، أما بعدُ:

فإنَّ لُمسندِ الإمامِ شيخِ الإسلامِ أحمدَ بنِ حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: مكانة في النُّفوسِ، ووقعًا ذا خطرٍ في القُلُوب؛ فهو ديوانٌ مِن دواوين السُّنة الأصولِ التي لا غِنى عنها، والتي جمعت فأوْعَتْ حديثَ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بطُرُقِهِ ورواياتِه.

وممّا زانَ المُسندَ ورفعَ قدرَه وشأنه: أنّ مُصنِّفَهُ هو إمامُ أهلِ الحديثِ في القَدِيمِ والحَدِيث، والمُطّلع على خفاياه المثير لخباياه روايةً ودِراية؛ فهو أعلمُ أُمَّةِ محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعدَ القُرونِ الثلاث بعِلَلِ الحَدِيثِ وطُرُقِه، فلا يُعلَمُ أحدٌ تقدّمه إلا أن يَجرِيَ في مضمارِهِ ويُنافسه في مقامِه، ولا يَكادُ يَفوتُهُ شيءٌ ذو بالٍ إلّا ما تقتضيه طبيعة البَشَر.

وفوقَ ذلك كُلِّهِ: ظهورُ أثرِ رُبوبيّةِ الله تعالى في العالِمِ الرَّبَّانيِّ: أنّه محلٌّ للخطأِ والسّهوِ والوهمِ والنِّسيان.

وقيلَ للإمامِ مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: العالم يُخطِئ؟

فقال: «ما دلَّ عليهِ مِن الخَيرِ أكثر، ومَن ذا الذي ليس فيه شيء؟ ولو لم يأمر بالمعروف إلا لمن ليس فيه شيء؛ ما أمر أحدا».[١]

---

(١). «ترتيب المدارك وتقريب المسالك» (٢/ ٦٢).

أمّا أن يَتقدّمه أحدٌ مِن أهلِ زمانِهِ في أصلِ هذا العلم، فلا...

وهذه عصبيّةٌ منِّي لا تخل بدينٍ -بإذن الله- ولا مُرُوءَةٍ، وحميَّةٌ للسُّنةِ لا تُعَدُّ -بحمد الله- مِن حميّةِ الجَاهِلِيَّة، بل هِيَ معرفةٌ لقَدْرِ هذا الإمامِ الهمام ومُصَنَّفِهِ العَظِيم، الّذي تلقَّته الأُمَّةُ بالقَبُولِ والتَّكريم، وجعلِهِ إمامهم حجة يرجع إليه، ويعول عِندِ الاختلافِ عليه.

وقال ابنُ عبد البر مُقرِّرًا هذه الحقيقة في تقدّم الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (..وسُئِلَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ - وَهُوَ إِمَامُ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْمُقَدَّمِ فِي مَعْرِفَةِ عِلَلِ النَّقْلِ فِيهِ - عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجِنَازَةِ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ وَقَالَ بِجَوَازِهِ

فَقِيلَ فَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَالَ لَا يَثْبُتُ أَوْ قَالَ حَتَّى يَثْبُتَ

ثُمَّ قَالَ رَوَاهُ صَالِحٌ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ فِيمَا انْفَرَدَ بِهِ..).[١]

وقال عبدُ الله في «العلل»: أملى علينا ابنُ أبي شيبةَ في الْمُحرِمِ يُقبِّلُ امرأته، فعرضته على أبي؛ فقال لي: أيش يقول في المرأةِ الْمُحرِمة تُقبِّلُ زوجها؟ فقلت: لا أدري، فعدتُ إلى ابنِ أبي شيبة مِن الغَدِ فأخبرته، فقال: ما عندي في هذا شيء، فأيش عنده؟ فحدثته بهذا الحديث: حدثني أبي، قال: حدثني أبو الْمُغيرَةِ عبد القدوس بن الحجَّاج، قال: حدثنا سعيدُ بنُ عبد العزيز، قال: حدثني عطاءُ بنُ أبي رباح، قال: على الْمُحرِمِ إذا قبَّلَ امرأتَهُ: شاة، وعلى امرأتِهِ مثل ذلك، إذا طاوعته.

قال ابنُ أبي شيبة: ما سمعتُ هذا. ثم قال: قدمنا بغدادَ مُنذُ أكثرَ مِن أربعين سنةً إلى

(١). «الاستذكار» (٣/٤٦).

ابن عُليَّة، فما كان أحدٌ يقوم في وجوهنا -يعني: في حفظ الأبواب- إلّا أبو هذا.

قال عبدُ الله بنُ أحمد: يعنيني، فقال له رجلٌ: فيحيى بنُ مَعِين؟، قال: فيه مؤنة شديدة.



- معنى المسانيد عندَ أهلِ الحديثِ:

اعلم -وفَّقكَ اللهُ- أنَّ لفظَ (المُسند) -ويُجمعُ على (مسانيد)-: أنَّه في وضع اصطلاح المُحدِّثين: هو ما يَجمعُهُ المُصنّفُ مِن أحاديثِ الصحابيِّ الواحِدِ على مراتبِ الحديث، لا على الأبواب.

وهذا هو الفرقُ بين (المُسند) وغيرِهِ مِن كتب الصِّحاح والسُّنن: أن الأصلَ في المسانيد أنّها ليست على الأبوابِ؛ فهي جوامعُ لحديثِ الصحابيِّ الواحد، ولعل ممّا يُستثنى: «مُسند» أبي محمد الدَّارميِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فهو على الأبواب كما هو معلوم.

وأضف: أنّ المسانيدَ أيضًا ليست مقصورةً على المُحتجِّ به؛ فأهلُ الحديثِ لهم طُرُقٌ في التَّصنيفِ، أشهرها طريقان عند تدوين الحديثِ وجمعِهِ، وهما:

إحداهما: تصنيفُهُ على الأبوابِ على أحكامِ الفقهِ وغيرِها؛ كالموطأ والكتب السِّتَّة، وبقيةِ المصنفاتِ.

والثاني: تصنيفُهُ على مسانيدِ الصحابة، كلُّ مُسنَدٍ على حِدَة، كما تقدَّمَ.

قال الحاكمُ: (..وَهَذِهِ الْمَسَانِيدُ الَّتِي صُنِّفَتْ فِي الْإِسْلَامِ عَلَى رِوَايَاتِ الصَّحَابَةِ: مُشْتَمِلَةٌ عَلَى رِوَايَةِ الْمُعَدَّلِينَ مِنَ الرُّوَاةِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمَجْرُوحِينَ؛ كَمُسْنَدِ عُبَيْدِ اللهَّ بْنِ مُوسَى الْعَبْسِيِّ، وَأَبِي دَاوُدَ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ، وَهُمَا أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ الْمُسْنَدَ عَلَى تَرَاجِمِ الرِّجَالِ فِي الْإِسْلَامِ، وَبَعْدَهُمَا أَحْمَدُ بْنُ حنبل، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي، وأبي خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعُبَيْدُ اللهَّ بْنُ عُمَرَ الْقَوَادِسِيُّ، ثُمَّ كثرت المسانيد المخرجة عَلَى

تَرَاجِمِ الرِّجَالِ كُلِّهَا غَيْرَ مُمَيِّزَةٍ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ..).

قال الدهلويُّ: (أولُ ما صنّفَ أهلُ الحديثِ في عِلمِ الحديثِ جعلوه مُدوَّنًا في أربعةِ فنون:

فن السُّنة، أعني: الذي يُقال له: الفقه، مثل موطَّأ مالك، وجامعِ سُفيان.

وفن التفسيرِ، مثل: كتاب ابن جُريج.

وفن السِّيَر، مثل كتاب محمد بن إسحاق.

وفن الزهد والرقاق، مثل كتاب ابن المُبارك).

وهذه الفُنون في التَّصنيفِ لا تُعنى بالمَرفوعِ فحسب، بل تَضُمُّ له المَوقوفَ، والمقاطيع، وهكذا...

ثم جاءَ أقوامٌ جرَّدوا المُسند، أي: المرفوعَ إلى النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إما على الأبوابِ كأصحابِ الجوامع، وإما على حديثِ كلِّ صحابيٍّ على حِدَة كأصحابِ المَسانيد.

والطريقتان -أي المُبوَّبة والمُسندة-: مبنية على الموطآت، والجوامع، وكتب التفسير والسير التي تقدّمتها.

قال ابنُ حَجَر في مُقدّمة «الفتح»: (اعْلَمْ أَنَّ آثَارَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ تَكُنْ فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ وَكِبَارِ تَابِعِيهِمْ مُدَوَّنَةً فِي الْجَوَامِعِ وَلَا مُرَتَّبَةً لِأَمْرَيْنِ؛

أَحَدِهِمَا: أَنَّهُمْ كَانُوا فِي ابْتِدَاءِ الْحَالِ قَدْ نُهُوا عَنْ ذَلِكَ كَمَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» خَشْيَةَ أَنْ

يَخْتَلِطَ بَعْضُ ذَلِكَ بِالْقُرْآنِ.

وَالثَّانِي: سِعَةُ حِفْظِهِمْ وَسَيَلَانُ أَذْهَانِهِمْ، وَلِأَنَّ أَكْثَرَهُمْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَ الْكِتَابَةَ، ثُمَّ حَدَثَ فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ التَّابِعِينَ تَدْوِينُ الْآثَارِ وَتَبْوِيبُ الْأَخْبَارِ لَمَّا انْتَشَرَ الْعُلَمَاءُ فِي الْأَمْصَارِ، وَكَثُرَ الِابْتِدَاعُ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ وَمُنْكِرِي الْأَقْدَارِ، فَأَوَّلُ مَنْ جَمَعَ ذَلِكَ الرَّبِيعُ بْنُ صُبَيْحٍ وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ وَغَيْرُهُمَا، فَصَنَّفُوا كُلَّ بَابٍ عَلَى حِدَةٍ، إِلَى أَنْ قَامَ كِبَارُ أَهْلِ الطَّبَقَةِ الثَّالِثَةِ فِي مُنْتَصَفِ الْقَرْنِ الثَّانِي فَدَوَّنُوا الْأَحْكَامَ.

فَصَنَّفَ الْإِمَامُ مَالِكٌ «الْمُوَطَّأَ» وَتَوَخَّى فِيهِ الْقَوِيَّ مِنْ حَدِيثِ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَمَزَجَهُ بِأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ وَفَتَاوَى التَّابِعِينَ.

وَصَنَّفَ ابْنُ جُرَيْجٍ بِمَكَّةَ، وَالْأَوْزَاعِيُّ بِالشَّامِ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ بِالْكُوفَةِ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ بِالْبَصْرَةِ، وَهُشَيْمٌ بِوَاسِطٍ، وَمَعْمَرٌ بِالْيَمَنِ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ بِخُرَاسَانَ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بِالرَّيِّ، وَكَانَ هَؤُلَاءِ فِي عَصْرٍ وَاحِدٍ فَلَا يُدْرَى أَيُّهُمْ سَبَقَ، ثُمَّ تَلَاهُمْ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِمْ فِي النَّسْجِ عَلَى مِنْوَالِهِمْ إِلَى أَنْ رَأَى بَعْضُ الْأَئِمَّةِ أَنْ يُفْرَدَ حَدِيثُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصَّةً وَذَلِكَ عَلَى رَأْسِ الْمِائَتَيْنِ؛ فصنف عبيد الله بن مُوسَى الْعَبْسِي الْكُوفِي مُسْندًا، وصنف مُسَدّد بن مسرهد الْبَصْرِيّ مُسْندًا، وصنف أَسد بن مُوسَى الْأمَوِي مُسْندًا، وصنف نعيم بن حَمَّاد الْخُزَاعِيّ نزيل مصر مُسْندًا، ثمَّ اقتفى الْأَئِمَّة بعد ذَلِك أثرهم فَقل إِمَام من الْحفاظ إلا وصنف حَدِيثه على المسانيد؛ كالإمام أَحْمد بن حَنْبَل، وَإِسْحَاق بن رَاهَوَيْه، وَعُثْمَان بن أبي شيبَة وَغَيرهم من النبلاء، وَمِنْهُم من صنف على

الْأَبْوَاب وعَلَى المسانيد مَعًا، كَأَبِي بكر بن أبي شيبَة).

- أَوَّلُ مَن صنَّفَ مُسندًا:

يُقال أنَّ أوَّلَ مَن صنَّفَ المُسند، هو: نُعيم بن حماد الخُزاعي، وقيل: عبيد الله بن موسى الكوفي، وقيلَ: أبو داود الطَّيَالسي.

قال الخطيبُ في «الجامع»: أخبرنا أحمدُ بنُ محمدِ بنِ غالبٍ الفقيه، أخبرنا أبو الحسن الدَّارقطنيُّ، قال: «**أوَّلُ مَن صنَّفَ مُسندًا وتتبَّعَهُ: نُعَيمُ بنُ حَمَّادٍ**».

قال أبو بكر: (وقد صنَّفَ أسدُ بن موسى المصريُّ مُسندًا، وكان أسدٌ أكبر مِن نُعيمٍ سِنًّا وأقدمُ سماعًا؛ فيُحتملُ أن يكون نُعيمٌ سبقه إلى تخريجِ المُسندِ وتتبُّعِ ذلك في حداثتِهِ، وخرَّجَ أسدٌ بعده على كِبَرِ سِنِّهِ، والله أعلم). انتهى

- ولقد كان لنُعَيم بنِ حمَّاد رَحِمَهُ ٱللَّهُ عِنايةٌ بطلبِ المُسنَدِ المرفوعِ وكتابتِهِ قبل غيرِه.

وقال أبو الحسنِ المَيمُونيُّ، عن أحمدَ ابنِ حنبل: «أوَّلُ مَن عرفناهُ بكتب المُسندِ: نُعَيم بنُ حمَّاد».

قال ابنُ عديٍّ في «الكمال»: حدثنا يحيى بنُ زكريا بن حَيويْه، حدثني عليُّ بنُ كيسان، حدثنا مُحمدُ بنُ إدريسَ المَكِّيُّ، قال: وأخبرني رجلٌ مِن إخواننا مِن أهلِ بغداد، قال: قال أحمدُ ابنُ حنبل: «قَدِمَ علينا نُعَيمُ بنُ حمَّاد، فحثّنا على طَلَبِ المُسند».

قال أبو نعيم في «الحلية»: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ حَيَّانَ، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ دَاوُدَ، ثَنَا أَبُو

زَكَرِيَّا النَّيْسَابُورِيُّ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَسَّانٍ، ثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ، مِنْ إِخْوَانِنَا مِنْ أَهْلِ بَغْدَادَ قَالَ: قَالَ أَحْمَدُ ابْنُ حَنْبَلٍ: «قَدِمَ عَلَيْنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، وَحَثَّنَا عَلَى طَلَبِ الْمُسْنَدِ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْنَا الشَّافِعِيُّ وَضَعَنَا عَلَى الْمَحَجَّةِ الْبَيْضَاءِ».

قال الخطيبُ في «تاريخه»: (حُدّثت عن عبيد الله بن عثمان بن يحيى الدقاق، قَالَ: أَخْبَرَنَا الحسن بن يوسف الصيرفي، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَد بن مُحَمَّد بن هارون الخلال، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بكر المروذي، قال: سمعت أبا عبد الله، يقول: جاءنا نعيم بن حماد، ونحن على باب هشيم نتذاكر المقطعات، فقال: جمعتم حديث رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قال: فعنينا بها منذ يومئذ.

قلت: ويقال: إنَّ أوَّلَ مَن جَمَعَ المُسندَ وصنَّفه: نُعيمُ بنُ حمّاد).

فالإمامُ نُعيمُ بنُ حمّاد رَحِمَهُٱللَّهُ كان حريصًا على جَمعِ المُسندِ المَرفُوعِ قَبلَ غيرِه مِن الموقوفِ والمقاطيع، ويحضُّ الطَّلَبَةَ على ذلك؛ فكانَ هذا الحثُّ والتحضيضُ نواةَ كَثرَةِ المسانيدِ بعد ذلك.

وقال ابنُ عديٍّ في «الكامل»: (..وليحيى الحِمَّاني مُسندٌ صالح، ويُقالُ إنّه أوَّلُ مَن صنَّفَ المُسندَ بالكوفة، وأوَّلُ مَن صنّفَ المُسندَ بالبصرةِ: مُسدَّد، وأوَّلُ مَن صنَّفَ المُسندَ بمصرٍ: أسد، وأسدٌ قبلهما وأقدمُ موتا).(١)

قال الخَليليُّ في «الإرشاد»: (سمعتُ محمدَ بنَ إسحاق الكَيسَانيَّ يقول: سمعتُ أبي

(١). «الكامل في الضعفاء» (٩٨/٩).

يقول: سمعتُ جعفرًا الطَّيَالسيَّ يقول: سمعتُ بُندارًا يقول: لم نلقَ أحفظَ بِسَرْدِ الحديثِ مِن أبي داودَ الطيالسيِّ، أوَّلُ مَن صنَّفَ المُسندَ على ترتيبِ الصحابةِ بالبصرةِ: أبو داود الطَّيالسيُّ، وبالكوفةِ: عبيدُ اللهِ بنُ موسى، ثم مَن صنَّفَ كان تبعًا لهما).[١]

- **وكُتُبُ المسانيدِ كثيرةٌ:**

قال الخطيبُ في «الجامع»: (..ثُمَّ كُتب المسانيدِ الكِبار، مثل: مُسندِ أبي عبدِ الله أحمدَ بنِ محمدِ بنِ حنبل، وأبي يعقوبَ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ المعروف: بابن راهُويَه، وأبي بكرٍ عبد الله، وأبي الحسن عُثمان ابنَيْ محمدِ بنِ أبي شيبة العَبْسِي، وأبي خَيثَمَة زُهَيرِ بنِ حربٍ النَّسَائي، وعبدِ بنِ حُمَيدٍ الكِشِّي، وأحمدَ بنِ سِنانٍ الواسطيِّ.

ومِن الطبقةِ التي بعدَ هؤلاءِ ما يُوجَدُ مِن مُسندِ يعقوبَ بن شيبة السَّدوسي، وإسماعيل بنِ إسحاق القاضي، ومحمد بنِ أيوبَ الرَّازيّ، ومُسندِ الحسنِ بنِ سُفيانَ النَّسَوي، وأبي يَعلى أحمدَ بنِ عليٍّ الموصلي).

- **وأشهرها: «مسند» أحمد، وكذا المسانيد العشرة، وهي:**

١. «مُسند» أبي داودَ الطَّيَالسيِّ.

تنبيه: وقد ذُكِرَ أنَّ المُسندَ ليس مِن تصنيفِهِ، إنّما هو إملاءٌ فحسب، والمُصنِّفُ له تلميذُهُ: يُونسُ بنُ حبيب، سَمِعَه منه في مجالس مُتفرِّقة، وله فيه زياداتٌ على شيخِهِ.

وهذا المُسند كنزٌ ثمينٌ لكثرةِ الثُّلاثيات، فيه ما يَقرب مِن ثمانِ مئة، والإسنادُ الثُّلاثيُّ

---

(١). «الإرشاد» (٢/٥١٢).

ميزتُهُ العلو كما لا يَخفى، وأنّه يدور في فلك القرون المُفضَّلة، وهذا رافع لها.

٢. «مُسند» إسحاقَ بنِ راهُويَه.

٣. «مُسند» مُسدَّد بن مُسَرهَد.

٤. «مُسند» أبي بكر بنِ أبي شَيبة.

٥. «مُسند» محمد بن أبي عمر العدني.

٦. «مُسند» أحمد بن مَنيع.

٧. «مُسند» الحُمَيديِّ.

٨. «مُسند» الحارثِ بنِ أبي أُسامة.

٩. «مُسند» عَبد بنِ حُمَيد.

١٠. «مُسند» أبي يَعلى الموصلي الكبير، هو الذي اعتمده البوصيري وابنُ حجر في زوائدهم بخلاف الهيثمي؛ فقد اعتمدَ المُسندَ الصغير في زوائدِه.

ومَن أرادَ الفائدةَ؛ فليراجع ما كتبه محقق «المطالب العالية» طبعة الشثري، في التعريفِ بالمسانيدِ وأصحابِها ومناهجهم فيها؛ فهو مفيد.

وهذه المسانيدُ العشرة قد جَمَعَ زوائدَهَا على الكُتبِ السِّتةِ أحمدُ بنُ أبي بكرٍ البُوصِيرِيُّ في كتابِه: «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»، فقال في مُقدِّمةِ كتابِه:

(فقد استخرت الله الكريم الوهاب في إفراد زوائد مسانيد الأئمة الحفاظ الأعلام الأجلاء الأيقاظ: أبي داود الطيالسي، ومُسَدَّد، والحميدي، وابن أبي عمر، وإسحاق بن

راهويه، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَحْمَدَ بْنِ مَنِيعٍ، وعبد بن حميد، والحارث بن محمد بن أبي أسامة، وأبي يعلى الموصلي الكبير على الكتب الستة: صحيحي البخاري ومسلم، وأبي داوود، والترمذي، والنسائي الصغرى، وابن ماجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين.

فإن كان الحديث في الكتب الستة أو أحدها أو من طريق صحابي واحد لم أخرجه إلا أن يكون الحديث فيه زيادة عند أحد المسانيد المذكورة تدل على حكم، فأخرجه بتمامه، ثم أقول في آخره: رووه، أو بعضهم باختصار، وربما بينت الزيادة مع ما أضمه إليه من مسندي أحمد بن حنبل والبزار، وصحيح ابن حبان وغيرهم كما سيُرى - إن شاء الله تعالى-).

- مِن أنواعِ المسانيدِ: المسانيدُ المُعلَّلَةُ:

وأعظمُها وأجلُّها: «مُسندُ عليِّ ابن المديني المُعلَّل» وهو مفقودٌ، وقد عني ابنُ كثير في النَّقلِ عنه في مُسندِ الفاروقِ عبارات تعليليَّةٍ فائقةٍ.

(ومنها ما كانَ على طريقةِ المَسانيدِ المُعلَّلَة، وذلك بأن يصنّف إمامٌ معتبر عِلَلَ الحديثِ على مسانيدِ الصَّحابة، فيذكر حديث الصحابيِّ الواحِدِ، ثم يذكر علّة كل حديثٍ بعد الفراغ منه، وذلك كما فَعَلَ يعقوب بن شيبة في «المُسند المُعلّل»، وأبو بكر البزّار في «المُسندِ الكبيرِ المُعلّل»، والدارقطني في «العِلَلِ الوَاردةِ في الأحاديثِ النَّبويَّة»).[١]

- فائدة:

(١). مُستفادٌ مِن مقدمة «شرح العلل» لابن رجب.

مِن المسانيدِ التي جَمَعَتْ بينَ الطَّريقة المُسندة والمُبوّبةِ على الفقهِ والسُّنن: «مُسند» بقيٍّ بنِ مَخلَد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو مفقودٌ، وهذا المُسند مِن أتراب «مُسند» في السّعَة والإحاطة.

وتَجِدُ ابنَ عبد البرِّ في التَّمهيد يخرج به في مواضع، وابنُ حجر في «التَّلخيص والإصابة».

فلعل اللهَ الجواد الكريم ييسّر وجودَه والوقوف عليه بمنِّه وفضله.

وقال الذهبيُّ في «السِّيَر»: (قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: وَ(مُسْنَدُ) بَقِيٍّ رَوَى فِيْهِ عَنْ أَلفٍ وَثَلَاثِ مائَةٍ صَاحِبٍ وَنَيِّفٍ، وَرَتَّبَ حَدِيْثَ كُلِّ صَاحِبٍ عَلَى أَبْوَابِ الفِقْهِ، فَهُوَ مُسْنَدٌ وَمُصَنَّفٌ، وَمَا أَعْلَمُ هَذِهِ الرُّتْبَةَ لأَحَدٍ قَبْلَهُ، مَعَ ثِقَتِهِ وَضَبْطِهِ، وَإِتقَانِهِ وَاحتِفَالِهِ فِي الحَدِيْثِ).



- معالمُ حديثيَّةٌ حول مُسندِ الإمامِ أحمدَ بنِ مُحمدِ بنِ حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أولًا: صاحبُ الكِتاب:

فهو الإمامُ الحُجَّةُ، شيخُ الإسلامِ: أحمدُ بن محمد بن حَنبَل بن هِلَال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيَّان بن عبد الله بن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شَيبَان بن ذهل بن ثَعلَبَة بن عكابة بن صَعب بن علي بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دعمى بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان.

كنيتُهُ: أبو عبد الله.

أصلُهُ: مِن مرو، ثُم حُمِلَ إلى بغداد وهو رَضِيع، وقد كان والدُهُ في بَعثِ الغُزاة.

ومولدُهُ: سنة أربعٍ وستِّينَ ومائة.

(وسمع مِن: إسماعيلَ ابنِ عُلَيَّةَ، وهُشَيم بن بَشِير، وحمَّاد بنِ خالدٍ الخيَّاط، ومَنصور بن سلمةَ الخُزاعِي، وَالْمُظفّر بن مدرك، وعثمانَ بنِ عمر بنِ فارس، وأبي النَّضر هاشمِ بنِ القاسم، وأبي سعيد مولى بني هاشم، ومحمد بن يَزيد، ويَزيد بنَ هارون الواسطيَّين، ومحمد بن أَبِي عدي، ومحمد بن جعفر غندر، ويحيى بنِ سعيد القطَّان، وعبد الرحمن بنِ مهدي، وبشر بن المفضل، ومحمد بن بكر البرساني، وأبي داود الطيالسي، وروح بن عبادة، ووكيع بن الجراح، وأبي معاوية الضرير، وعبد الله بن نمير، وأبي أسامة، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سليم الطائِفي، ومحمد بن إدريس الشافعي، وإبراهيم بن سعد الزهري، وعبد الرزاق بن همام، وأبي قرة موسى بن طارق، وَالوليد بن مسلم، وأبي

مسهر الدمشقي، وأبي اليمان، وعلى بن عياش، وبشر بن شعيب بن أَبِي حمزة الحمصيين، وخلق سوى هؤلاء يطول ذكرهم، ويشق إحصاء أسمائهم.

وروى عنه: غير واحد من شيوخه الذين سميناهم، وحدث عنه أيضا ابناه صالح وعبد الله، وابن عمه حَنبَل بن إسحاق، وَالحسن بن الصباح البزار، ومحمد بن إسحاق الصاغاني، وعباس بن مُحَمَّد الدوري، ومحمد بن عبيد اللَّه المنادي، ومحمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، وأبو داود السجستاني، وأبو بكر الأثرم، وأبو بكر المروذي، ويعقوب بن شيبة، وأَحْمَد بن أَبِي خيثمة، وأبو زرعة الدمشقي، وإبراهيم الحربي، وموسى بن هارون، وعبد اللَّه بن مُحَمَّد البغوي، وغيرهم). انتهى، من «تاريخِ بَغداد» للخطيب.

بدأَ أحمدُ ابن حنبلٍ طلبَ العِلمِ في سنِّ السَّادسة عشر، فلازمَ مُحدِّثَ بلدِهِ هُشَيمَ بنَ بَشيرٍ فلم يُفارقه حتى توفي سنة: (١٨٣هـ)، فصارَ مرجعًا وحُجَّةً في حديثِ هُشَيم.

ثم رَحَلَ إلى الكُوفَةِ ماشيًا في أوَّلِ رحلةٍ له في طَلَبِ الحديثِ قاصدًا مُحدِّثَ الكُوفة: وكيع؛ فسَمِعَ منه ومِن غيرِهِ، وحَفِظَ كُتُبَ وكيعٍ كلّها.

قال الخَلَّالُ: وحدثنا أبو بكر المرُّوذي، قال: سمعتُ أبا عبد الله يقول: كنتُ أذاكرُ وكيعًا بحديثِ الثَّوري، فكان إذا صلَّى العِشاءَ الآخرة خرج مِن المسجد إلى منزلِهِ، فكنتُ أذاكره، فربما ذَكَرَ تسعةَ أحاديث أو العشرة فأحفظُها، فإذا دَخَلَ قال لي أصحابُ الحديث: أَمِلَّ علينا، فأُمِلُّها عليهم، فيكتبونها.

قال الخَلَّالُ: وحدثنا أَبو إِسماعيل محمد بن إِسماعيل الترمذي، قال سمعتُ قُتَيبة بن سَعيد، يقول: كان وكيع إِذا صلى العَتَمَة ينصرف معه أَحمدُ ابن حنبل، فيقف على الباب، فيُذاكره وكيع، فأَخذ وكيع ليلة بعِضَادَتي الباب، ثم قال: يا أَبا عبد الله، أُريد أَن أُلقي عليك حديث سُفيان، قال: هات، فقال: تحفظ عن سفيان عن سَلَمة بن كُهَيل كذا وكذا؟ فيقول أَحمد: نعم، حدثنا يحيى، فيقول: سلمة كذا وكذا؟ فيقول: حدثنا عبد الرحمن، فيقول: سفيان عن سلمة كذا وكذا؟ فيقول: أنت حدثتنا، حتى يَفرغ من سلمة. ثم يقول أحمد: فتحفظ عن سَلمة كذا وكذا؟ فيقول وكيع: لا، فلا يزال يُلقي عليه ويقول وكيع: لا؛ ثم يأخذ في حديث شيخ شيخ، قال: فلم يزل قائماً حتى جاءَت الجارية، فقالت: قد طلع الكوكبُ، أَو قالت: الزُّهرة.

قال الخَلَّالُ: وحدثنا عصمة بن عصمة بن عصام، قال: حدثنا حنبل، قال: سمعت أَبا عبد الله يقول: كان وكيع يُحدِّث بأَحاديث بإِسناد واحد كأَنه قد حفظها، فكنت أَتحَفَّظُ منها عشرة خمسة عشر، أَتحفظها بالليل.

قال الخَلَّالُ: وسمعت عبد الله بن أَحمد ابن حنبل يقول: قال لي أَبي: خُذ أَيَّ كتابٍ شئتَ من كتب وكيع مِن المُصنَّف، فإِن شئت أَن تسأَلني عن الكلام حتى أَخبرك بالإسناد، وإِن شئت بالإِسناد حتى أَخبرك أَنا بالكلام.

ثُم رَحَلَ إِلى البصرة سنة (١٨٦هـ)؛ فسَمِعَ فيها مِن مُعتمرِ بنِ سُليمان وغيرِه، وسَمِعَ مِن يحيى بنِ سعيدٍ القطَّان في دخلتِهِ الثانية.

وكانَ يتردّدُ بين الكوفةِ والبصرة يَكتب عن مشايخ البلدين، فأكثرَ جدًّا مِن الكتابةِ ورَحَلَ إلى الحِجازِ سنة (١٨٧هـ)؛ فسَمِعَ مِن سُفيانَ بنِ عُيينة.

وفي سنةِ (١٩٤هـ) خَرَجَ إلى واسط؛ فسَمِعَ مِن يَزِيدَ بنِ هارون.

وخَرَجَ مع يحيى بنِ مَعِينٍ سنة (١٩٩هـ) إلى اليَمن للسّماعِ مِن عبد الرزّاق صاحبِ «المُصنّف»، وبعدَ عودتِهِ سنة (٢٠٠هـ)؛ بدأَ في تصنيفِ المُسند، وعمره ست وثلاثون سنة.

وبالنسبةِ للفقهِ ومَعرِفَةِ الأحكامِ؛ فكان الدراية مِن أيامِ مجالستِهِ وكيعًا، وتخطئته لبعضِ الكوفيِّينَ فيما خالفوا فيه الأثر.

وكذا أفتى الناس في مسجدِ الخيف سنة (١٩٨هـ) في المناسك.

وآخرُ رِحلةٍ له كان للشّامِ سنة (٢٠٩هـ)، وهي آخر رحلاتِهِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فلم يَخرج بعدها مِن بغداد، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم في مُقدّمة «الجرحِ والتَّعديلِ»: سمعتُ أبي يقول: كان أحمدُ ابنُ حنبل بارعَ الفَهمِ لمعرفةِ الحديثِ بصحيحِهِ وسَقيمِه، وتعلّم الشافعيُّ أشياءً مِن معرفةِ الحديثِ منه، وكانَ الشافعيُّ يقول لأحمد: حديث كذا وكذا قويُّ الإسنادِ محفوظٌ؟ فإذا قال أحمدُ: نعم؛ جعله أصلًا وبنى عليه.

وقال عبد الرحمن: سُئِلَ أبي عن أحمدَ ابنِ حنبل، فقال: هو إمامٌ، وهو حُجَّةٌ.

وشمائلُ الإمامِ وفضائلُهُ لا تُحصَرُ في مِثلِ هذا المَقام، وعليكَ بكتبِ التَّراجمِ؛ فقد أفاضت في سيرتِهِ وشمائلِهِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وتوفي ضحوة يوم الجمعة مِن شهرِ ربيع الأوّل، في بغداد سنة (٢٤١هـ)، وكانت جنازتُهُ مشهودة، والله المستعان.

- ثانيًا: منهجُ الإمامِ أحمد في «مُسندِهِ»:

قال الخطيبُ في «الجامع»: (تَرْتِيبُ مَسَانِيدِ الصَّحَابَةِ: الِاخْتِيَارُ فِي تَخْرِيجِ الْمُسْنَدِ إِلَى الْمُصَنِّفِ، فَإِنْ شَاءَ رَتَّبَ أَسْمَاءَ الصَّحَابَةِ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ مِنْ أَوَائِلِ الْأَسْمَاءِ؛ فَيَبْدَأُ بِأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، وَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَمَنْ يَلِيهِمَا...

وَإِنْ شَاءَ رَتَّبَهَا عَلَى الْقَبَائِلِ فَيَبْدَأُ بِبَنِي هَاشِمٍ ثُمَّ الْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّسَبِ...

وَإِنْ شَاءَ رَتَّبَهَا عَلَى قَدْرِ سَوَابِقِ الصَّحَابَةِ فِي الْإِسْلَامِ وَمَحَلِّهِمْ مِنَ الدِّينِ، وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ أَحَبُّ إِلَيْنَا فِي تَخْرِيجِ الْمُسْنَدِ؛ فَيَبْدَأُ بِالْعَشَرَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ثُمَّ يُتْبِعُهُمْ بِالْمُقَدَّمِينَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ، ثُمَّ مَنْ أَسْلَمَ وَهَاجَرَ بَيْنَ الْحُدَيْبِيَةِ وَالْفَتْحِ؛ كَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، وَعَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، ثُمَّ مَنْ أَسْلَمَ يَوْمَ الْفَتْحِ، ثُمَّ الْأَصَاغِرُ الْأَسْنَانُ الَّذِينَ رَأَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُمْ أَطْفَالٌ؛ كَالسَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، وَأَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَاثِلَةَ، وَأَبِي شَيْبَةَ السُّوَائِيِّ، وَنَحْوِهِمْ).

سَلَكَ الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ في مُسندِهِ طريقةَ التَّرتيب على أسماء الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: حسب السَّبْقِ والفضلِ والبلدان؛

فبدأ مِن جهةِ الفضلِ بمُسندِ الخُلفاءِ الأربعةِ، ثم تتمّتهم بالعشرةِ المُبشَّرين، ثم

الصحابة بعد العشرة، ثم مُسند أهلِ البيت وبني هاشم.

ثُم مِن جهةِ الكَثرَةِ والاشتهار بمُسند المُكثِرين المَشهورين بالرِّواية.

ثُم مِن جهةِ البلدان بمسندِ المكيِّينَ والمدنيِّين ونحوهم، إلى مُسندِ النِّساء ومُسندِ القبائل وبه خَتَمَ المُسندَ، وقد يدخل مُسندٌ في مُسند.

- وقد بلغَت أحاديثُ المُسندِ -بحسب طبعة (الرسالة) وترقيمها-: سبع وعشرون ألفا وستمائة وسبعة وأربعون (٢٧٦٤٧) حديثًا.
- وبحسبِ طبعةِ جمعيَّةِ المكنز دار المنهاج؛ فقد بلغت العدد: ثمان وعشرين ألفا ومئتين وخمسة وتسعين (٢٨٣٩٥) حديثًا.
- وبحسبِ طبعةِ (بيت الأفكار) و(طبعة عالم الكتب) بلغ العددُ: ثمان وعشرين ومئة وتسعة وتسعين (٢٨١٩٩) حديثًا.

وهذا العدُّ داخِلٌ فيه المُكرّر؛ فإنَّ الإمامَ أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ربّما كرر الحديث، إمّا بأن يعيده بنفسه سَنَدًا ومَتنًا، وقد يروي الحديثَ -وهذا الغالب- فيخرجه بأسانيد مختلفة بقصد الفائدة الحديثية مِن جهةِ المُتابعات.

وقد يكونُ داعي التّكرار أنَّ الحديث له أكثرُ مِن صحابيٍّ يرويه؛ فيُكرّره في مسانيد الصحابة الذين رووا هذا الحديث، وهذا ما يُطلق عليه: الشواهد.

ولعبدِ الله بنِ أحمد رواية الكتاب زوائد في المُسند عن شيوخِه، وهذه الزِّياداتُ ليست مِن أصلِ المُسند، وتكون قول الرّاوي القَطِيعِي، عن عبد الله: حدثنا فلانٌ غير أبيه فيها

انفرد به عن أبيه؛ فهو مِن الزّيادات.

وهذه الزِّياداتُ ليست على شَرطِ المُسند، لا في نَوْعِ الحديث؛ فإنّ فيها المرفوع، وعددها: (١٩٤) حديثا، وما دونه وهو الموقوف: (٣٥).

وليست على شرطِ المُسند في رُتبَةِ الحديث.

والزياداتُ أنواعٌ:

١- ما انفردَ بِهِ عن أبيهِ سواء بأصلِ حديث -وهذا قد رمز له في طبعة (الرسالة) بما يُميّزه.

٢- وقد روى عن غير أبيه متابِعًا لحديثِ أبيه ومُشاركًا له:

قال أحمدُ في «مُسنده»: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو صَخْرٍ، **قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدُ اللهِ بْن أَحْمَدَ: وَسَمِعْتُهُ أَنَا مِنْ هَارُونَ**: أَنَّ أَبَا حَازِمٍ، حَدَّثَهُ عَنِ ابْنٍ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ يَقُولُ: «إِنَّ الْإِيمَانَ بَدَأَ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى يَوْمَئِذٍ لِلْغُرَبَاءِ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ، وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي الْقَاسِمِ بِيَدِهِ لَيَأْرِزَنَّ الْإِيمَانُ بَيْنَ هَذَيْنِ الْمَسْجِدَيْنِ كَمَا تَأْرِزُ الْحَيَّةُ فِي جُحْرِهَا».

٣- وبعضها -وهو قليلٌ جدًّا- سمعه مِن أبيه إملاء في غيرِ مجلسِ سماعِ «المُسند»، مثاله: قالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ: **حَدَّثَنِي أَبِي إِمْلَاءً، أَمْلَاهُ عَلَيْنَا فِي النَّوَادِرِ**، قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ أَبُو تَوْبَةَ الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ حُمَيْدٍ،

عَنْ زَيْدِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قَرَأَ بِمِائَةِ آيَةٍ فِي لَيْلَةٍ، كُتِبَ لَهُ قُنُوتُ لَيْلَةٍ».

٤- ومِنَ الزِّياداتِ: الوِجَاداتُ؛ فيقول: (**وجدتُ في كتابِ أبي..**).

ومِمّا يُضافُ ويُنبَّه له: أنَّ لأبي بكرٍ أحمد بن جعفر بن حمدان القَطِيعِيِّ، الرَّاوي للمُسندِ عن عبد الله بن أحمد عن أبيه: زياداتٌ قليلةٌ جدًّا بلغت أربعة أحاديث، ذكرها ابنُ حجر في: «أطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي»، وفي كتابِه: «إتحاف المهرة».

- **ثالثًا: شرطُ الإمامِ أحمد في «المُسند»:**

اعلم -وفَّقك اللهُ- أنَّ شرطَ الإمامِ أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في مُسندِهِ والذي نصّ عليه، ما روي في «طبقات الحنابلة»: أخبرنا أبو الحسن ابنُ الطُّيُورِي -إجازةً إن لم يكن سماعًا-، أخبرنا أبو إسحاقَ البَرمَكِيُّ، حدثني أبي، حدثنا أبو محمد القاسمُ بنُ الحسن الباقلاوي بسر من رأي، قال: سمعتُ أبا بكر بن أبي حامد الفقيه صاحب بيت المال يقول: سمعتُ عبدَ الله بنَ أحمد يقول: قلتُ لأبي رَحِمَهُ اللَّهُ: لِمَ كرهتَ وضعَ الكُتُبِ وقد عَمِلتَ المُسند؟ فقال: «**عملتُ هذا الكِتابَ إمامًا، إذا اختَلَفَ النَّاسُ في سُنَّةِ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رجعوا إليه**».

قلت: فهذا أمرٌ كاشِفٌ عن شرطِهِ ومَقصدِهِ في جمعِه: أن يَكُونَ الكتابُ إمامًا -أي: مرجعًا- عند الاختلافِ في الحديثِ مِن جهة الأسانِيدِ والمُتُون إذا اختلف، ولذلك كثر

في المُسند تنويع الطُّرُق واستيعاب المُتون على تمامها وعدم الاختصارِ لها، وهذا أصلٌ مهمٌّ مُعينٌ في التَّخريجِ وتمييز الصَّحيحِ مِن السَّقيم، وكشف العِلَّةِ في الخَبَر.

ولا يَلزم مِن ذلك أنّ الإمام أحمد روى كلَّ شيءٍ دون انتقاء، بل انتقى المشاهير مِن المرويات:

(أخبرنا والدي وغيرُهُ رَحِمَهُمَاٱللَّهُ تعالى: أنَّ المباركَ بن عبد الجبار أبا الحُسين كَتَبَ إليهما مِن بغداد: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن أحمد ابن إبراهيم البَرمَكي -قراءة عليه-، حدثنا أبو حفص عمر بن محمد بن رجاءٍ، حدثنا موسى بن حمدون البزار، قال: قال لنا حنبل بن إسحاق: جمعنا عمي لي ولصالح ولعبد الله، وقَرَأَ علينا المُسندَ وما سَمِعَهُ منه -يعني: تماما- غيرنا، وقال لنا: **إن هذا الكتاب قد جمعتُهُ وأتقنتُهُ مِن أكثرِ مِن سبعمائة وخمسين ألفًا، فما اختلف المسلمون فيه مِن حديث رسولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: فارجعوا إليه، فإن كان فيه وإلّا فليسَ بحُجَّة**).(١)

فالانتقاءُ هو المشاهير، ليس للصَّحيحِ المُحتجِّ به فحسب؛ فثمّة فرق.

قال ابنُ الجوزي: (ونقلتُ مِن خطِّ القاضي أبي يَعلى محمد بنِ الحسين الفرَّاء في مسألة النَّبيذ، قال: **إنّما روى أحمدُ في «مُسندِهِ» ما اشتهر**، ولم يقصدِ الصَّحيح ولا السَّقيم، ويدلُّ على ذلك أنّ عبدَ الله قال: قلت لأبي: ما تقول في حديثِ رِبعِي بن حِراش عن حُذيفة؟

(١). «خصائص مسند الإمام أحمد»: (صـ١٣).

قال: الذي يَرويهِ عبد العزيز بن أبي روّاد؟ قلت: نعم. قال: الاحاديثُ بخلافِه.

قلتُ: فقد ذكرتَه في «المُسندِ»؟

قال: **قصدتُ في «المُسندِ» المشهور، فلو أردتُ ما صحَّ عندي لم أُرد بهذا «المُسندِ» إلّا الشيء بعد الشيء اليَسير**، ولكنّك يا بُنَي تعرفُ طريقتي في الحديثِ، لستُ أخالف ما ضَعُفَ مِن الحديث إذا لم يكن في البابِ شيءٌ يَدفعُه

قال القاضي: وقد أخبر عن نفسه كيف طريقه في «المُسندِ»، فمن جعله أصلا للصِّحَّة؛ فقد خالفه وترك مقصدَه).

فمراده فيمن جعلهُ أصلًا في الصِّحة؛ فقد خالفه، أي: مَن ادّعى أن الإمامَ أحمد اشترطَ في مُسندِهِ: الصحيحَ المُحتجَّ بِهِ أو كما أطلقَ البعضُ: ما سكت عنه في «المُسندِ»: فهو صحيح مُحتجٌّ به...

قال ابنُ القيّم في «الفروسية»: (كيف والشّأن في المُقدّمة الرابعة، وهي: أنَّ كل ما سَكَتَ عنه أحمدُ في «المُسندِ»: فهو صحيح عنده؛ فإن هذه المُقدّمة لا مُستند لها ألبتّة، بل أهلُ الحديث كلّهم على خلافِها، والإمامُ أحمدُ لم يَشترط في مُسندِهِ الصَّحيح، ولا التزمه، وفي مُسندِهِ عِدّة أحاديث سُئِلَ هو عنها؛ فضعّفها وأنكرها..).

ثم ذَكَرَ عشرين حديثًا شاهدة على ما قال، ثم قال: (وهذا بابٌ واسعٌ جِدًّا، لو تتبّعناهُ؛ لجاء كتابا كبيرا.

والمقصودُ: أنّه ليس كلّ ما رواهُ وسَكَتَ عنه يكون صحيحًا عنده، وحتى لو كان صحيحًا عنده وخالفه غيرُهُ في تصحيحِهِ، لم يَكن قوله حُجَّة على نظيره.

وبهذا يُعرَف وَهمُ الحافظِ أبي موسى المديني في قوله: (إن ما خرَّجه الإمامُ أحمد في «مُسندِه»: فهو صحيح عنده)؛ فإن أحمدَ لم يَقل ذلك قطُّ، ولا قال ما يدلُّ عليه، بل قال ما يدلّ على خلافِ ذلك، كما قال أبو العز بن كادش: (إن عبد الله بن أحمد قال لأبيه: ما تقول في حديث رِبعِي عن حُذيفة؟ قال: الذي يرويه عبد العزيز بن أبي روَّاد؟ قلت: يَصِحُّ؟ قال: لا، الأحاديث بخلافه، وقد رواه الحفاظُ عن رِبعي عن رجل لم يُسمِّه. قال: فقلتُ له: لقد ذكرتَه في «المُسندِ»؟ فقال: قصدتُ في «المُسندِ» الحديث المشهور، وتركتُ الناس تحت سِتْر الله، ولو أردتُ أقصد ما صحَّ عندي؛ لم أروِ مِن هذا «المُسندِ» إلا الشيء بعد الشيء، ولكنّك يا بُنَي تَعرِفُ طريقتي في «المُسندِ»، لستُ أخالف ما فيه ضعف إذا لم يكن في الباب شيءٌ يَدفعه.

فَهَذَا تَصرِيح مِنهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: بِأَنَّهُ أخرج فِيهِ الصَّحِيح وَغَيره، وَقد اسْتشكل أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيّ هَذِه الْحِكَايَة وظنّها كلَامًا متناقضًا، فَقَالَ: (مَا أَظن هَذَا يَصح؛ لِأَنَّهُ كَلَام متناقض؛ لِأَنَّهُ يَقُول لست أُخَالِف مَا فِيهِ ضعف إِذا لم يكن فِي الْبَاب شيء يَدفعهُ، وَهُوَ يَقُول فِي هَذَا الحَدِيث: الْأَحَادِيث بِخِلَافِهِ.

قال: وَإِن صَحَّ؛ فَلَعَلَّهُ كَانَ أَولًا، ثمَّ أخرج مِنهُ مَا ضعف؛ لِأَنِّي طلبته فِي المسند فَلم

أَجِده).

قلت: لَيسَ فِي هَذَا تناقض مِن أَحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ بل هَذَا هُوَ أَصله الَّذِي بنى عَلَيهِ مذهبه، وَهُوَ لَا يقدم على الحَدِيث الصَّحِيح شَيْئا أَلبَتَّة، لَا عملًا وَلَا قِيَاسًا وَلَا قَول صَاحب، وَإِذا لم يكن فِي الْمَسْأَلَة حَدِيث صَحِيح وَكَانَ فِيهَا حَدِيث ضَعِيف وَلَيْسَ فِي الْبَاب شيء يردهُ؛ عمل بِهِ، فَإِن عَارضه مَا هُوَ أقوى مِنْهُ؛ تَركه للمعارض القوي، وَإِذا كَانَ فِي الْمَسْأَلَة حَدِيث ضَعِيف وَقِيَاس؛ قدم الحَدِيث الضَّعِيف على القِيَاس، وَلَيسَ الضَّعِيف فِي اصطِلَاحه هُوَ الضَّعِيف فِي اصطِلَاح الْمُتَأَخِّرين، بل هُوَ والمتقدمون يقسمون الحَدِيث إِلَى صَحِيح وَضَعِيف، وَالحسن عِندهم دَاخل فِي الضَّعِيف بِحَسب مراتبه، وَأول من عُرف عَنهُ أَنه قسمه إِلَى ثَلَاثَة أَقسَام: أَبُو عِيسَى التِّرمِذِيّ، ثمَّ النَّاس تبع لَهُ بعد.[1]

فَأَحمَد يقدم الضَّعِيف الَّذِي هُوَ حسن عِنده على القِيَاس، وَلَا يلتَفت إِلَى الضَّعِيف الواهي الَّذِي لَا يقوم بِهِ حجَّة، بل يُنكر على من احتج بِهِ وَذهب إِلَيه..).

وهو بحثٌ نفيسٌ؛ فراجعه.

فالمقصودُ أنَّ «المُسنَدَ» فيه: الصحيح المُحتج به بمراتبه؛ كالحسن باصطلاح المتأخرين، وهو كثير..

قال ابنُ كثير في «الباعث الحثيث»: (وكذلك يوجدُ في «مُسنِدِ» الإمامِ أحمد مِن

(١). قال أبو زيد الكثيري: أوّلُ مَن أشهرَ ذلك وميّزه واستكثرَ منه بمعناه: هو الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الأسانيدِ والمُتون شيءٌ كثير ممّا يُوازي كثيرًا مِن أحاديث مُسلم، بل والبخاري أيضًا، وليست عندهما ولا عند أحدهما، بل ولم يُخرجه أحدٌ مِن أصحاب الكتب الأربعة، وهم: أبو داود، والترمذي، والنّسائي، وابن ماجة).

وفي الصحيحين أحاديث قليلة ليست في المُسند.

وفي المُسندِ الضعيفُ المُحتمل، وهو الحسن لغيرِه في اصطلاحِ المُتأخرين.

وفيه أيضًا ما دون ذلك مِن الضَّعيفِ الشديد، يورِدُهُ الإمامُ رَحِمَهُٱللَّهُ لتوضيح مخارجِ الحديث والتّفردات والطُّرُق والمُتابعات النّافعة، وغيرها ممّا هو مُفيدٌ لطالبِ التَّخريج والعلل.

ولا يُوجدُ في المُسندِ روايةٌ موضوعةٌ عن كذّابٍ يتعمّدُ الكَذِبَ.

أمَّا الرَّاوي المُستحق للتّركِ لكثرةِ الغلط وشِدَّةِ الضَّعف، بل قد يُتهم بالكذب، مثل: أوس بن عبد الله بن بُريدة بن الحُصيب الأسلمي، وحسين بن قيس وأضرابهم؛ موجود له رواية، وهي قليلة جدًّا.

وأحيانًا الراوي المستور قد يَغلط غلطًا فاحشًا؛ فيروي خبرًا باطلًا لا يَصحّ: فهذا النوع موجود على قِلّة.

وهذان النّوعان هما اللّذان يذكرهما ابنُ الجوزي في «الموضوعات»، مع أن له توسّعًا

لا يَخفى في الحُكم بالوضع، حتى صارَ كأن له اصطلاح خاص به.

وهذه الأحاديث المتكلّم عنها فوق العشرين بقليل، كما أوردها ابنُ حجر في ذبه عن المُسند.

قال الذَّهبيُّ في «السِّيَر»: (لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: لَا تَرِدُ عَلَى قَوْلِهِ، فَإِنَّ الْمُسْلِمِيْنَ مَا اخْتَلَفُوا فِيْهَا، ثُمَّ مَا يَلزَمُ مِنْ هَذَا القَوْلِ: أَنَّ مَا وُجِدَ فِيْهِ أَنْ يَكُوْنَ حُجَّةً، فَفِيْهِ جُمْلَةٌ مِنَ الأَحَادِيْثِ الضَّعِيفَةِ مِمَّا يَسُوغُ نَقلُها، وَلَا يَجِبُ الاحْتِجَاجُ بِهَا، وَفِيْهِ أَحَادِيْثُ مَعْدُوْدَةٌ شِبْهُ مَوْضُوْعَةٍ، وَلَكِنَّهَا قَطْرَةٌ فِي بَحرٍ).

وأحمدُ في «المُسندِ» يَذكرُ المشاهير على المسانيد، وليس يذكر المشاهير على الأبواب كأبي داود في «السنن» والترمذي في «الجامع» مثلا، وهذا أحيانًا يَقضي بأنّه يَروي للصّحابيِّ الواحدِ في مُسندِه المشهورَ عنه روايةً، ومسانيدُه بلغت قرابة (٩٠٤) مُسندًا، فيذكر في مُسندِ كلِّ صحابيٍّ المشهورَ مِن حديثِهِ، ولو كان مُقلًّا.

- رابعًا: الفائدةُ الحديثيَّةُ لطالبِ الحديثِ مِن «مُسندِ» الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

اعلم -سلّمكَ اللهُ-: أن هذا الدِّيوانَ: هو موسوعةٌ حديثيَّةٌ تُعِينُ طالبَ الحديثِ على تَخريجِ الخَبَرِ والوقوفِ على طُرُقِهِ وألفاظِه التَّامَّة، لما أنّ الإمام لا يَختصر الخبر اختصارا في مواطنِ تخريجِه؛ فلا بُدَّ أن يأتيَ بتمامِهِ في إحدى المواطن.

ومِن أحسنِ الطُّرقِ المُعينةِ على الوصولِ للحديث المُراد تخريجه مِن «المُسندِ»: هو

الرُّجوع لكتاب: «أطراف المُسند المعتلي» لابن حَجَر؛ فهو فهرسُ تخريجٍ لأطرافِ حديثِ المُسند، حيث رتّبه على أسماء الصحابةِ بحسب حروفِ المُعجم.

وإذا لم تجِدِ الحديثَ المُراد بعينِهِ في «المُسندِ»؛ فاعلم أن لا بُدّ يكون له في المُسند شاهد يُعتبر به مِن جهة المعنى.

قال ابنُ القيّم في «الفروسية»: (قَالَ أَبُو مُوسَى: وَقَالَ ابن السَّمَّاك: حَدثنَا حَنْبَل بن إسحاق، قَالَ: جَمعنَا أَحْمد ابن حَنْبَل أَنا وَصَالح وَعبد الله، وَقَرَأَ علينا المُسند، وَمَا سَمعه مِنهُ غَيرنَا، وَقَالَ لنا: هَذَا كتاب جمعته من سبع مئة ألف وَخمسين ألف حَدِيث، فَمَا اختلف المُسلمُونَ فِيهِ من حَدِيث رَسُول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فَارجِعُوا إِلَيهِ؛ فَإِن وجدتموه فِيهِ، وَإِلَّا فَلَيْسَ بِحجَّة.

قلت هَذِه الْحِكَايَة قد ذكرهَا حَنْبَل فِي «تَارِيخه» وَهِي صَحِيحَة بِلَا شكّ، لَكِن لَا تدل على أَن كل مَا رَوَاهُ فِي الْمسند فَهُوَ صَحِيح عِنْده؛ فَالْفرق بَين أَن يكون كل حَدِيث لَا يُوجد لَهُ أصل فِي المسند فَلَيسَ بِحجَّة، وَبَين أَن يَقُول كل حَدِيث فِيهِ فَهُوَ حجَّة، وَكَلَامه يدل على الأول لَا على الثَّانِي.

وَقد استشكل بعض الْحفَّاظ هَذَا من أَحْمد، وَقَالَ: فِي الصَّحِيحَيْنِ أَحَادِيث لَيست فِي الْمسند.

وَأجِيب عَن هَذَا بِأَن تِلْكَ الْأَلْفَاظ بِعَينهَا وَإِن خلا الْمسند عَنْهَا، فلهَا فِيهِ أُصُول

ونظائر وشواهد، وَأما أَن يكون متن صَحِيح لَا مطعن فِيهِ لَيْسَ لَهُ فِي الْمسند أصل وَلَا نَظِير؛ فَلَا يكَاد يُوجد أَلْبَتَّة..).

فالفائدةُ المُهمّة: أنّ الأصل في الحديثِ الذي لا يَكون في «المُسندِ» ولا في «المُسندِ» ما يدلُّ عليه كشاهدٍ معنوي؛ فإنّه معلول؛ لأنّه كتابٌ كُتِبَ مُرادًا به حصر الأخبارِ المشهورة، والله أعلم.

فلا غِنى لطالبِ الحديثِ عن الحفظِ منه، والتَّزوّد والقراءة المُستمرّة فيه، وطول التخريج عليه؛ لينبل وينبغ، وبالله التوفيق.

قد كانت هذه مسائلُ مُتفرّقةٌ حول «المُسندِ»، ولا زالَ عِلم هذا الكتاب يَحتاجُ بسطًا، وتفصيلًا، وتذليلًا، وتقريبا.

وقد جعلتُ هذه المسائلَ بين يدي هذه الحاشيةِ، لعلّ الله أن ينفعَ بها، ويكتب بها الأجر والثّواب، ويغفر لنا فيها عن السّهو والغلط والزلل؛ إنه توّاب رحيم.

وقد كانت فكرةُ الحاشيةِ مجالسٌ عُقِدَت لمُدارسةِ «المُسندِ»، ألقيتها على إخواني مِن طلبة العِلم ففرّغها البعضُ منهم -كتبَ الله أجرَهم وجزاهم خيرا-، وهم إخواني: أبو عبد الله الجزائري، ومحمد الكردي، وأبو المُنذِر؛ فرتّبوا وهذّبوا وقرّبوا -بارك الله فيهم ونفع بهم-، فأحببتُ نشرها لتعمّ الفائدة.

واعلم أخي القارئ: أنّ هذه الحاشية ليس بمزاحمةٍ ولا مُقاربة كتبَ أئمتنا الناقدين

صيارفة الحديث وجهابذته، وأنى لها!

ولذلك جاءت مُختصرة كجدولِ ماءٍ عندَ بحرٍ واسعِ الأطراف، وسببُ الاختصارِ: هو أنّ الغَرَضَ المعقود: هو القراءة والجَرد للمُسندِ، مع التعليقِ اليَسير؛ فكانت بقلة أمامَ أصولِ نخلٍ طوال.

لكن رجوتُ البر الرَّحيمَ، ذا الطَّول والإنعام: أن تكون دالةً على ميراثِ المُتقدّمين، ومنتظمة في سلك جهودِهم في خِدمة حديث النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والحمد لله رب العالمين



بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يَسِر وَأَعِن يَا كَرِيم، وصَلَّى اللهُ على مُحَمَّد وَآلِهِ وَصَحْبِه وَسَلِّم.

مُسْنَدُ الْعَشْرَةِ الْمُبَشَّرِينَ بِالْجَنَّةِ:

مُسْنَدُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ:

مُسْنَدُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيق(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو الْقَاسِمِ هِبَةُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحُصِينِ الشَّيْبَانِيُّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ، وَأَنَا أَسْمَعُ، فَأَقَرَّ بِهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيُّ الْوَاعِظُ، وَيُعْرَفُ بِابْنِ الْمُذْهِبِ، قِرَاءَةً مِنْ أَصْلِ سَمَاعِهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ بْنِ مَالِكٍ الْقَطِيعِيُّ، قِرَاءَةً عَلَيْهِ، قَالَ:

١- حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلِ بْنِ هِلَالِ بْنِ أَسَدٍ، مِنْ كِتَابِهِ(٢)، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ(٣)،

(١) هو عبد الله بن عثمان بن عامر القرشي التَّيْمي.

(٢) كان الإمام أحمد رحمه الله كان لا يحدث إلا من كتاب.

(٣) أول شيوخ أحمد في المسند وروى له الجماعة ثبت حافظ إمام، أبو هاشم الكوفي.

قَالَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي خَالِدٍ -[(١)] عَنْ قَيْسٍ[(٢)]، قَالَ:[(٣)] قَامَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ تَقْرَؤونَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥﴾ [المائدة: ١٠٥]، وَإِنَّا سَمِعْنَا رَسُولَ اللهِ يَقُولُ: "إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْمُنْكَرَ فَلَمْ يُغيِّرُوهُ، أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللهُ بِعِقَابِهِ"[(٤)].

٢- حَدَّثَنَا وَكِيعٌ[(٥)]، قَالَ:...

---

(١). الحافظ، الإمام الكبير، الأحمسي ، مولاهم الكوفي وهو من أكثر الناس رواية عن قيس بن أبي حازم، ثبت في عامة شيوخه، وأسانيد الصحيحة تروى عن شعبي في إسماعيل بن أبي خالد أحد أصحاب الشعبي الأثبات.

(٢). قيس بن أبي حازم العالم الثقة الحافظ، الأحمسي الكوفي، روى عن تسعة من العشرة يعني أدرك العشرة المبشرين بالجنة فروى عن النبي صلى الله عليه وسلم، تسعة منهم، لم يروي إلا عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، وأدرك زمان هو من قدماء التابعين يسمى مخضرم، ذهب ليبايع النبي صلى الله عليه وسلم فوجده قد مات.

(٣). هذا الإسناد كوفي.

(٤). الحديث أُختلف في وقفه ورفعه، فيمن وقفه وجعله من كلام أبي بكر الصديق رضي الله عنه وفيمن رفعه وجعله من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ رحمه الله: وأحسَبُ إسماعيلَ بْن أَبِي خالدٍ كَانَ يرفعُهُ مَرَّةً، ويُوقِفُهُ مَرَّةً. [ص٣٧ - كتاب العلل لابن أبي حاتم] والعلة غير قادحة لأنه مرة يرفعه ومرة يوقفه، أي وجهان فعلى قول أبي زرعة رحمه الله الحديث صحيح ثابت عن النبي - صلى الله عليه وسلّم -، وزعم بعض المخرجين المعاصرين أن الحديث على شرط الشيخين وهذا خطأ، لأن البخاري والمسلم لا يرويان ما اختلف فيه فلذلك ينتقيان، من حديث اسماعيل بن ابي خالد عن قيس ابن ابي حازم ما ثبت، يعني لا يرويان كل ما رواه اسماعيل بن أبي خالد عن القيس بن أبي حازم هكذا بل ينتقيان ما لم يوقع فيه نوع من العلة وهذا الخبر لعلهما اجتنباه لأنه أُختلف في وقفه ورفعه، وشرط البخاري والمسلم هو صفة الرواية لا الصورة الظاهرة للسند.

(٥). وكيع بن الجراح أبو سفيان الرؤاسي، الكوفي.

حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ[(١)] وَسُفْيَانُ[(٢)]، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ الثَّقَفِيِّ[(٣)]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ الْوَالِبِيِّ[(٤)]، عَنْ أَسْمَاءَ بْنِ الْحَكَمِ الْفَزَارِيِّ[(٥)]، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ:[(٦)] كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللهُ بِمَا شَاءَ مِنْهُ، وَإِذَا حَدَّثَنِي عَنْهُ غَيْرِي اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ، وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَنِي - وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ - أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَا مِنْ رَجُلٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا فَيَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ الْوُضُوءَ"، قَالَ مِسْعَرٌ: "وَيُصَلِّي"، وَقَالَ سُفْيَانُ: "ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، فَيَسْتَغْفِرُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ إِلَّا غُفِرَ لَهُ"[(٧)].

---

(١). مسعر بن كدام، الحافظ، ثبت، ثقة، كان يسمى مسعر المصحف لوثاقته وحفظه.

(٢). سفيان الثوري رحمه الله.

(٣). عثمان بن المغيرة الثقفي، أبو المغيرة، الكوفي، قال صالح بن أحمد بن حنبل: قال أبي: عثمان بن المغيرة هو عثمان بن أبي زرعة وهو عثمان الأعشى، وهو عثمان الثقفي كوفي ثقة، ليس أحد أروى عنه من شريك.

(٤). علي بن ربيعة أبو المغيرة الوالبي الكوفي، روى له الجماعة، وهو ثقة رحمه الله، وثقه البخاري وغيره.

(٥). أسماء بن الحكم الفزاري، أبو حسان الكوفي، ثقة.

(٦). الحديث إسناده كوفي رجاله ثقات.

(٧). هذا الحديث تُكلم في قوله: (اسْتَحْلَفْتُهُ)، وممن استنكر لفظ (اسْتَحْلَفْتُهُ) البخاري، وهذا ان عليًّا يسمع من عمر ولا يستحلفه، فكيف يقول إلا أبا بكر؟!

إذن هنا يوجد تعارض، وهو أن عليًّا يسمع من عمر ولا يستحلفه، ولكن في هذا الحديث يقول: (وَإِذَا حَدَّثَنِي عَنْهُ غَيْرِي اسْتَحْلَفْتُهُ) فلفظة (غَيْرِي) عام.

وأيضا ممن استنكره العقيلي وأعله بتفرد عثمان بن المغيرة، قال العقيلي: «وَقَدْ رَوَى عَلِيٌّ عَنْ عُمَرَ وَلَمْ يَسْتَحْلِفْهُ، وَهَذَا حَدِيثٌ لَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهِ أَسْمَاءُ وَقَدْ رَوَى أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ فَلَمْ = = يُحَلِّفْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، قَالَ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ: قَدْ رَوَى عُثْمَانُ بْنُ

٣- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو سَعِيدٍ - يَعْنِي الْعَنْقَزِيَّ -[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ[(٢)]، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ:[(٣)] اشْتَرَى أَبُو بَكْرٍ مِنْ عَازِبٍ سَرْجًا

الْمُغِيرَةِ أَحَادِيثَ نَكِرَةً مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ» "الضعفاء الكبير" للعقيلي (١/١٠٧).

وبعضهم قال حديث لا بأس به، حديث حسن، وقصة الاستحلاف لا يُفهَم منه العموم، ولا يعني أنه استحلف كل أحد، وأن الاستحلاف ليست علامة طعن، فقد كان عمر رضي الله عنه سمع حديثًا من أبي موسى فقال تأتي بشاهد معك كما في الأثر ((فقال عمرُ بنُ الخطابِ: ومن يعلمُ هذا؟ لئن لم تأتِ بمن يعلمُ ذلك لأفعلنَّ بك كذا وكذا، فخرج أبو موسى حتى جاء مجلسًا في المسجد..... إلى: فقال عمرُ لأبي موسى أما أني لم أَتَّهِمْكَ ولكني خشيتُ أن يَتَقَوَّلَ الناسُ على رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ))، أي: من باب الزيادة والتوثيق، وهذا القول أقرب، وقولهم (أن هذا الحديث من مناكير عثمان بن المغيرة) هذا الحديث ليس من أصول الأحكام إنما يقرر باب الفضائل وقد عُلم أن باب الفضائل والرقائق وما يقع فيه الثواب باب يتساهل فيه العلماء قليلا، فمسألة عثمان بن مغيرة لا يقبل تفرده في الأحكام كأصول لكن اذا روى في الفضائل أو روى في الزهد أو روى في هذا الباب فالعلماء يتسامحون، لذلك هذا الحديث نقول عنه صحيح، وقد قال عنه ابن عدي : «قَالَ الشَّيْخُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ طَرِيقُهُ حَسَنٌ وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا» "الكامل في ضعفاء الرجال" (٢/١٤٣).

(طَرِيقُهُ حَسَنٌ) طبعًا هو يقصد الحسن الاحتجاجي، إذ موضوع الحديث نفي التفرد، مما يحتمل به التفرد فننظر في الموضوع أين يروي هذا الشخص؟ يروي في الفضائل والرغائب وهو رجل ليس بكذاب ولم يرو شيئًا مناقضًا لأصول الدين، إذاً يقبل ويروي شيئا في باب التوبة وأبواب الاستغفار لله سبحانه وتعالى وله شواهد هذا المعنى في الأحاديث.

(١). عمرو بن محمد العنقزي القرشي، مولاهم، أبو سعيد الكوفي وهو ثقة.

(٢). إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، عمرو بن عبد الله ، الحافظ، أبو يوسف الهمداني السبيعي الكوفي.

(٣). هذا الحديث أصح إسناد في مسند أبي بكر، وهو حديث الهجرة وهو مخرج في الصحيحين، وزعم بعض المخرجين أن هذا الحديث على شرط مسلم، وهذا فيه نظر القضية في الانتقاء والطريقة يعني في المدار، ولكن الوصف الأدق أنه على شرط الصحيحين؛ لأن المدار متفق هنا هو: أبو اسحاق السبيعي، وهو أحد مدارات الستة الذين عليهم مدار الإسناد =

= يروي عنه ثلاثة:

بِثَلاثَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا. قَالَ: فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ لِعَازِبٍ: مُرِ الْبَرَاءَ فَلْيَحْمِلْهُ إِلَى مَنْزِلِي. فَقَالَ: لَا، حَتَّى تُحَدِّثَنَا كَيْفَ صَنَعْتَ حِينَ خَرَجَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنْتَ مَعَهُ؟ قَالَ: فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: خَرَجْنَا فَأَدْلَجْنَا، فَأَحْثَثْنَا يَوْمَنَا وَلَيْلَتَنَا، حَتَّى أَظْهَرْنَا، وَقَامَ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ، فَضَرَبْتُ بِبَصَرِي: هَلْ أَرَى ظِلًّا نَأْوِي إِلَيْهِ؟ فَإِذَا أَنَا بِصَخْرَةٍ، فَأَهْوَيْتُ إِلَيْهَا فَإِذَا بَقِيَّةُ ظِلِّهَا، فَسَوَّيْتُهُ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَفَرَشْتُ لَهُ فَرْوَةً، وَقُلْتُ: اضْطَجِعْ يَا رَسُولَ اللهِ، فَاضْطَجَعَ، ثُمَّ خَرَجْتُ أَنْظُرُ: هَلْ أَرَى أَحَدًا مِنَ الطَّلَبِ؟ فَإِذَا أَنَا بِرَاعِي غَنَمٍ، فَقُلْتُ: لِمَنْ أَنْتَ يَا غُلامُ؟ فَقَالَ: لِرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ. فَسَمَّاهُ فَعَرَفْتُهُ، فَقُلْتُ: هَلْ فِي غَنَمِكَ مِنْ لَبَنٍ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: قُلْتُ: هَلْ أَنْتَ حَالِبٌ لِي؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَأَمَرْتُهُ فَاعْتَقَلَ شَاةً مِنْهَا، ثُمَّ أَمَرْتُهُ فَنَفَضَ ضَرْعَهَا مِنَ الْغُبَارِ، ثُمَّ أَمَرْتُهُ فَنَفَضَ كَفَّيْهِ مِنَ الْغُبَارِ، وَمَعِي إِدَاوَةٌ عَلَى فَمِهَا خِرْقَةٌ، فَحَلَبَ لِي كُثْبَةً مِنَ اللَّبَنِ، فَصَبَبْتُ عَلَى الْقَدَحِ حَتَّى بَرَدَ أَسْفَلُهُ، ثُمَّ أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَافَيْتُهُ وَقَدِ اسْتَيْقَظَ، فَقُلْتُ: اشْرَبْ يَا رَسُولَ اللهِ. فَشَرِبَ حَتَّى رَضِيتُ، ثُمَّ قُلْتُ: هَلْ أَنَى الرَّحِيلُ.

قَالَ: فَارْتَحَلْنَا، وَالْقَوْمُ يَطْلُبُونَا، فَلَمْ يُدْرِكْنَا أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَّا سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ

- يونس بن إسحاق(ابنه)
- إسرائيل بن يونس(حفيده) واثبت الناس فيه لأن حفظه حفظ كتاب.
- زهير بن معاوية.

جُعْشُمٍ عَلَى فَرَسٍ لَهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَذَا الطَّلَبُ قَدْ لَحِقَنَا. فَقَالَ: "لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا" حَتَّى إِذَا دَنَا مِنَّا فَكَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ قَدْرُ رُمْحٍ أَوْ رُمْحَيْنِ أَوْ ثَلاثَةٍ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَذَا الطَّلَبُ قَدْ لَحِقَنَا. وَبَكَيْتُ، قَالَ: "لِمَ تَبْكِي؟" قَالَ: قُلْتُ: أَمَا وَاللهِ مَا عَلَى نَفْسِي أَبْكِي، وَلَكِنْ أَبْكِي عَلَيْكَ. قَالَ: فَدَعَا عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: "اللهُمَّ اكْفِنَاهُ بِمَا شِئْتَ". فَسَاخَتْ قَوَائِمُ فَرَسِهِ إِلَى بَطْنِهَا فِي أَرْضٍ صَلْدٍ، وَوَثَبَ عَنْهَا، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ هذَا عَمَلُكَ، فَادْعُ اللهَ أَنْ يُنْجِّيَنِي مِمَّا أَنَا فِيهِ، فَوَاللهِ لَأُعَمِّيَنَّ عَلَى مَنْ وَرَائِي مِنَ الطَّلَبِ، وَهَذِهِ كِنَانَتِي فَخُذْ مِنْهَا سَهْمًا، فَإِنَّكَ سَتَمُرُّ بِإِبِلِي وَغَنَمِي فِي مَوْضِعِ كَذَا وَكَذَا، فَخُذْ مِنْهَا حَاجَتَكَ. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَا حَاجَةَ لِي فِيهَا". قَالَ: وَدَعَا لَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأُطْلِقَ، فَرَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ.

وَمَضَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنَا مَعَهُ حَتَّى قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، فَتَلَقَّاهُ النَّاسُ، فَخَرَجُوا فِي الطَّرِيقِ، وَعَلَى الْأَجَاجِيرِ، فَاشْتَدَّ الْخَدَمُ وَالصِّبْيَانُ فِي الطَّرِيقِ يَقُولُونَ: اللهُ أَكْبَرُ، جَاءَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، جَاءَ مُحَمَّدٌ. قَالَ: وَتَنَازَعَ الْقَوْمُ أَيُّهُمْ يَنْزِلُ عَلَيْهِ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَنْزِلُ اللَّيْلَةَ عَلَى بَنِي النَّجَّارِ، أَخْوَالِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، لِأُكْرِمَهُمْ بِذَلِكَ" فَلَمَّا أَصْبَحَ غَدَا حَيْثُ أُمِرَ.

قَالَ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ: أَوَّلُ مَنْ كَانَ قَدِمَ عَلَيْنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ أَخُو بَنِي عَبْدِ الدَّارِ، ثُمَّ قَدِمَ عَلَيْنَا ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى أَخُو بَنِي فِهْرٍ، ثُمَّ قَدِمَ عَلَيْنَا

عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي عِشْرِينَ رَاكِبًا، فَقُلْنَا مَا فَعَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ: هُوَ عَلَى أَثَرِي، ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ مَعَهُ.

قَالَ الْبَرَاءُ: وَلَمْ يَقْدَمْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى قَرَأْتُ سُوَرًا مِنَ الْمُفَصَّلِ.

قَالَ إِسْرَائِيلُ: وَكَانَ الْبَرَاءُ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ.

٤- حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: قَالَ إِسْرَائِيلُ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَهُ بِبَرَاءَةٌ لِأَهْلِ مَكَّةَ: لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ، وَلا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ، وَلا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُدَّةٌ فَأَجَلُهُ إِلَى مُدَّتِهِ، وَاللهُ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ. قَالَ: فَسَارَ بِهَا ثَلاثًا، ثُمَّ قَالَ لِعَلِيٍّ، رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ: "الْحَقْهُ فَرُدَّ عَلَيَّ أَبَا بَكْرٍ، وَبَلِّغْهَا أَنْتَ" قَالَ: فَفَعَلَ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ بَكَى، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، حَدَثَ فِيَّ شَيْءٌ؟ قَالَ: "مَا حَدَثَ فِيكَ إِلَّا خَيْرٌ، وَلَكِنْ أُمِرْتُ أَنْ لَا يُبَلِّغَهُ إِلَّا أَنَا أَوْ رَجُلٌ مِنِّي"(١).

---

(١). قصة أن النبي -صلى الله عليه وسلّم- أنه بعث أبا بكر لما نزلت سورة البراءة قبل أن يحج حجة الوداع كأصل القصة ثابت، ولكن يوجد تفاصيل ليست موجودة وفيها إشكال، الحديث أختلف في وصله وإرساله، زيد بن يثيع (الثابت بالياء "يثيع" كما قال الإمام أحمد) ليس بكثير الرواية هو من أصحاب علي، فالإسناد فيه علة، وعبارة (وَلَكِنْ أُمِرْتُ أَنْ لَا يُبَلِّغَهُ إِلَّا أَنَا أَوْ رَجُلٌ مِنِّي) هذه العبارة منكرة، لم يثبت في أصل القصة الصحيحة، ولذلك الحديث لما خرجه الترمذي: «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أُثَيْعٍ، ((قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا)) .... قال الترمذي: «حَدِيثُ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» "سنن الترمذي" (٣/ ٢١٣ ت شاكر) =

٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ(١)، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ(٢)، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ(٣)، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ(٤)، عَنْ أَوْسَطَ(٥) قَالَ:(٦) خَطَبَنَا أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ: قَامَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

= والحديث مرة يرويه مرسلًا (عن أبي بكر) ومرة موصولًا (سَأَلْتُ عَلِيًّا)، وهنا العلة قادحة، ونتشدد فيه وأن كان في أبواب المغازي، نقول لأن أصل القصة في الصحيح وعند أهل المغازي ليس فيها ذكر هذه التفاصيل، والقاعدة في علم الحديث مهمة جدا: أن الخبر الذي يحتج بأصله المبتدع أي يحتج بتفاصيله وقد ثبت أصله عندنا من غير تلك التفاصيل؛ فإن التفاصيل تلك يتشدد فيها لإسقاطه، بمعنى أصل القصة في بعث أبي بكر وأردافه بعلي رضي الله عنهم صحيح في الصحيح وعند أهل المغازي ثابت، ولكن هذه التفاصيل (وَلَكِنْ أُمِرْتُ أَنْ لَا يُبَلِّغَهُ إِلَّا أَنَا أَوْ رَجُلٌ مِنِّي) عندما يحتج بها المبتدع ويكون عليها وهم وخطأ نتشدد فيها ولا نقبلها، والمحفوظ ليس من مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه إنما في مسند علي رضي الله عنه.

(١). وهو غندر محمد بن جعفر، الحافظ، المجود، الثبت أبو عبد الله الهذلي، روايته عن شعبة رواية كتاب لهذا هو مقدم حتى كان عبدالرحمن بن مهدي رحمه الله يقدمه على نفسه في شعبة.

(٢). شعبة بن الحجاج بن الورد ، الإمام الحافظ.

(٣). يزيد بْن خُمير الرَّحبيُّ الهَمْداني، الحمصي، أَبُو عُمَر.

(٤). سليم بن عامر الحمصي الرحبي.

(٥). أَوْسَطُ الْبَجَلِيُّ الْحِمْصِيُّ، أبو إسماعيل، أوسط بن إسماعيل بن أوسط وقيل ابن عامر، أختلف في اسم أبيه.

(٦). بالنسبة ليزيد بْن خُمير، هذا صالح الحديث لا بأس به وهو من حيث الأصل عراقي لكن ذهب إلى الشام وسمع من جماعة منهم سالم بن أبي الجعد، ولذلك سئل إمام أحمد في ذلك، قال «سَأَلته عَن حَدِيث شُعْبَة عَن يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ قَالَ سَمِعْتُ سَالم بن أبي الْجَعْد قَالَ أبي سَمعه مِنْهُ يزِيد من سَالم بِالشَّام وَقد حدث سَالم عَن معدان ذهب سَالم إِلَى الشَّام» "العلل ومعرفة الرجال لأحمد" رواية ابنه عبد الله (٢/١٦٥).

وسليم بن عامر وهذا ثقة، وأوسط بن إسماعيل بن أوسط هذا وثقه العجلي و ابن حبان وليس له كبير توثيق، هؤلاء يوثقوا توثيق عام ولكن لم يذكر بالتوثيق الخاص، ولكن ذكره ابن سعد في كبار تابعي الشام في الطبقة الأولى، قال: «أوسط بن عمرو البجليّ وهو أبو إسماعيل بن أوسط، لقي أبا بكر وروى عنه، وكان قليل الحديث» "الطبقات الكبير" (٩/ ٤٤٥ ط الخانجي)، يعني أدرك زمن النبي –صلى الله عليه وسلّم– ولم يراه، هذا الإسناد نقول عنه إسناد شامي، وإن كان يرويه أحمد عن محمد بن جعفر عن شعبة وهؤلاء بصريون عراقيون

ثم رجع الحديث إلى يزيد بن خمير عن سليم بن عامر وهذا الشامي وهذا الشامي عن أوسط بن اسماعيل وهذا شامي ايضا فلذلك إسناده شامي، وقد توبع شعبة في الرواية عن يزيد بن خمير، رواه جماعة عن يزيد بن خمير منهم شعبة، وكذلك يزيد بن خمير في الرواية عن سليم بن عامر توبع سنن النسائي الكبرى قد ذكر متابعات ذلك وقد ذكر وسيكرره المصنف هذا الحديث، وقد أشار الى هذا الحديث الإمام النسائي رحمه الله الى اختلاف ألفاظه أنه مروي بألفاظ مختلفة، عند التأمل هذه الالفاظ لا تضر يعني اختلاف معاني كل راوي روى بمعنى خاص لأنه اختلاف الالفاظ قد يكون يضر خاصة مع الزيادة او مع الاضطراب على ذات المحل ويسمى الحديث مضطرب يعني يكون ذات المحل مختلف او تكون هناك زيادة مؤثرة على الاصل الموجود، هذا غير موجود في هذا الحديث ثم الحديث من احاديث المتعلقة ليس بأصول الاحكام، يعني من حيث طبيعة الحديث حديث اسناده شامي ليس من اصول الأحكام يعني لا يتعلق بالحلال والحرام انما يتعلق بباب فضائل الأعمال وبيان مراتبها، وهناك فرق بينهما، الحديث الذي يتعلق بفضائل الاعمال تتخفف قليلا من جهة الشروط يعني الشروط هي موجودة لكن نخففها قليلا، مثال على ذلك البخاري مع انه مشترط الصحيح والصحيح العالي الا انه في باب الرقاق في كتاب الرقاق لما اتكلم عن فضائل الاعمال خف شرطه يعني ليس البخاري في اصول الاحكام هو البخاري في فضائل الاعمال، وهذه منهجية عامة الائمة عامة قالوا: إذا روينا في الحلال، والحرام شدَّدنا، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا، والتخفيف هنا اي هناك في باب الاحكام في تثبيت الحكم يشددون يعني يعللون بعلل يتخففون منها في فضائل الاعمال، العلل تكون دقيقة لا يقصد حديث الكذابين والمتروكين والساقطين هذا لا يحتج بهم، لكن في نوع من العلل يشدد فيها في الأحكام ويخفف منها في فضائل الأعمال يعني حتى ما يكون الكلام مرسل، والرواية التي معنا أوسط بن إسماعيل ليس له توثيق خاص، يعني الرواية هذه تعتبر رواية من ليس له توثيق خاص لأن التوثيق العام الذي هو عدم الكذب يعني ليس كذابا، هذا التوثيق في باب الأحكام لا يعول عليه أحمد وابن معين .. الخ يعني هذا النوع يشدد فيه في الباب الأحكام لأن الذي ليس له توثيق خاص (الذي هو جمع بين العدالة والضبط) هذا مجهول او شبه المجهول، بمعنى الجهالة عند الائمة يطلقونها على جملة الرواة، يصبح عندهم مجهول سواء مجهول او شبه مجهول، ومن الجهالة: هو الرواي ما يكون عنده توثيق يعني لم يجرحه ولم يوثقه أحد يمسى مجهول حال، نعرف اسمه ونسبه ولا نعلم أحدا وثقه، عند الائمة يوجد مجاهيل أخرى ليس هذا فقط، من صورة المجهول من لم يروى عنه الا قليلا، ممكن راوي واحد فقط، هذا يعتبر مجهول عند الائمة، يسمى أحاديث الأفراد او الوحدان، ويوجد كتاب للمسلم أسمه كتاب الوحدان وعند جرح والتعديل عن ابن ابي حاتم في آخر الكتاب عنده كتاب الأفراد، ما معنى ذلك؟=

= بمعنى هو الراوي الذي لم يروي عنه الا واحد، إذا ليس مشهورا بالطلب كثير الحديث ولا مشهور بالطلب ولا عنده رواة كثر هذه من صور جهالة، ولذلك استغرب جماعة من مشتغلين بالحديث متأخرين مع اطلاق ابي حاتم وصف الجهالة على بعض الصحابة استغربوا كيف؟ الصحابة عدول وهو لا يريد ابو حاتم الجهالة انه ثقة وليس ثقة، الصحابة عدول بتزكية الله تعالى ولكن يريد الرواية عنهم قليلا، وطبعا لهم مرادات منها ان الرواية عنهم قليلة هذه النقطة قلة الرواية مسألة دقيقة عند المتقدمين اهملها المتأخرون، والجهالة ليس مرتبة واحدة، هناك جهالة يجرح بها الراوي مرات يثبت بها الجرح و مرات ترفع الجهالة، لذلك هي ليست جرحا كالكذب مثلا يسقط مرة واحدة فلا يقف صاحبه ولا كالنكارة الغالبة في الوهم والخطأ وإنما الجهالة صورة عارضة قد ترتفع بأسباب وهذا ذكره جماعة من المتأخرين قالوا ان يروي راويان عدلان ثقتان عن الراوي المجهول

طبعا هذا على الصحيح ليس ضابطا كليا وقد جاء في كلام الامام الضخم محمد بن يحي الذهلي لكنه قرينه" وفرق بين القرينة والضابط الكلي:

أن الضبط الكلي يعني كل مجهول يرفع عنه برواية عدلان ثقتان، وهذا مشي عليه الخطيب والمتأخرين، وإذا جعلناه قرينا يعني قرينة تنفع مع شخص دون شخص هذا الفرق بين الضابط الكلي والقرينة يعني اذا قلنا قرينة يعني تنفع مع شخص دون شخص رواية راويان عدلان ثقتان واذا قلنا ضابط كلي يعني سنضع قاعدة نقول كل من روى عنه اثنان عدلان ثقتان فهو ارتفعت عنه الجهلة هذا لا يصلح ان يكون ضابطا كليا بل هو قرينة، والقرينة هنا ترفع الجهالة، وقال يعقوب بن شيبة: قلت ليحي بن معين: متى يكون الرجل معروفا؟ إذا روى عنه كم؟

قال: إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي، وهؤلاء أهل العلم، فهو غير مجهول. قلت: فإذا روى عن الرجل (مثل سماك) بن حرب، وأبي إسحاق؟ قال: هؤلاء يروون عن مجهولين. انتهى "شرح علل الترمذي (١/٣٧٧).

ومن القرائن التي ترفع الجهالة، رواية الراوي عن هذا الشخص أن يروي عنه شخص نعلم من سمته في الرواية انه لا يروي الا عن ثقة، على سبيل المثال: عندنا راوي مجهول وروى عنه عُلِمَ من سمته الرواية، كشعبة و يحي بن سعيد القطان مثلا، أنه لا يروي الا عن ثقة فهذا توثيق للمجهول، نال التوثيق بغيره، لأن هذا الراوي الثقة عُلِمَ عنه التحري فحين إذ المجهول وثِقَ بغيره، مثال على ذلك: المدني واحد من المدينة روى عنه مالك ونحن لا نعلم حاله، فرواية ما لك عن المدني هذا توثيق له، لأن مالك لا يروي الا عن ثقة من اهل المدينة، لكن المدني الذي يروي له مالك أو يروي عنه مالك خارج الموطأ ويكون من اهل المدينة اعلم مباشرة توثيقه لا تبحث

عنهم لا تسأل عنهم، قال بشر بن عمر الزهراني: «وسألتُ عن رجل نسيت اسمه، فقال: تراه في كتبي؟ قلت: لا. قال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي» "مسائل حرب الكرماني من كتاب النكاح إلى نهاية الكتاب" (٣/ ١٢١٧ بترقيم الشاملة آليا).

ومن القرائن التي ترفع الجهالة: نرجع للراوي نفسه ما طبقته؟ فكبار التابعين وضابطهم المخضرمون من عاش في الجاهلية، أو ادرك شيء من الجاهلية والإسلام ولم ير النبي صلى الله عليه وسلم كقيس بن أبي حازم و أبو عثمان النهدي وشقيق بن سلمة وغيرهم... هؤلاء كبار التابعين ادركوا الجاهلية والإسلام، مخضرمون، وأيضا من ادرك خلافة أبي بكر وعمر فهذا من كبار التابعين كسعيد بن المسيب ... هذا النوع لو وجدنا شخصا هو من كبار التابعين يعني ادرك الجاهلية والاسلام لو ادرك الخليفتين ابا بكر وعمر رضي الله عنهما فهذا في الغالب هذا النوع لا يحتاج الى توثيق، لأن هذه الطبقة الاصل فيهم العدالة والاصل فيهم الضبط ولا يدلسون، راوي الذي لا يعلم له توثيق ولا تجريح الأصل انه اذا كان متقدم الطبقة جهالته مرفوعة ما تأثر إن شاء الله، فقلة الرواية عن الشخص يمسى مجهول، قال عبد الله بن أحمد: «سَأَلته عَن عَطاء الْعَطَّار فَقَالَ روى عَنهُ حَمَّاد بن سَلمَة وَهِشَام بن حسان فَقلت كَيفَ حَدِيثه؟ فَقَالَ كم روى؟ شَيْئا يَسِيرا». "العلل ومعرفة الرجال لأحمد" رواية ابنه عبد الله (١/٣٩٤).

فلهذا الحديث الذي معنا قال بعضهم أن الحديث معلول بأوسط بن اسماعيل لأنه لا يعرف مجهول، أعلوا الحديث بهذا وهو ابن قطان «وأوسط بن عَمْرو أَبُو إِسْمَاعِيل البَجلِيّ، وَيُقَال: أَوسط بن عَامر، وَيُقَال: أَوسط بن إِسْمَاعِيل، لَا يعرف حَاله روى عَن أبي بكر، روى عَنهُ سليم بن عَامر، وحبِيب بن عبيد الرَّحبِي». "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام" (٤/٦٥٦).

وفعلا أنت لما تقرأ في ترجمته وثقوا عجلي و ابن حبان اي توثيق العام فتوفيق خاص في الرواية لم اقف له على توثيق خاص بل ذكره البخاري في التاريخ الكبير

وذكره ابن ابي حاتم في الافراد: «أوسط بن عمرو البجلي أبو إسماعيل وقال بعضهم أوسط بن عامر ويقال أوسط بن إسماعيل روى عن أبي بكر الصديق روى عنه سليم ابن عامر سمعت أبي يقول ذلك». "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم(٤/٣٤٦): هنا ابن أبي حاتم أشار إلى أنه ليس له رواية الا هذه، فهو قليل الرواية، فبعضهم أعله على هذا فقالوا الحديث ضعيف،

أولا: الإسناد غريب فيه تفرد شامي، الغرابة التي في الاستاد من جهة انه إسناد شامي راجع للمدينة الذي هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه، ولذلك هذا الحديث بهذا الاسناد لا يعلم أنه روي عن ابي بكر الا عن أوسط،

يعني هذا تفرد، ولا يعلم انه رواه عن اوسط الا سليم بن عامر، يزيد بن خمير توبع روى معاوية بن صالح والجماعة تابعوه عند النسائي في الكبرى، لكن اوسط البجلي تفرد عن ابي بكر وليس له الا هذه الرواية عن ابي بكر ما عنده رواية اخرى وسيكرر المصنف ويذكر نفس الرواية لكن من طريق هاشم لكن نفس الرواية ولا يرويه عن أوسط الا سليم بن عامر.

ثانيا: أوسط بن إسماعيل ليس له توثيق خاص، إنما هو مجهول جهالة، عنده توثيق عام بمعنى ليس كذابا توثيق ديانة.

فهذه نقطتان مهمتان في الحديث، ووكيع بن الجراح رحمه الله لما سئل عن أحاديث أبي بكر : «قال وسئل وكيع عن أحاديث أبي بكر فجعل لا يصحح منها شيئا فذكر له حديث يزيد بن خمير فقال ذاك شامي». "تهذيب التهذيب" (١١/٣٢٤)، وظاهر كلام وكيع رحمه الله أن هذا تفرد شامي.

وقال العقيلي: قال الفلاس: سمعت يحيى بن سعيد يقول: هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي بكر مرسلا أحب إلي من يزيد بن خمير، عن سليم بن عامر، عن أوسط، عن أبي بكر». "تهذيب التهذيب" (١١/٣٢٣).

الظاهر أنه الاول مشهور مرسل مشهور الثاني متصل غريب.

والمشهور خير من الغريب.

والبزار أشار إلى تفرده ولكن حسنه: «قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم إِلَّا عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْهُ، وَهَذَا الْإِسْنَادُ مِنَ الْأَسَانِيدِ الْحِسَانِ الَّتِي عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَلَا نَعْلَمُ رَوَى أَوْسَطُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ وَأَوْسَطُ الْبَجَلِيُّ لَا نَعْلَمُ رَوَى إِلَّا عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَلَا نَعْلَمُ رَوَى عَنْ أَوْسَطَ إِلَّا سُلَيْمُ بْنُ عَامِرٍ». "مسند البزار = البحر الزخار" (١/١٤٧).

ولكن كما ذكرنا الأحاديث التي تكون من باب الفضائل وثواب الأعمال و مراتب الأعمال من حيث الفضل يمكن أن يخفف فيها، وليس تتخفف في درجة المكذوب ولا الساقط ولكن ينظر حسب العلة والحديث الذي معنا:.......................

أولا: تفرد شامي وأسانيد أهل الشام في باب الفضائل مقبولة، فهذا الباب بابهم والرواة في ذلك يقبلوا ولا يوجد فيها إشكال.

ثانيا: الجهالة، ودفع هذه الجهالة هو أن أوسط بن إسماعيل و أن لم يوثق توثيق خاص ولكنه من كبار التابعين، أدرك الشيخين، بايع في خلافة ابي بكر ورأى المنبر وسمعه... وذكره ابن سعد في كبار تابعي الشام كما تقدم

مَقَامِي هَذَا عَامَ الْأَوَّلِ، وَبَكَى أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: سَلُوا اللهَ الْمُعَافَاةَ - أَوْ قَالَ: الْعَافِيَةَ - فَلَمْ يُؤْتَ أَحَدٌ قَطُّ بَعْدَ الْيَقِينِ أَفْضَلَ مِنَ الْعَافِيَةِ - أَوِ الْمُعَافَاةِ - عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ فَإِنَّهُ مَعَ الْبِرِّ، وَهُمَا فِي الْجَنَّةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ فَإِنَّهُ مَعَ الْفُجُورِ، وَهُمَا فِي النَّارِ، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَقَاطَعُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا إِخْوَانًا كَمَا أَمَرَكُمُ اللهُ.

٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ(١) وَأَبُو عَامِرٍ(٢)، قَالَا: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ(٣)،عَنْ عَبْدِ اللهِ– يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ -(٤)، عَنْ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ الْأَنْصَارِيِّ(٥)، عَنْ أَبِيهِ، رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

معنا، فهؤلاء الطبقة قرينة نرفع بها الجهالة الخاصة فيقبل حديثه.

والحديث نستطيع ان نقول: يصلح أن يكون نموذجا للحسن عند المتأخرين الحديث يصلح مثال مباشر مطابق لوصف الحسن الذي نزل عن رتبة الصحيح العالي.

(١). الحافظ الإمام أبو سعيد، عبدالرحمن بن مهدي الامام المعروف.

(٢). الإمام الحافظ، محدث البصرة، أبو عامر، ثقة، أحاديثه مستقيمة، عبد الملك بن عمرو القيسي العقدي، البصري. «قال عثمان الدارمي: أبو عامر ثقة عاقل» «تهذيب التهذيب» (٦/٤١٠).

(٣). التميمي الحافظ المحدث أبو المنذر المروزي، يروي عنه العراقيون وأهل الشام، إذا روى عنه أهل الشام روايته تكون فيها مشاكل، أما إذا روى عنه العراقيون رواياته تكون مستقيمة، «قَالَ أَحْمَدُ: كَانَ يَرْوِي عَنْهُ أَهْلُ الشَّامِ زُهَيْرٌ آخَرُ فَقُلِبَ اسْمُهُ». «الضعفاء الكبير للعقيلي» (٢/٩٢).

(٤). عبد الله بن محمد بن عقيل، المدني، قال البزار: «وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَدْ رَوَى عَنْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ وَاحْتَمَلُوا حَدِيثَهُ» «مسند البزار = البحر الزخار» (١/١٩١)، يعني درجته درجة اعتبار، ولكن إذا انفرد بما لا يحتمل تفرده به أو خالف لا يقبل منه.

(٥). معاذ بن رفاعة بن رافع الأنصاري المدني.

يَقُولُ عَلَى مِنْبَرِ رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ، فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ حِينَ ذَكَرَ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ، فِي هَذَا الْقَيْظِ عَامَ الْأَوَّلِ: "سَلُوا اللهَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ، وَالْيَقِينَ فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى"(١).

---

(١). هذا الحديث الإمام أحمد رحمه الله يرويه عن شيخين: عبد الرحمن بن مهدي وأبي عامر العقدي، زهير بن محمد حافظ إذا روى عنه أهل العراق جاء بالأمر على وجهه، و عبد الله بن محمد بنم عقيل هذا محتمل حديثه ومعتبر ما لم يخالف أو ينفرد وهذا باب فضائل وليس باب أحكام، الحديث مدني، هذا الحديث كما يقول البزار: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَا رَوَى رِفَاعَةُ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ» «مسند البزار = البحر الزخار» (١/٩٣)؛ فالرواية صحابي عن صحابي، والحديث مختلف اللفظ ولكن المعنى واحد .

وقال أيضا: «وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ رُوِيَ نَحْوَ كَلَامِهِ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ فَذَكَرْنَا كُلَّ لَفْظٍ بِإِسْنَادِهِ فِي مَوْضِعِهِ ، وَزُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَدْ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الثِّقَاتِ مِنْهُمُ ابْنُ مَهْدِيٍّ وَأَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ وَالْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَغَيْرُهُمْ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَدْ رَوَى عَنْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ وَاحْتَمَلُوا حَدِيثَهُ» «مسند البزار = البحر الزخار» (١/١٩٠) .

والحديث كأنه إشارة من البزار ان الحديث لا تؤثر فيه وجود عبد الله بن محمد بن عقيل؛ لأنه احتملوا حديثه في هذا السياق أي باب الفضائل وفي باب الأحكام في قرائن للقبول، أما في باب الفضائل نتخفف في الشروط، ولهذا يصلح أن يقال على مصطلح المتأخرين أن هذا الحديث حسن، ممكن بعضهم يتشدد في هذا ويعله تفرد عبد الله بن محمد بن عقيل أو الحديث السابق جهالة أوسط .... والتشدد في مثل هذا فيه نظر؛ لأن هي أبواب فضائل ليست أبوابًا للأحكام ونحو ذلك... وحتى لو كان ضعيفًا ما يكون من الضعيف الساقط المنكر؛ إنما هو الضعيف المحتمل أو كما يقول المتأخرون الحسن، والضعيف المحتمل لا بأس به في فضائل الأعمال يعني والوعيد والترغيب ... إلخ

٧- حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ[٢] - يَعْنِي ابْنَ سَلَمَةَ - عَنِ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ[٣]، عَنْ أَبِيهِ[٤]، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ"[٥].

---

(١). مظفر بن مدرك الخرساني، الحافظ، وهو أثبت الناس في زهير بن معاوية، شيخ الإمام أحمد.

(٢). حماد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة.

(٣). محمد بن عبد الله ابن أبي عتيق.

(٤). عبد الله ابن أبي عتيق.

(٥). هذا الحديث منكر، وقد أخطأ فيه حماد بن سلمة كما نبه على ذلك أبو زرعة رحمه الله: "وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ حمَّاد بْنُ سَلَمة ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَتِيق، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ح، عن النبيِّ قَالَ: السِّواكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ؟ قَالا: هَذَا خطأٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: ابْنُ أَبِي عَتِيق، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عائِشَة . قَالَ أَبُو زرعة: أخطأَ فيه حمَّاد". [العلل لابن أبي حاتم]، والصحيح أن الحديث هو من رواية ابن أبي عتيق عن أبيه، عن عائشة، وهذا هو الوجه الصواب للحديث وقد أخرجه الإمام أحمد من هذا الوجه أيضا وغيره . الذين خالفوا حماد بن سلمة هم أهل الحجاز كما ذكر الدارقطني رحمه الله: "وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي عَتِيقٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي بَكْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ .

فَقَالَ: يَرْوِيهِ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ .

وَخَالَفَهُمْ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَغَيْرُهُمْ .

فَرَوُوهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

وَهُوَ الصَّوَابُ .

وَابْنُ أَبِي عَتِيقٍ هَذَا هُوَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بكر". [علل الدارقُطني] .

قاعدة: هذا أحسن حديث في فضل السواك، يعني حديث عائشة، وقد روي من وجوه عن أبي سعيد الخدري والجابر ولا تصح .

أحمد رحمه الله أرود هذا الحديث لبيان خطئه؛ فأحمد لم يروه احتجاجًا أو لجهالة يجهله؛ لأن الإمام أحمد لم يقم الكتاب للاحتجاج العملي، وإنما أقام هذا الكتاب لينفع أهل الحديث من جهة الطرق والموازنات والتخريج

٨- حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ(١)، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ(٢)، قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ(٣)، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ(٤)، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو(٥)، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: عَلِّمْنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلاتِي. قَالَ: "قُلِ: اللهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ"(٦).

والمقارنة بين الروايات ومعرفة الأحاديث على الأبواب، هذه هي فائدة المسند .

ومن أصح ما روي في فضل السواك العام ما جاء: في "صحيح" البخاري، وهو من أفراده عَن شُعَيْب بن الحبحاب، عَن أنس، قَالَ: قَالَ رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم "أكثرت عَلَيْكُم فِي السِّوَاك".

(١). هاشم بن القاسم بن مسلم بن مقسم، أبو النضر، وهو إمام روى له الجماعة، وهو من الأئمة الكبار وكان يلقب بقيصر، وكان الإمام أحمد يقول له شيخنا.

(٢). الليث بن سعد بن عبد الرحمن، أبوعبد الرحمن الفهمي أو أبو الحارث، فقيه أهل مصر، وأعلم أتباع التابعين في زمانه بالحلال والحرام، حتى قال الشافعي: «الليث» أفقه من «مالك»؛ إلا أن أصحابه لم يقوموا به. قال الشافعي: ما حزنت على شخص فاتني كما حزنت على الليث بن سعد.

(٣). يزيد بن أبي حبيب، أبو رجاء المصري، هذا أول من جعل حلقة في الحلال والحرام في مصر بعد الصحابة ولهذا الليث تعلم منه، وهو ثبت في الحديث رحمه الله.

(٤). أبو الخير، وهو: مرثد بن عبد الله، وهو ثقة إمام رحمه الله.

(٥). عبد الله بن عمرو بن العاص، الصحابي.

(٦). هذا الحديث إسناده مصري، وهو أصح إسناد عند أهل مصر وأجوده.

ومن أسانيد المصرية الصحيحة أيضا: الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر، وهذا أيضا من أصح الأسانيد المصرية ومن أجودها في أبواب الحلال والحرام، وإن كان يروون ما توبعوا عليه، لكن هذه الأسانيد تمر معك في الحلال والحرام.

وهذا الحديث صحيح وقد أخرجه البخاري ومسلم، أصح شيء عند أهل مصر هذا الإسناد كما تقدم، وأيضا

الترمذي رحمه الله لما رواه قال: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ ، وَهُوَ حَدِيثُ لَيْثِ بْنِ سَعْدٍ ، وَأَبُو الْخَيْرِ اسْمُهُ مَرْثَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْيَزَنِيُّ"، والغرابة لا تعني النكارة من كل وجه، ومراد الترمذي أن هذا الحديث لا يعرف إلا من حديث الليث، والليث إمام رحمه الله وتفرده في هذا الباب لا يضر إن شاء الله.

١–الليث يرويه عن يزيد بن أبي حبيب، وهو من أثبت الناس فيه، ويزيد بن أبي حبيب يوازى بعلقمة عند أهل الكوفة.

٢–هذا الحديث إسناده كله فقهاء كونه من أصح الأسانيد أنهم: فقهاء، متثبتون، أصحاب الحلال والحرام؛ ولذلك عندهم أحاديث الأحكام، وهو إسناد سبيك الذهب.

وهذا الحديث قد روي عن عبد الله بن عمرو أن أبا بكر سأل النبي صلى الله عليه وسلم...، وروي عن عبد الله بن عمرو عن أبي بكر قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم...

قد أشار لهذا الاختلاف أبو زرعة الرازي رحمه الله: "وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يونسُ بنُ مُحَمَّدٍ ، وسعيدُ بنُ سُلَيمان ، وقُتَيْبة ، عَنِ اللَّيث ، عن يزيد بن أبي حَبِيب، عَنْ أَبِي الخَيْر ، عَنْ عبد الله بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيق؛ أَنَّهُ قَالَ: عَلَّمني رسولُ الله (ص) دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلاتِي؛ قَالَ: قُلِ: اللَّهُمَّ، إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ؟ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: المِصْرِيون يَقُولُونَ فِي هَذَا الحديث: عن اللَّيث، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيب، عَنْ أَبِي الخَيْر، عَنْ عبد الله بن عَمْرٍو: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ سَأَلَ النبيَّ (ص) .

وَكَذَا يَرْوِيهُ ابنُ وَهْب ، عَنْ عمرِو ابنِ الحارث، وابنِ لَهِيعة ؛ وهو بـ «عبد الله بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ سأل النبيَّ (ص) » أَشْبَهُ». «العلل» لابن أبي حاتم (٥/٤٤٦ ت الحميد).

وغيره كأصحاب الصحيح، وهذا ظاهرهم رجحوا أنه من مسند أبي بكر؛ ولذلك الإمام أحمد أدخله في مسند أبي بكر الصديق.

قد يسأل سائل: أيش الفرق بين عند عبد الله بن عمرو بن العاص أن أبا بكر سأل، وبين عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبي بكر أنه قال لرسول الله صل الله عليه وسلم؟

الفرق هنا أننا إذا جعلناه عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن أبا بكر سأل رسول الله؛ سوف يكون من مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، وهذا ترجيح أبو زرعة كما تقدم.

وجماعة قالوا عن عبد بن عمرو بن العاص، عن أبي بكر أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ورووه هكذا فجعلوه من مسند أبي بكر رضي الله عنه، وهذا ظاهر صنيع البخاري ومسلم: أنهم يصححانه أنه من مسند

وقَالَ يُونُسُ[١] : كَبِيراً. حَدَّثَنَاهُ حَسَنٌ الْأَشْيَبُ، عَنْ ابْنِ لَهِيعَةَ قَالَ: كَبِيراً.

٩- حَدَّثنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ[٢]، قَالَ: ....

أبي بكر.

قد يسأل سائل: هل هذا الاختلاف يضر؟ الجواب لا يضر .

أولا- الصحابة كلهم عدول رضي الله عنهم.

ثانيا- أن الخلاف ليس مأثرا؛ لأن الأصل واحد، وإنما الخلاف في شيء تحقيقا لتمام السند، يعني كمال الكمال، وهذا العلماء يبحثونه.

ولذلك العلة: هي كل ما عرض للسند قدح أو لم يقدح، وهذه تذكر في كتب العلل: قدح أو لم يقدح، أثر أو لم يُأثّر، ضر أو لم يضر، أفسد أو لم يفسد، أمرض السند أو لم يمرضه؛ الاختلاف يذكرونه، وهم الراوي يذكرونه، بعدها يكون الفرز؛ في علل تُأثر وفي علل لا تأثر.

ولذلك الدارقطني لما سمى كتابه "العلل" لا تظن أن كل العلل الموجودة عند الدارقطني، مأثرة في أصل الأحاديث لا في علل هو نفسه يصحح فيها الوجهان.

ويوجد علل محسومة، يعني: تكون علة ظاهرة، نفس شيء مع ابن أبي حاتم؛ مرات يذكر علل لا تضر الحديث، ومرات يذكر علل وجه الصواب فيه محفوظ، لكن العلة في وجه شاذ؛ فلذلك ليس كل علة تجدها في كتب العلل معناه أن أصل الحديث لا يصح وهذه يجب فهمها جيدا؛ فكتب العلل لا تقرر درجات الحديث، بل تقرر ما عرض للأحاديث من وجوه الاختلاف والتفرد والأوهام، وما ضر وما لم يضر... إلخ، من وجوه العلل؛ فهي تقرر الأحكام النهائية للحديث.

ولذلك شرط العلة التي يجب أن تنتفي ليصح الخبر: هي العلة المأثرة القادحة.

فائدة: هذا الحديث من أصح ما عند أبي بكر في مسنده.

(١). يونس بن محمد بن مسلم المؤدب، شيخ الإمام أحمد.

(٢). عبد الرزاق بن همام الصنعاني رحمه الله، وأحمد قد أكثر جدا عن عبد الرزاق، فإذا نظرت في المسند من جهة شيوخه؛ تجد أن له شيوخا أكثر عنهم جدا، ومنهم عبد الرزاق، والإكثار هنا ما استقر عرفا عند بعض الناس، ما جاوز الألف باعتبار المكرر وغيره، وقد روى عن عبد الرزاق زهاء ألف وخمس مئة وستين حديثا، وهو من المكثرين، لكن أكثر راوي روى عن الإمام: هو عفان بن مسلم الصفار رحمه الله، وهذا روايته بلغت

حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ(١)، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ فَاطِمَةَ وَالْعَبَّاسَ أَتَيَا أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَلْتَمِسَانِ مِيرَاثَهُمَا مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُمَا حِينَئِذٍ يَطْلُبَانِ أَرْضَهُ مِنْ فَدَكَ، وَسَهْمَهُ مِنْ خَيْبَرَ، فَقَالَ لَهُمْ أَبُو بَكْرٍ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ، إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ فِي هَذَا الْمَالِ" وَإِنِّي وَاللهِ لَا أَدَعُ أَمْرًا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُهُ فِيهِ إِلَّا صَنَعْتُهُ"(٢).

في المسند حوالي ألفي حديث، والمكثرون هم سبعة الذين جاوزوا الألف .

وقد قلت فيهم :

والمكثرون من رواية الأثر ... في مسند الإمام الحبر المعتبر

عفان ووكيع وابن جعفر ... ذاك الذي يدعونه غندر

وعبد الرزاق صاحب المصنف ... وبعده القطان شيخ صيرفي

يليهم ابن هارون يزيد ... وتلوه ابن مهدي عميد

روى الإمام عنهم ألوفا ... ترتيبهم قد غدا معروف

هؤلاء السبعة بهذا الترتيب، وكلهم أئمة أثبات، والإمام أحمد رحمه الله قد روى على كل واحد منهم ألف وزيادة، وأكثرهم عفان.

(١). معمر بن راشد، وهو من أثبت أصحاب الزهري وأكثرهم رواية عنه وهو بصري نزل صنعاء فسكن فيها.

(٢). هذا الحديث صحيح، وهو من الأحاديث العالية في الصحة، وقد خرجه البخاري ومسلم في "صحيحيها"، ورواه مسلم، عن عبد الرزاق، عن معمر.. والبخاري أخرجه من طريق شيخه عبد الله بن محمد المسندي أبو جعفر، عن هشام عن معمر، عن الزهري عن عروة عن عائشة ...

وهذا الحديث حديث مشهور، ومجمع عليه عند أهل القبلة خلافا للرافضة، وهؤلاء لا يعتد بهم الذين يقولون الأنبياء يُورَثون، ويستدلون بمتشابه من القرآن، قوله: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾، هذه المقصود بها النبوة والعلم والحكمة، أما الميراث بمعنى المال فاتفق أهل الإسلام جميعا: على أن الأنبياء لا يورثون، والأخبار في هذا صحيحة، وهذا الحديث من العمد والأصول في بيان أن النبي صل الله عليه وسلم لا يورث .

١٠- حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِئُ(١)، قَالَ: حَدَّثَنَا حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ(٢)، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ الْحَارِثِ(٣)، يَقُولُ: ....

والظاهر والله أعلم أن فاطمة والعباس لم يكن عندهما هذا الخبر الخاص، وهذا قد خفي عن بعض أزواج النبي صل الله عليه وسلم، وقد روى مالك في "موطئه": «عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ؛ أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم حِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، أَرَدْنَ أَنْ يَبْعَثْنَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ. فَيَسْأَلْنَهُ مِيرَاثَهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: لَا نُورَثُ. مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ». «موطأ مالك – رواية يحيى» (٥/١٤٤٤ ت الأعظمي) .

وهذا الحديث مخرجه مدني؛ فمن المسانيد المدنية الصحيحة عن عائشة، وهي من المكثرين عن النبي صل الله عليه وسلم، وسندها أكبر مسانيد النساء وأصحها، وهو مسند عالٍ جدا، في كثير العلو، وعموم أزواج النبي صل الله عليه وسلم مسندهم عالي .

مسند فاطمة صغير في الحجم بل الأصح في مسند فاطمة: هو ما روته عنها عائشة، وكل ما في مسند فاطمة لا يصح منه شيء، وأكثره بلاغات ومراسيل؛ لأنها عاشت بعد النبي صل الله عليه وسلم ستة أشهر.

(١). عبد الله بن يزيد المقرئ، وهذا من أصحاب المئة، يعني روى عنهم الإمام رحمه الله المئات، وهو الأول في أصحاب المئات، روى عنه أحمد مئة وخمسة وتسعين حديثا. وهو قريب من أصحاب المئين.

(٢). أبو زرعة المصري، وهو فقيه عابد زاهد. وهو عمدة في الإسناد المصري على قلته من جهة الصحة، لكن هو عمدة مثل الليث بن سعد ونحوه .

فائدة: سنن النسائي رحمه الله من مظان وجود الإسناد المصري الصحيح، وهذه فائدة تجدها في السنن الكبرى والصغرى، وله عناية بالإسناد المصري لأنه مصري الدار.

(٣). عبد الملك بن الحارث لم يوثقه إلا ابن حبان، يعني: ليس له توثيق خاص، وإنما فقط توثيق عام .

بعض الناس قالوا أن ابن حبان يوثق على الإسلام وهذا ليس صحيحا إنصافا للرجل؛ فهو لا يوثق على الإسلام، ويرى ما يراه المحدثون النقاد: أن الأصل في الرواة هو الجهالة، لكن هو عنده التوثيق العام حينما لا يجد جرحا خاصا مع وجود رواية وعدم ما ينكر فيها، وإلا من جمع بين كتابيه الثقات والمجروحين؛ يعرف أن الرجل له منهج، فهو عنده الراوي إذا كان غير مطعون فيه طعنا الذي يوجب إسقاطه وهذا قد يصب ويخطئ

فيه .

لكن نحن ندفع في قصة هو متساهل، حتى بعضهم قال يوثق على الإسلام، يعني مسلم يوثقه، وهذا لا يقول به، وهذا من المعلومات الطيارة السيارة بين طلبة العلم المتأخرين في علم الحديث، وهي معلومة الواقع لا يشهد لها، مثل ما يقال الترمذي متساهل، هذه من العبارات التي فيها مجازفات وجسارة على العلماء، فالقول أن ابن حبان متساهل هذا غير صحيح، وإنما ابن حبان في هذا التوثيق الذي وضعه في كتاب الثقات لبعض الرواة مما لا تجد أن الأوائل يوثقونه توثيق خاص: هو بناه على عدة قرائن وقرينة في باب التوثيق هي: توثيق غير صريح وهي نوع من الاجتهاد، فهو ينظر في الراوي يصبر مروياته، فيجد مثلا ناسا رووا عنه وليس في مروياته ما ينكر، ثم الرجل مثلا قد رووا عنه ثقات ومحله الصدق، فهذه قرائن تثبت عنده من هذه الوجوه فيوثقه توثيق عام، وهذا النوع الذي يوثق توثيقا عاما: هو حقيقةً محل تردد، يوجد ناس عندهم شيء من التساهل مثل: العجلي والبزار، لكن هذا التساهل ليس منهجا، وقد تجده في بعض الأحوال، لكن التوثيقات الدقيقة هي دائما تكون عند الأئمة الكبار هذه ينتبه إليها؛ لذلك أنت لما تأتي للراوي وتسبر حاله خاصة، إذا كانت مثلا يوجد رواية محل تدقيق؛ لا يَكتفي الطالب بالنظر في كتب التراجم المتأخرة التي لخصت هذه نقطة مهمة جدا، بل لابد له من ثلاث أشياء مهمة وهي ثلاث أنواع كتب في دراسة حال الراوي :

١–كتب التراجم المعللة ونعني بها التواريخ والتراجم على العلل .

٢–الكتب المتخصصة هذه لابد ترجع إليها، ومن أحسنها كتاب التاريخ الكبير للبخاري، وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم؛ فإنهما قويان في التوثيق الخاص والجرح الخاص وسبر أحوال الرواة بدقة، خاصة الجرح والتعديل وترجع أيضا إلى كتب التراجم وما يلف في هذا السياق، مثل: السِّيَر وميزان الاعتدال، ولسان الميزان ،وتهذيب الكمال، وتهذيب التهذيب، وغيرها ...

٣–وهي الكتب التي اعتنت بسبر مرويات الرواة تطبيقيا، يعني: الكتب التي اعتنت بمرويات الراوي فلان: تتبع مروياته؛ فأنت لما تقرأ في الكتب تعرف أين مظان حديثه. من الذي روى له .

مثلا: يقول لك روى له أصحاب السنن الأربعة، فهنا لابد تنظر مروياته مثلا عند أبي داود، كيف روى له في أصل الباب، في صدر الباب، روى له مثلا متابعة، أو روى له إفرادا، أو روى له في أصول الأحكام أو تفاصيلها إلخ ...

٤–الكتب التي اعتنت بغرائب أحاديث الرواة عمليا وتطبيقا ومن أحسنها: سنن الدارقطني وأطراف الغرائب له أيضا، ومسند الشاميين للطبراني والأوسط والمعجم الصغير تنظر في هذه الكتب تطبيقيا .

إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ(١)، قَالَ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ عَلَى هَذَا الْمِنْبَرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ

٥- الكتب التي تكلمت عن مرويات الراوي، مثل: الضعفاء للعقيلي، وابن عدي في الكامل؛ فهذه الكتب تذكر الراوي وصدر مروياته، أي: ما أُنكر من حديثه، وهذه الكتب مفيدة جدا، يجب على طالب العلم المرور عليها، هذا لمن أراد أن يشبع نفسه في هذا الراوي الذي يكون محل تردد وليس له إلا توثيق عام ونحو ذلك، لابد من الرجوع لهذه الكتب بهذه الطريقة حتى تصل إلى رؤية قريبة تستطيع من خلالها تقول أن هذا الراوي يُمشى له حديثه أو لا يمشى.

(١). أبو هريرة، وهو: عبد الرحمن بن صخر الصحابي الجليل .

وله أصحاب، وأشهر أصحابه: سعيد بن المسيب، الأعرج عبد الرحمن بن هرمز، همام بن منبه، أبو سلمة بن عبد الرحمن، محمد بن سيرين، وهؤلاء أصحابه المشهورون المكثرون، وإلا فطلابه كُثر، يوجد ناس رووا عن أبي هريرة، لكن ما لهم كبير رواية عنه ولا يعرفون بطول صحبته ولا ملازمته: منهم عبد الملك بن الحارث، من هنا تجد أنه لم يوثقه مثلا ابن أبي حاتم توثيقا خاصا، ولا البخاري في التاريخ ونحوه..، وهذه قرينة قوية، يعني لما تجد الراوي يتفق مثلا الجرح والتعديل لابن أبي حاتم والبخاري في التاريخ الكبير على عدم ذكر توثيق له خاص في الغالب يكون الراوي قليل الرواية، يعني ليس مشهورا بالرواية، وهذا من مسالك التجهيل الراوي حالا .

هذا الذي ليس له كثير الرواية يُحدث عند النقاد مسألة، وهي وعورة الحكم عليه؛ فلهذا تجدهم ينزلونه من درجة الاحتجاج احتياطا للسنة؛ لأن هذا الراوي لا أستطيع اني أحكم عليه حكما خاصا فأقول مثلا أن هذا الراوي ثقة في قدر معين من التوثيق؛ لأن الرواية عنه قليلة والرواية القليلة دائما يكون معها أسباب الضعف من الغرابة والنكارة قلة الضبط، فالرواية القليلة مظنة هذه الأشياء؛ فمن أجل هذا العلماء في هذا السياق الراوي يتوقفون فيه شبه التوقف، وهذا التوقف هو إنزال له من درجة الاحتجاج إلى درجة الاعتبار، وممكن درجة السقوط .

الرواة لهم ثلاث طبقات :

١- طبقة الاحتجاج .

٢- طبقة الاعتبار: هذه الطبقة إنزال الراوي للطبقة للتي بعدها، ثم علل إضافية فمثلا: لما أنزلناه من درجة الاحتجاج يعني: لا نحتج به إذا روى لنا في أصل الباب، لكن إذا جاء مع هذه الجهالة في قلة الرواية وعدم المعرفة بحال الخاصة جاء معها مخالفة يعني روى لنا رواية من وجهين؛ فهذا الإنسان ضعيف لا نحتج به ولا

اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْيَوْمِ مِنْ عَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ اسْتَعْبَرَ أَبُو بَكْرٍ وَبَكَى، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "لَمْ تُؤْتَوْا شَيْئًا بَعْدَ كَلِمَةِ الْإِخْلَاصِ مِثْلَ الْعَافِيَةِ، فَاسْأَلُوا اللهَ الْعَافِيَةَ"(١).

١١- حَدَّثَنَا عَفَّانُ(٢)، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ(٣)، قَالَ: أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ

نعتبر به؛ لأنه هو مع قلة الرواية روى لنا روايتين باختلاف معناها لا يضبط، فهذه تكون قرينة قوية لسوء الحفظ؛ فمثل هؤلاء لا يعتبر بهم ممن تُوقِّف في توثيقه توثيقا خاصا، وقلّت عنه الرواية وعزّت، ثم حصل منه مخالفة وهذه كلها قرائن التجنب .

٣- طبقة السقوط.

(١). قال البزار رحمه الله: «وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْحَارِثِ لَا نَعْلَمُ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ حَيْوَةَ». «مسند البزار = البحر الزخار» (١/٨٠) .

وهذه نقطة مهمة: تفرد وقلة رواية؛ فالإسناد غريب، وقد أشار النسائي رحمه الله في عمل اليوم والليلة إلى اختلاف هذا الحديث، والحديث ضعيف، وقد قال بعض المحققين: صحيح لغيره، والصحيح لغيره بمسمى المتأخرين: هو الحسن الذي تعددت طرقه أو إدخال الشواهد، وهذه الطريقة ليست موافقة لطريقة الأوائل؛ لأن الأوائل يحكمون على صورة الحديث في نفسه، فهم لا ينظرون إلى الشواهد لتقوية الإسناد اصطلاحا؛ لأن الشواهد تقوي المعنى فقط؛ لأن الحديث لو في نفسه ضعيف يبقى ضعيفا، فمهما تعددت شواهده يبقى ضعيف، وإنما الشواهد تقوية للمعاني المتعلقة بالحديث تشهد مثلا أن له أصلا، أو أن معناه صحيح، أما صورة الحديث هم يحكمون على السند والطرق أديت بها هذه المتون.

(٢). عفان بن مسلم الصفار الحافظ، وهو أكثر إمام روى عنه الإمام أحمد، أبو عثمان.

(٣). همام، وهو: ابن يحيى العوذي، وهمام كان في البداية له توهمات، وهو حافظ لا بأس به، لكن وقع له شيء من التوهمات في البداية، لكن بعد ذلك أحكم كتبه فصارت روايته مضبوطة، وكان له كتاب صحيح ويروي من كتابه، وهذا الذي اعتمده الناس. وممن سمع منه من كتابه عفان؛ ولذلك تجد أصحاب الصحيح ينتقيان من رواية همام ما رواه عنه عفان وغيره ممن سمع الكتاب لذلك تجد؛ البخاري قد روى هذا الحديث من رواية محمد بن سنان -وهو أبو بكر البصري الباهلي-، عن همام عن ثابت عن أنس .

حَدَّثَهُ، قَالَ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الْغَارِ - وَقَالَ مَرَّةً: وَنَحْنُ فِي الْغَارِ -: لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ نَظَرَ إِلَى قَدَمَيْهِ لَأَبْصَرَنَا تَحْتَ قَدَمَيْهِ، قَالَ: فَقَالَ: "يَا أَبَا بَكْرٍ، مَا ظَنُّكَ بِاثْنَيْنِ اللهُ ثَالِثُهُمَا"(١).

١٢- حَدَّثَنَا رَوْحٌ(٢)، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ(٣)،.................................

وهذا الحديث من أصح الأسانيد إلى أنس بن مالك رضي الله عنه؛ لأن عفان سمع من همام من كتابه الصحيح، وهمام من أثبت الناس في ثابت، وثابت وهو أنس بن ثابت البناني، وأثبت الناس فيه أيضا حماد بن سلمة، ومعه همام، وحفظ همام زكاه غير واحد من الأئمة، وهو إسناد بصري.

(١). وهذا الحديث الهجرة تقدم معنا، وإن كان روي من رواية أبي إسحاق عن البراء كما تقدم، وهو من أصح الأحاديث في مسند أبي بكر الصديق .

وهذا الحديث قد خرجه مسلم في صحيحه من رواية عبد الله بن محمد بن حبان، وهذا من مشايخ مسلم والدارمي، عن حبان بن هلال، عن همام بن يحيي العوذي، عن ثابت عن أنس .

وهذا الحديث قد رواه جماعة عن همام منهم: عفان، ومحمد بن سنان أبو بكر البصري الباهلي عند البخاري، وحبان بن هلال، كلهم رووه عن همام، وهو حديث ثابت وصحيح.

(٢). روح بن عبادة، روى عنه الإمام أحمد (٦٩٤) حديثا، أبو محمد القيسي البصري، و امتاز بأشياء منها: كثرة الحديث، وأيضا مع الوثاقة والديانة كان صاحب كتاب، ولذلك لما تُكلم فيه أظهر كتابه، وتكلم فيه بعض العلماء النقاد أظهر كتابه، فظهرت له الحجة، وهو ثقة مجمع على توثيقه، روى عنه أصحاب المسانيد، منهم: أحمد ف المسند روى عنه (٦٩٤) حديثا، وكذلك ممن روى عنه من أصحاب المسانيد إسحاق بن راهويه، واعتمد روايته البخاري عنه، وممن روى عنه من أصحاب المسانيد عبد بن حميد الكشي، وأحمد بن منيع صاحب المسند، وإسحاق بن المنصور الكوسج، وهو عالي جدا، لكن يقع له أوهام لكنه غير مسقط.

(٣). سعيد بن أبي عروبة، الإمام الحافظ، عالم أهل البصرة، أبو النضر بن مهران العدوي، مولاهم البصري، ومن أوائل من صنف السنن النبوية، عليها اعتمد صاحب المصنف ابن ابي شيبة، مع أنه قدري والله المستعان، لكنه من الحفاظ الأثبات، وهو من أثبت أصحاب قتادة، وهو مقدم على هشام الدستوائي وشعبة، أحفظ واحد لحديث قتادة، هو: سعيد بن ابي عروبة: "وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: هشام الدستوائي ثبت، ولكن لو

عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ(١)، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ سُبَيْعٍ(٢)، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ(٣)، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: "أَنَّ الدَّجَّالَ يَخْرُجُ مِنْ أَرْضٍ بِالْمَشْرِقِ يُقَالُ لَهَا: خُرَاسَانُ، يَتَّبِعُهُ أَقْوَامٌ كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الْمَجَانُّ الْمُطْرَقَةُ"(٤).

برز لسعيد، أين كان يقع منه .

سمعت أحمد يقول: كان سعيد بن أبي عروبة يحفظ التفسير عن قتادة". "سؤالات أبي داود" (٤٩٢) .

الأصعب على طالب الحديث حفظ التفسير أكثر من حفظ المرفوع.

(١). يزيد بن حميد الضبعي البصري، وهو ثقة، روى له الجماعة.

(٢). المغيرة بن سبيع العجلي، روى له الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، ولم يروي له أبو داود، لم يروي عنه إلا أبو التياح وجماعة، لكن أكثر روايات مشهورة عنه هي: رواية حديث الدجال عن أبي التياح، عن المغيرة بن سبيع، عن عمرو بن حريث، وليس له توثيق خاص .

إنما وثّقه العجلي توثيقا عاما: «الْمُغيرَة بن سبيع تَابِعِيّ ثِقَة». «الثقات للعجلي ت البستوي» (٢/٢٩٢).

لكن النقاد ليس لهم توثيق خاص له؛ فهو شبه المجهول جهالة حال.

(٣). صحابي رضي الله عنه.

(٤). وسعيد بن أبي عروبة حديثه له آفات مع هذه الوثاقة والقدر العالي، وآفات حديثه ثلاث:

أولها: كثير الإرسال فإنه يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيروي مثلا: عن الحكم بن عتيبة فقيه الكوفة ولم يسمع منه، ويروي عن حماد بن أبي سليمان من أهل الرأي ولم يسمع منه، ويروي عن هشام بن عروة فقيه المدينة من أهل الحديث ولم يسمع منه، ويروى عن عمرو بن دينار، ولم يسمع منه، ويروي عن إسماعيل بن أبي خالد الكوفي الأحمسي ولم يسمع منه، ويروي عن عبيد الله بن عمر العمري ولم يسمع منه، ويروي عن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان فقيه المدينة ولم يسمع منه، ويروي عن الأعمش سليمان بن مهران أبي محمد الباهلي ولم يسمع منه، ويروي عن جماعة يعني لم يسمع منهم؛ فلذلك حديثه فيه إرسال.

ثانيا: التدليس، ذكر عنه، لكن تدليسه من النمط الذي شرحته: يروي عن أناس لم يسمع منهم، يعني انقطاع .

ثالثا: وهي الشديدة والأبرز، وهي: الاختلاط، سعيد بن أبي عروبة عنده اختلاط، والاختلاط في عرف المحدثين هو تغير عقل الراوي، لأسباب موجب لاختلاط منها: الكبر السن، وهذا سنة الله في خلق الإنسان لما يكبر

يرد إلى ضعف، فاذا كبرت سنه يتغير فيصير يختلط، يعني: ما يضبط الأمور مثل ما حصل لعطاء بن السائب رحمه الله قديما لما جاء مكة، كما قال سفيان بن عيينة: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: كُنْتُ سَمِعْتُ مِنَ، عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ قَدِيمًا ثُمَّ قَدِمَ عَلَيْنَا قَدْمَةً فَسَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ، بَعْضَ مَا كُنْتُ سَمِعْتُ فَخَلَطَ، فِيهِ، فَاتَّقَيْتُهُ وَاعْتَزَلْتُهُ» «الضعفاء الكبير للعقيلي» (٣/٤٠٠).

ومن أسباب الاختلاط: أن يقع للراوي أمر عظيم يؤثر على حفظه، كالذي حصل مع عبد الرحمن المسعودي: «ثنا عبد الرحمن نا أحمد بن سنان الواسطي قال سمعت الوليد بن أبان الكرابيسي يذكر عن أبي النضر هاشم بن القاسم قال: إني لأعرف اليوم الذي اختلط فيه المسعودي، كنا عنده وهو يعزي في ابن له إذ جاءه إنسان فقال له: إن غلامك أخذ عشرة آلاف من مالك وهرب ففزع وقام ودخل إلى منزله ثم خرج إلينا وقد أختلط رأينا فيه الاختلاط» «الجرح والتعديل لابن أبي حاتم» (٥/٢٥١).

وأيضا أبو بكر بن مريم: «حدثنا عبد الرحمن سمعت أبي يقول: أبو بكر بن أبي مريم ضعيف الحديث طرقته لصوص فأخذوا متاعه فاختلط». «الجرح والتعديل لابن أبي حاتم» (٢/٤٠٥).

وأيضا منه المرض الشديد.

الأئمة النقاد أنهم يدركون اختلاط الراوي باختباره، خاصة من كبرت سنه أو رأوا عليه علامات؛ لأنهم عندهم النسخ الأصلية الذي هي السماع القديم المثبت مصحح على الشيخ وضُبط، فلما عندهم نسخ الأصلية ثم يختبروا الراوي كل مرة من كتبه، أذا كان صاحب كتاب أو من حفظه إذا كان صاحب حفظ، وهذا الاختبار حصل لقرة بن حبيب، كما قال عنه أبو زرعة تغير، ولفظ تغير يستعملونه بمعنى اختلط: «قلت لأبي زرعة: قرة بن حبيب تغير؟ فقال: "نعم كنا أنكرناه بآخره غير أنه كان لا يحدث إلا من كتابه، ولا يحدث حتى يحضر ابنه، ثم تبسم. فقلت: لم تبسمت؟ قال: أتيته ذات يوم، وأبو حاتم، فقرعنا عليه الباب، واستأذنا عليه فدنا من الباب ليفتح لنا، فإذا ابنته قد خفت، وقالت له: يا أبة إن هؤلاء أصحاب الحديث، ولا آمن أن يغلطوك، أو يدخلوا عليك ما ليس من حديثك، فلا تخرج إليهم حتى يجيء أخي، تعني علي بن قرة، فقال لها: أنا أحفظ، فلا أمكنهم ذاك. فقالت: لست أدعك تخرج فإني لا آمنهم عليك، فما زال قرة يجتهد ويحتج عليها في الخروج وهي تمنعه وتحتج عليه في ترك الخروج إلى أن يجئ علي بن قرة حتى غلبت عليه، ولم تدعه. قال أبو زرعة: فانصرفنا، وقعدنا حتى وافى ابنه علي. قال أبو زرعة: فجعلت أعجب من صرامتها، وصيانتها أباها"» «سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي» (٢/٥٧٥ ت الهاشمي).

ومنهم يسألون النقاد: «سمعت يحي بن معين يقول قال لي إسماعيل بن علية يوما كيف حديثي؟ قال: قلت:

أنت مستقيم الحديث». «تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز» (٢/٣٩).

وهذه نقطة معروفة أنهم كانوا يسألون النقاد عن حديثهم، وفي رواة اختلطوا أو تغير حفظه لما رأوا تغير حفظهم من أنفسهم اعتزلوا الحديث، مثل: قتادة، مثل: إسحاق ابن راهويه، في ناس لما كبرت سنهم وصار يرى من نفسه ضعف الحفظ امتنع من التحديث حتى توفاه الله عز وجل، أما من حيث التعامل معه من باب العلل الاختلاط أبحاث:

البحث الأول: لابد أن نعرف هل هو اختلاط شديد ام قليل؟

تجد راوي اختلط اختلاطا كثيرا كأبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني، الذي لا يتميز حديث أوله من آخره، مقبوله من مردوده كثر اختلاطه ساء كله يترك، وفي رواة اختلاطهم قليل، هذا الذي اختلاطه قليل فإنهم يجتنبون ذلك القليل ويروون له ما علموا الحفظ فيه مما لم يختلط فيه.

المبحث الثاني: معرفة زمنه، متى اختلط الراوي؟، من روى عنه قبل الاختلاط؟، ومن روى عنه بعد الاختلاط؟ في هذا المبحث تخرج معنا ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: أن نعرف من روى عنه قبل الاختلاط ومن روى عنه بعد الاختلاط، فمن روى له قبل الاختلاط نأخذ عنه، وهذه القاعدة ذكرها الإمام أحمد رحمه الله: «قَالَ أبي وَمن سمع من سعيد بن أبي عرُوبَة قبل الْهَزِيمَة فسماعه جيد وَمن سمع بعد الْهَزِيمَة كَانَ أبي ضعفهم فَقلت لَهُ كَانَ سعيد اخْتَلَط قَالَ نعم ثمَّ قَالَ من سمع مِنْهُ بِالْكُوفَةِ مثل مُحَمَّد بن بشر وَعَبدَة فَهُوَ جيد ثمَّ قَالَ قدم سعيد الْكُوفَة مرَّتَيْنِ قبل الْهَزِيمَة»«العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله». (١/١٦٣).

الحالة الثانية: أن نعرف من روى عنه قبل الاختلاط ومن روى عنه بعد الاختلاط، ثم نأتي لراوٍ بعينه لا نعرفه، أهو روى قبل الاختلاط أم بعد الاختلاط؟؛ لأنه لابد من تصريح الأئمة الذي يميز لك قبل وبعد هم الأئمة النقاد، في رواة قد تجد أنه شبه المسكوت عليه، بمعنى: ما أحد نص بعينه أن فلانا هذا سمع قبل الاختلاط ولا بعد، كيف نتصرف معه؟

الاصل التوقف في روايته، ويعتبر فيها بالقرائن، يعني: إن وجدنا متابعا روى قبل الاختلاط نقول: لا هذا حفظ وهكذا...؛ فمثلا عطاء بن السائب اختلط، فبعضهم قال عن علي بن عاصم أنه روى عن عطاء قبل الاختلاط وبعض قال لا نعرف، فهنا الأصل نتوقف في روايته، ثم ننظر في القرائن هل تابعه أحد ممن روى عن عطاء قبل الاختلاط أم لا؟ فسفيان بن عيينة روى عن عطاء قبل الاختلاط وجدنا سفيانا روى إذن: علي بن عاصم حفظ .

الحالة الثالثة: الراوي اختلف فيه هل اختلط أم لا أصلا؟ بعضهم يثبتوه وبعضهم يرميه بالاختلاط، بل بعضهم رمي بالاختلاط وهو لم يختلط ويكون رمي اختلاطهم له وهم وخطأ، مثل: من رمى محمد بن سلمة أنه اختلط، والأصل أنه لم يختلط، أو شريك بن عبد الله النخعي، هو فيه قليل من سوء الحفظ لكن لم يكن مختلطا، من رمى عفان بن المسلم الصفار بأنه اختلط، يعني: في ناس رموا بالاختلاط ولم يثبت عنهم .

وسعيد بن ابي عروبة :

أولا: اختلاطه شديد .

ثانيا: اختلاطه مُيّز، بمعنى عرف من روى قبل وبعد، وتكلموا في تاريخه متى اختلط سعيد بن ابي عروبة، ذكر الإمام احمد رحمه الله أن سعيد بن أبي عروبة اختلط بعد الهزيمة، يعني هزيمة إبراهيم بن عبدالله بن الحسن، وكانت هزيمته سنة (١٤٥هـ): «سَمِعت أبي يَقُول كَانَ بن مهْدي ترك حَدِيث أبي الْيَقظَان عُثْمَان بن عُمَيْر قَالَ أبي خرج فِي فتْنَة إِبْرَاهِيم بن عبد الله بن حسن وَكَانَت الْهَزِيمَة فِي سنة خمس وَأَرْبَعين وَمِائَة قَالَ أبي وَمن سمع من سعيد بن أبي عرُوبَة قبل الْهَزِيمَة فسماعه جيد وَمن سمع بعد الْهَزِيمَة كَانَ أبي ضعفهم فَقلت لَهُ كَانَ سعيد اخْتَلَط قَالَ نعم ثمَّ قَالَ من سمع مِنْهُ بِالْكُوفَةِ مثل مُحَمَّد بن بشر وَعَبدَة فَهُوَ جيد ثمَّ قَالَ قدم سعيد الْكُوفَة مرَّتَيْنِ قبل الْهَزِيمَة»«العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله» (١/١٦٣)، وذكره أبو زرعة رحمه الله: «قال أبو زرعة: فَحَدَّثْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بِمَا قَالَ لِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَمَا أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ وَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَأَخْبَرَنِي: أَنَّ سَعِيدًا اخْتَلَطَ مَخْرَجَ إِبْرَاهِيمَ سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ» «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (ص٤٥٢).

وبعضهم قالوا أنكرناه، وهو يزيد بن زريع، وهو من أثبت الناس في سعيد بن ابي عروبة، ولم يكن قدريا يقول: «أول ما أنكرنا ابن أَبِي عَرُوبَة يوم مات سُلَيْمان التَّيْمِيّ، جئنا من جنازته فقال: من أين جئتم؟ قلنا: من جنازة سُلَيْمان التَّيْمِيّ. فقال: ومن سُلَيْمان التَّيْمِيّ» «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (١١/١١).

فهنا عرفوه اختلاطه، وسليمان التيمي توفي سنة ثلاث وأربعين ومئة.

وذكر ابن معين: حَدَّثنَا عَلانٌ، حَدَّثنا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيى بْنَ مَعِين يقول: "سَعِيد بْن أبي عَرُوبة اختلط بعد هزيمة إِبْرَاهِيم بْن عَبد اللَّه بْن حسن بْن حسن فمن سمع منه سنة اثنتين وأربعين فهو صحيح السماع."

وتكلموا في ضبط التواريخ، لكن عرفوا الرواة عنه قبل الاختلاط ومن روى عنه بعد الاختلاط، عرفوا هذا الأصل في حديثه ميّزوا، فممن روى عنه قبل الاختلاط ناس سمعت منه بالكوفة؛ لأنه كان يذهب للكوفة مرات، المرة الأولى ذهب وعقله معه، يعني: طيب، سمع منه أناس من الكوفيين، منهم: أسباط بن محمد بن عبد الرحمن بن

خالد القرشي، ذكر أحمد أنه سمع منه في الكوفة: «سَأَلت أبي أَيّمَا أحب إِلَيْك فِي سعيد الْخفاف أَو أَسْبَاط بن مُحَمَّد فَقَالَ أَسْبَاط أحب إِلَيّ لِأَنَّهُ سمع بِالْكُوفَةِ» «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله» (٣/٣٠٢). وهو عنده أكثر من دخول للكوفة، والدخلة التي دخلها وهو مختلط سَمع منه في الاختلاط في الكوفة وكيعٌ، وفضل بن دكين الكوفي سمع منه بعد الاختلاط، تقريبا آخر واحد سمع منه قبل أن يختلط هو شعيب بن أبي إسحاق: «فَقلت شُعَيْب بن إِسْحَاق قَالَ شُعَيْب سمع مِنْهُ بآخر رَمق». «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص١٥٨)، والرمق ليس موته، يقصد قبل أن يستحكم عليه الاختلاط.

واختلاطه شديد جدا: «سمعت الحسين بْن أبي معشر يقول: سَمعتُ الجراح بْن مخلد يقول: سَمعتُ مسلم بْن إِبْرَاهِيم يقول: قَال لي سَعِيد بْن أبي عَرُوبة مالك خازن النار من أي حي هو». «الكامل في ضعفاء الرجال» (٤/٤٤٧).

وكذلك من سمع منه قبل الاختلاط سفيان بن سعيد الثوري، وهو أعلم الكوفيين بحديث سعيد بن أبي عروبة أنه شيوخ القدماء، كذلك يزيد بن هارون يزيد، لماذا؟؛ لأن سعيدا لما كان يذهب إلى البصرة ومن البصرة إلى الكوفة يمر بواسط، وكان فيه يزيد فكان يسمع منه لذلك؛ يزيد سمع منه قبل أن يختلط فسماعه عنه قديم، كذلك محمد بن بشر العبدي، والطريقة التطبيقية هو أن طريقة البخاري ومسلم هي الطريقة العملية لإدراك من روى قبل الاختلاط أو بعد الاختلاط؛ لأن البخاري ومسلم اشترطا الصحة، وحديث المختلط هذا مضروب في الضبط الذي يقوم به الحديث اعتبار، فضلا عن الاحتجاج، مضروب في أصل الضبط؛ فبالتالي هم اعتنيا جدا بانتقاء المرويات عن سعيد بن أبي عروبة، فمن روى عنه من الأسماء تجده في الصحيح محمد بن بشر وغيره روى عن سعيد بن أبي عروبة، فاعلم هذا من حيث الأصل قد روى عن سعيد قبل أن يختلط، يعني الرواة عن سعيد بن أبي عروبة في الصحيحين بانتقاء البخاري ومسلم، خاصة البخاري؛ فهو طريق عملية لمعرفة من روى قبل الاختلاط، وهناك أمر آخر أن سعيد بن أبي عروبة في أناس متخصصين في حديثه لأهميته لأنه مكثر وحافظ، وممن تخصص في حديثه: يحي بن سعيد القطان: «حَدثنِي أبي قَالَ قَالَ عبد الرَّحْمَن بْن مهْدي: يحي بْن سَعِيد عَالم بِحَدِيث سَعِيد بْن أبي عرُوبَة» «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله» (٢/٣٣٨)، يعرف من روى قبل ومن روى بعد، كذلك الإمام احمد؛ فإنه كان له عناية شديدة أميدة واضحة بحديث سعيد بن أبي عروبة؛ فإنه أولا كان يعرف من روى قبل ومن روى بعد، ويعرف متى اختلط، وله نسخ استنسخها من أصل كتابه، يعني الإمام أحمد كان عنده نسخة سعيد بن أبيي عروبة كان قد نسخها ببغداد، نسخها من غندر، كان عنده كتب وإن كانوا قالوا غندر سمع منه بعد الاختلاط، لكن كتابه عن سعيد بن أبي عروبة

صحيح.
ممن روى عنه بعد الاختلاط عباد بن عوام، كذلك أيضا عبد الرحمن بن مهدي ووكيع بن الجراح، هؤلاء كلهم سمعوا منه بعد الاختلاط، في أناس اختلفوا، فيهم هذه النقطة التي تكون دقيقة قليلا، الناس الذين لم يعرفوا قبل ولا بعد، فمِن أولئك وأشهرهم: إسماعيل بن إبراهيم بعضهم، يقول أنه سمع منه بعد الاختلاط وبعضهم قال سمع منه قبل الاختلاط، ذكر الإمام احمد رحمه الله في كتاب العلل برواية ابنه وقال عبد الله: قال أبي: قلت لإسماعيل بن علية: متى سمعت من سعيد؟ قال: قبل الطاعون، وبعد الطاعون .
قلنا له: فقبل الهزيمة أو بعد الهزيمة؟
قال: قبل الهزيمة وبعد الهزيمة. ثم قال: لا أدري، لا أدري –كأنه شك فيما سمع بعد الهزيمة– إلا أني كنت آتيه أنا وأصحاب لي فيملي علينا، وكان لا يفعل ذاك بكل أحدٍ. قال أبي: وبلغني أن سعيدًا كان لا يستخف أصحاب أيوب، فكان إذا حدثهم يقول: ذكره قتادة، ذكره فلان .
قال أبي: قال إسماعيل: وكان سعيد لا يقول: حدثنا قتادة .
قال أبي: والطاعون قبل الهزيمة بأربع عشرة سنة، فسماع ابن علية من سعيد قديم .
قال أبي: كانت الهزيمة سنة خمس وأربعين. "العلل" رواية عبد الله (٢٥٦٢)، (٥٣١٤).
ولهذا إسماعيل بن علية روايته عن سعيد بن أبي عروبة: محل انتقاء بالنظر للمتابعة ومن تابعه ونحو، هذه نقطة محل تدقيق؛ لأنه روى قبل وروى بعد إلا إذا ميز بقرائن واضحة الذي قبل الاختلاط، في رواة سمعوا منه ومع ذلك لم تتميز روايتهم، يعني النقاد ما وصلوا إلى تمييز رواياتهم هل هم رووا قبل أم رووا بعد؟ هؤلاء يتركون يطرحون من حيث الأصل إلا إذا جاءت روايات معتبرة بالمتابعة النافعة أن هذا مما حفظ قبل الاختلاط من أولئك: إبراهيم بن طهمان، بشر بن المفضل، وإسحاق بن يوسف، ونحو ذلك.. وقد اعتنى ابن رجب في شرح العلل بذلك، اعتنى بذكر المسائل التي سمعت منه قبل اختلاطه ةبعد اختلاطه.
وفي هذا الحديث روح بن عبادة الذي يروي عنه الإمام أحممد، هل سمع من سعيد قبل الاختلاط أو بعد الاختلاط؟ الجواب سمع منه قبل الاختلاط؛ نص على ذلك احمد وابو داود: «وسألت أبا دَاوُد عَن سماع رَوْحٍ من سَعيد فَقَالَ: "سماعه قبل الهزيمة كَذَا قَالَ روح"» «سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل» (ص٢٢٤)، وقال عبد الله: سئل أبي عن محمد بن سواء وروح في سعيد بن أبي عروبة؟ فقال: ما أقربهما. "العلل" رواية عبد الله (٣٠٩٣).
وهذا الحديث ذكره البزار، قال: «وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ فَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي التَّيَّاحِ، وَيَرَوْنَ إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنِ ابْنِ

شَوْذَبٍ، أَوْ بَلَغَهُ عَنْهُ فَحَدَّثَ بِهِ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، وَكَانَ ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، قَدْ تَحَدَّثَ عَنْ جَمَاعَةٍ يُرْسِلُ عَنْهُمْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُمْ، وَلَمْ يَقُلْ حَدَّثَنَا وَلَا سَمِعْتُ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِثْلَ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ وَعَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، وَغَيْرِهِمَا مِمَّنْ رَوَى عَنْهُمْ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُمْ فَإِذَا قَالَ أَنَا وَسَمِعْتُ كَانَ مَأْمُونًا عَلَى مَا قَالَ» «مسند البزار = البحر الزخار» (١/١١٤).

يعني: بين ابن أبي عروبة و أبي التياح رجل اسمه عبد الله بن شوذب الخراساني أبو عبد الرحمن، هذا رجل مصري سكن الشام، والإسناد يكون كالتالي :

سعيد بن أبي عروبة، عن عبد الله بن شوذب، عن أبي التياح، عن عمرو بن حريث، عن أبي بكر. عبد الله بن شوذب روى له أهل السنن الأربعة، روايته فيها مناكير ومفاريد شديدة جدا، وروايته عن أبي التياح خاصة، له ثلاث أحاديث، ومنه هذا الحديث الذي معنا، ويروي حديث: أدِّ الأمانة إلى مَن ائتمنك ولا تخُن من خانك...: هذا الحديث باطل كما قال الإمام أحمد: «حديث أَبِي هُرَيْرَةَ: أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ وَلا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ"... قال الإمام أحمد: هذا حديث باطل لا أعرفه من وجه يصح» «الجامع لعلوم الإمام أحمد – علل الحديث» (١٥/٣٢٢).

وقال الدارقطني: «هُوَ حَدِيثٌ يَرْوِيهِ أَبُو التَّيَّاحِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ سُبَيْعٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ .

حَدَّثَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَوْذَبٍ، عَنْ أَبِي التَّيَّاح .

وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، تَفَرَّدَ بِهِ رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، عَنْ سَعِيدٍ وَيُقَالُ: إِنَّ سَعِيدَ بْنَ أَبِي عَرُوبَةَ إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَوْذَبٍ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ وَدَلَّسَهُ عَنْهُ، وَأَسْقَطَ اسْمَهُ مِنَ الإسناد وَرَوَاهُ أَيْضًا الْحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ وَيُكَنَّى: أَبَا سَعِيدٍ الْبَصْرِيَّ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ فَخَلَطَ فِي إِسْنَادِهِ .

وَأَصَحُّهَا إِسْنَادًا حَدِيثُ ابْنِ شَوْذَبٍ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ وَرَوَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ دِينَارٍ، فِيهِ إِسْنَادٌ آخَرُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ مَوْقُوفًا وَلَا يَثْبُتُ عَنْ قَتَادَةَ » «علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (١/٢٧٥).

طبعا يقصد (أصحها إسنادا): الصحيحة وسط هذا الاختلاف ليست في نفسها صحيحة، ولكن الصحيحة باعتبار ما قابلها، وهذا الحديث فرد غريب، والحديث كما قال الترمذي رحمه الله «وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَوْذَبٍ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي التَّيَّاحِ». «سنن الترمذي» (٤/٥٠٩ ت شاكر)، وقوله (حديث حسن غريب) هذه صيغة استضعاف أو تضعيف، وهذا الحديث فيه أكثر من علة مما يدل على ضعفه، ومن أسباب الضعف :

....

١٣- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ(١)، قَالَ: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ مُوسَى صَاحِبُ الدَّقِيقِ(٢)، عَنْ فَرْقَدٍ(٣)، عَنْ مُرَّةَ بْنِ شَرَاحِيلَ(٤)، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، قَالَ: قَالَ

أولا: عبد الله بن شوذب، وإن كان بعضهم وثّقه ولكن له مناكير، ومثل هذا تفرده لا يحتمل .

ثانيا: المغيرة بن سبيع لا يوجد عنده توثيق خاص وليس لأحد له رواية إلا عن أبي التياح.

(١). هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد البصري، ملقب بجردقة، روى عنه الإمام أحمد (٢٥٢) حديثا في المسند، وهو من أصحاب المئين، وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: سألت أحمد بن حنبل عن أبي سعيد مولى بني هاشم؛ فقال: ثقة .

"الجرح والتعديل" (٥/٢٥٤)، "تهذيب الكمال" (١٧/٢١٨) .

قال عبد الله: سمعت أبي يقول: وذكر أبا سعيد مولى بني هاشم فأثنى عليه، وقال: كان متهارمًا جدًّا -يعني: في الحديث."العلل" رواية عبد الله (٢٠١٣) .

«وقال أحمد مرة: كثير الخطأ، وهو أيقظ من عبد الله بن رجاء» «القسم الثالث من المعجم الأوسط للطبراني» (٢/٧٦١ بترقيم الشاملة آليا).

(٢). وصدقة بن موسى هو أبو المغيرة، هذا في نفسه صالح ليس كذابا، لكن الحديث لم يكن صناعته وبابه؛ ولذلك كان يقلب الأخبار فيجعل حديث فلان لفلان، والمرفوع موقوفا، ونحو ذلك..؛ فاستوجب عند جماعة من الحفاظ السقوط وعدم الاحتجاج، خرج من صورة الاحتجاج، فبعضهم يستضعفه جدا حتى يسقطه، وبعضهم ينزله من درجة الاحتجاج إلى أدنى درجات الاعتبار.

(٣) فرقد بن يعقوب السبخي، أبو يعقوب، كان نصرانيا وأسلم، زاهد عابد صالح في نفسه صاحب مواعظ، ويروي قصصا فيها نفع، لكنه كان ضعيفا في الحديث، فقد كان في -مع صلاحه رحمه الله- غفلة في الحديث فلا يعرف يسوقه، يسند الموقوفات ويقف المسندات ويرفع المرسلات ويصل ما لا يوصل؛ فكثرت مخالفته للرواة فأسقطوه دون أن يتعمد ذلك: «وكان يحي بن معين يمرض القول فيه علمًا منه بأنه لم يكن يتعمد ذلك» «المجروحين لابن حبان ت حمدي» (٢/ ٢٠٥).

(٤). مرة الطيب سمي الطيب لطيب عبادته، وقيل مرة الخير لخير عبادته، وهو مرة بن شراحيل الهمداني، أبو

رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بَخِيلٌ وَلا خَبٌّ وَلا خَائِنٌ وَلا سَيِّئُ الْمَلَكَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ يَقْرَعُ بَابَ الْجَنَّةِ الْمَمْلُوكُونَ؛ إِذَا أَحْسَنُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الله عَزَّوَجَلَّ، وَفِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَوَالِيهِمْ"(١).

١٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ(٢) - وَسَمِعْتُهُ مِنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ(٣)، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ جُمَيْعٍ(٤)، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ(٥)، قَالَ: لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْسَلَتْ فَاطِمَةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ: أَنْتَ وَرِثْتَ رَسُولَ الله

إسماعيل الكوفي، مخضرم كبير الشأن، من أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه.

ومرة لم يدرك أبا بكر وعمر رضي الله عنه، «وَمُرَّةُ لَمْ يُدْرِكْ أَبَا بَكْرٍ» "مسند البزار = البحر الزخار" (١/١٩٧).

«وقال أبو حاتم: لم يدرك عمر، وقال مرة أخرى: مرة عن عمر مرسل، وكذا قاله أبو زرعة» «إكمال تهذيب الكمال - ط العلمية» (٦/ ١٩٨).

(١). مرة لم يدرك أبا بكر رضي الله عنه كما نص البزار رحمه الله: «وَمُرَّةُ لَمْ يُدْرِكْ أَبَا بَكْرٍ» "مسند البزار = البحر الزخار" (١/١٩٧)؛ فالسند منقطع، وفيه رجلان ضعيفان في الحديث وهو صدقة وفرقد كما تقدم، فلهذا الحديث لا يصح.

(٢) صاحب المصنف، وهو من أقران أمام أحمد، وقد روى عنه الامام احمد ثلاثة وسبعين حديثا.

(٣) محمد بن الفضيل غزوان بن جرير، أبو عبد الرحمن، صنف مصنفات، روى له الجماعة، حديثه بالعموم جيد، ولكن روايته عن الأعمش فيه إشكال، المسلم يروي له بالمتابعة أي لا يرويه تفردا، أما عن غير الأعمش فروايته جيد، وهذا شيعي وفيه تشيع، وقد نسب للرفض.

(٤) الوليد بن عبد الله بن جميع، الزهري، المكي الكوفي، اضطرب حديثه كما قال العقيلي «الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُمَيْعٍ الزُّهْرِيُّ فِي حَدِيثِهِ اضْطِرَابٌ» «الضعفاء الكبير للعقيلي» (٤/ ٣١٧)، وكان ينفرد و يأتي بزيادات و وجوه لا يشبه حديث الثقات، أنما اعتبروا به، وهذا معنى كلمة البزار «وَقَدِ احْتَمَلَ أَهْلُ الْعِلْمِ حَدِيثَهُ» «مسند البزار = البحر الزخار» (٧/ ٢٢٨). احتملوه يعني احتملوه اعتبارا وليس احتجاجا.

(٥) صحابي، عامر بن واثلة، هذا آخر صحابي توفي رضي الله عنه.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَمْ أَهْلُهُ؟ قَالَ: فَقَالَ: لَا، بَلْ أَهْلُهُ. قَالَتْ: فَأَيْنَ سَهْمُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "إِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ، إِذَا أَطْعَمَ نَبِيًّا طُعْمَةً، ثُمَّ قَبَضَهُ جَعَلَهُ لِلَّذِي يَقُومُ مِنْ بَعْدِهِ"، فَرَأَيْتُ أَنْ أَرُدَّهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ. قَالَتْ: فَأَنْتَ، وَمَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْلَمُ(١).

١٥- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الطَّالْقَانِيُّ(٢)، قَالَ: حَدَّثَنِي النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ الْمَازِنِيُّ(٣)،

---

(١) هذا الحديث فيه الوليد بن جميع وهو صاحب مناكير، وقوله (أَنْتَ وَرِثْتَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، أَمْ أَهْلُهُ؟ قَالَ: فَقَالَ: لَا، بَلْ أَهْلُهُ.) وفيه نكارة رواية منكرة هذا خلاف الاجماع والأحاديث الصحيحة لذلك و الزيادة هذه منكرة.

(٢) أبو إسحاق الطالقاني وهو إبراهيم بن إسحاق بن عيسى البناني، روى عنه الإمام أحمد رحمه الله اثنين وخمسين حديثًا، وهو ثقة قد وثقه غير واحد، ورماه يعقوب بن شيبة بالإرجاء، جاء في «الكمال في أسماء الرجال» (٣/ ١١٧): "قال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت، يقول بالإرجاء".

وله روايات عن عبد الله بن المبارك فيها غرائب ومناكير.

(٣) النضر بن شميل المازني أبو الحسن وهو بصري، وهو الإمام المعروف بالسنة والفقه والعلم واللغة ثقة حافظ، وهو من الأئمة الكبار رحمة الله عليه وهو من أصحاب عبد الله بن المبارك، وقد اعتمدوا تفسيره للغريب في الحديث، فقد كان له كتابا في غريب الحديث، وقد استفاد منه الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام رحمه الله تعالى، لكن هذا الكتاب فقد، إلا أنه ضمّن ونثر في كتب الغرائب والمعاجم العربية، وقد كان صاحبا للخليل بن أحمد الفراهيدي رحمه الله تعالى.

وقد اعتمد عليه البخاري في شروحات ألفاظ الحديث، وكذلك الترمذي وأبو داود رحمة الله عليهما.

حتى أن أبو داود لما ذكر بَابُ تَفْسِيرِ أَسْنَانِ الْإِبِلِ

قَالَ: سَمِعْتُهُ مِنَ الرِّيَاشِيِّ وَأَبِي حَاتِمٍ، وَغَيْرِهِمَا، وَمِنْ كِتَابِ النَّضْرِ بْنِ شُمَيْلٍ، وَمِنْ كِتَابِ أَبِي عُبَيْدٍ .

والنضر بن شميل رحمه الله قد أظهر السنة في خرسان وتكفير الجهمية والبراءة من عقائدهم والبراءة من الإرجاء،

قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو نَعَامَةَ(١)، قَالَ:...

حتى أنه لما سئل عبد الله –هو ابن المبارك – عن النضر بن شميل فقال: درة بين مروين ضائعة كورة مرو ومروروذ.

وجاء في سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٣٠): "قَالَ العَبَّاسُ بنُ مُصْعَبٍ: بَلَغَنِي أَنَّ ابْنَ الْمُبَارَكِ سُئِلَ عَنِ النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ، فَقَالَ: ذَاكَ أَحَدُ الأَحَدَيْنِ، لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ الخَلِيْلِ بنِ أَحْمَدَ يُدَانِيْه".

طبعا له حديث أخرجه أبو داود في سننه (٣/ ٣٤٩): حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ ، نَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ ، نَا هِرْمَاسُ بْنُ حَبِيبٍ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: "أَتَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بِغَرِيمٍ لِي فَقَالَ لِي: الْزَمْهُ، ثُمَّ قَالَ لِي: يَا أَخَا بَنِي تَمِيمٍ، مَا تُرِيدُ أَنْ تَفْعَلَ بِأَسِيرِكَ.؟".

وهذا الحديث قد احتج به بعض الفقهاء في جواز حبس صاحب الدين لكنه لا يصح، وقد تفرد به النضر بن شميل عن هرماس بن حبيب كما نبه أبو حاتم على ذلك.

جاء في «الجرح والتعديل لابن أبي حاتم» (٩/ ١١٨): "هرماس بن حبيب العنبري روى عن أبيه عن جده ولجده صحبة روى عنه النضر بن شميل سمعت أبي يقول ذلك.

نا عبد الرحمن قال ذكره أبي عن اسحاق بن منصور انه سأل يحيى بن معين وأحمد بن حنبل عن الهرماس بن حبيب [العنبري – ٢] فقالا: لا نعرفه.

نا عبد الرحمن قال سألت ابى عن الهرماس بن حبيب فقال: هو شيخ اعرابى لم يرو عنه غير النضر بن شميل، ولا يعرف ابوه ولا جده".

وهذا الحديث من مفاريد النضر بن شميل التي أخذت عليه رحمة الله عليه.

(١) أبو نعامة وهو عمرو بن عيسى بن سويد العدوي البصري ثقة إلا أن مشكلته في الاختلاط.

جاء في "الجرح والتعديل" ٦/ ٢٥١، "تهذيب الكمال" ٢٢/ ١٨٠، "ميزان الاعتدال" ٤/ ٢٠٣: قال الأثرم سمعت أبا عبد اللَّه أحمد بن حنبل ذكر أبا نعامة العدوي فقال: ثقة، إلَّا أنه اختلط قبل موته.

وأبو نعامة العدوي عمرو بن عيسى لم يتبين من سمع منه قبل الاختلاط وبعده، وهذا من النوع المشكل الذي لم يتحرر من سمع منه قبل الاختلاط وبعده.

فالنضر بن شميل لم يُعلم في حد علمي القاصر أن أحدا نص على أنه سمع منه قبل الاختلاط أو بعده، وهذا لأسباب منها: قلة الرواية عن أبي نعامة العدوي.

ولابد أن أنبه إلى أمر مهم هنا : أنه عندنا رجلان كنيتهما أبو نعامة، فالذي معنا في هذا الحديث هو أبو نعامة العدوي، وأما الأخر فهو أبو نعامة السعدي.

أبو نعامة السعدي يروي عنه حماد بن سلم وشعبة، أما أبو نعامة العدوي فهذا كما قال الإمام أحمد رحمه الله في "العلل" رواية عبد الله (١٣٢٥): لم يحدث شعبة عن أبي نعامة العدوي شيئًا.

وأبو نعامة العدوي كبير في السن.

قال عبد الله في "العلل" (١٠٥٢): سمعت أبي يقول: وأبو نعامة العدوي سمع منه وكيع وروح، هو أقدم سنًّا من أبي نعامة السعدي، أبو نعامة العدوي كبير السن جدًّا.

قلت: وقد وجدت الترمذي رحمه الله في كتاب الدعوات حصل له وهم، فإنه ذكر أن أبا نعامة السعدي هو عمرو بن عيسى وهذا ليس بصواب.

وأبو نعامة العدوي لحصول اختلاطه نجد أن مسلم والبخاري لم يروا له أصلا، وإنما يروا له في المتابعات .

نضرب مثالا على ذلك:

جاء في «صحيح مسلم» (١/ ٤٦): ٦٠ - (٣٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا السَّوَّارِ يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَمِعَ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: "الْحَيَاءُ لَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ، فَقَالَ بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ: إِنَّهُ مَكْتُوبٌ فِي الْحِكْمَةِ: أَنَّ مِنْهُ وَقَارًا، وَمِنْهُ سَكِينَةً، فَقَالَ عِمْرَانُ: أُحَدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَتُحَدِّثُنِي عَنْ صُحُفِكَ".

ثم ذكره من وجه آخر: ٦١ - (٣٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ إِسْحَاقَ، وَهُوَ ابْنُ سُوَيْدٍ ، أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ حَدَّثَ قَالَ: "كُنَّا عِنْدَ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ فِي رَهْطٍ مِنَّا وَفِينَا بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ، فَحَدَّثَنَا عِمْرَانُ يَوْمَئِذٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: الْحَيَاءُ خَيْرٌ كُلُّهُ، قَالَ: أَوْ قَالَ: الْحَيَاءُ كُلُّهُ خَيْرٌ، فَقَالَ بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ: إِنَّا لَنَجِدُ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ، أَوِ الْحِكْمَةِ، أَنَّ مِنْهُ سَكِينَةً وَوَقَارًا لِلهِ، وَمِنْهُ ضَعْفٌ، قَالَ: فَغَضِبَ عِمْرَانُ حَتَّى احْمَرَّتَا عَيْنَاهُ، وَقَالَ: أَلَا أُرَانِي أُحَدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَتُعَارِضُ فِيهِ، قَالَ: فَأَعَادَ عِمْرَانُ الْحَدِيثَ، قَالَ: فَأَعَادَ بُشَيْرٌ، فَغَضِبَ عِمْرَانُ، قَالَ: فَمَا زِلْنَا نَقُولُ فِيهِ: إِنَّهُ مِنَّا يَا أَبَا نُجَيْدٍ، إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ ".

ثم قال مسلم: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ ، حَدَّثَنَا أَبُو نَعَامَةَ الْعَدَوِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ حُجَيْرَ بْنَ الرَّبِيعِ الْعَدَوِيَّ يَقُولُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم نَحْوَ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ .

حَدَّثَنِي أَبُو هُنَيْدَةَ الْبَرَاءُ بْنُ نَوْفَلٍ(١)، عَنْ وَالَانَ الْعَدَوِيِّ(٢)، عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَصْبَحَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ فَصَلَّى الْغَدَاةَ، ثُمَّ جَلَسَ، حَتَّى إِذَا كَانَ مِنَ الضُّحَى ضَحِكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ جَلَسَ مَكَانَهُ حَتَّى صَلَّى الْأُولَى وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ، كُلُّ ذَلِكَ لَا يَتَكَلَّمُ، حَتَّى صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى أَهْلِهِ، فَقَالَ النَّاسُ لِأَبِي بَكْرٍ: أَلَا تَسْأَلُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا شَأْنُهُ؟ صَنَعَ الْيَوْمَ شَيْئًا لَمْ يَصْنَعْهُ قَطُّ، قَالَ: فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: "نَعَمْ

فهذا أبونعامة روى له مسلم في المتابعات، وهذا ما يعرف بالانتقاء، أي أنه انتقا له على وجه المتابعة ولم ينتقي له على وجه الإفراد.

(١) أبو هنيدة العدوي وهو أيضا بصري، وقد وثقه يحي بن معين.

جاء في «الجرح والتعديل لابن أبي حاتم» (٢/ ٤٠٠): "حدثنا عبد الرحمن أنا ابن أبي خيثمة فيما كتب إلي قال سمعت يحي بن معين يقول: أبو هنيدة البراء بن نوفل بصرى ثقة" .

قلت: لكنه قليل الحديث.

(٢) والان بن بيهس العدوي ، ويقال والان ابن فرقة أو والان بن قرضة واختلفوا في ضبطه، وقد وثقه يحي بن معين.

جاء في «الجرح والتعديل لابن أبي حاتم» (٩/ ٤٣): "نا عبد الرحمن قال نا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إلي قال سمعت يحي ابن معين يقول: والان بن قرضة بصرى ثقة".

ابن الجوزي يقول في «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» (٢/ ٤٤٠): "ووالان مجهول لا يعرف".

ثم استدل فقال: قال أَبُو حاتم الرازي: " والان مجهول ".

قلت: وهنا حصل وهم لابن الجوزي، فإن والان الذي قال عنه أبو حاتم أنه مجهول هو والان أبو عروة المرادي.

جاء في «الجرح والتعديل لابن أبي حاتم» (٩/ ٤٣): "والان أبو عروة المرادى روى عن.. [روى عنه..– ٦] سمعت أبي يقول: هو مجهول".

أما والان الذي معنا فإنه ثقة كما ذكرنا.

عُرِضَ عَلَيَّ مَا هُوَ كَائِنٌ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا، وَأَمْرِ الْآخِرَةِ، فَجُمِعَ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ بِصَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَفَظِعَ النَّاسُ بِذَلِكَ، حَتَّى انْطَلَقُوا إِلَى آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالْعَرَقُ يَكَادُ يُلْجِمُهُمْ، فَقَالُوا: يَا آدَمُ، أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ، وَأَنْتَ اصْطَفَاكَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، قَالَ: قَدْ لَقِيتُ مِثْلَ الَّذِي لَقِيتُمْ، انْطَلِقُوا إِلَى أَبِيكُمْ بَعْدَ أَبِيكُمْ، إِلَى نُوحٍ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمۡرَٰنَ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ٣٣﴾ [آل عمران: ٣٣]، قَالَ: فَيَنْطَلِقُونَ إِلَى نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَيَقُولُونَ: اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، فَأَنْتَ اصْطَفَاكَ اللهُ، وَاسْتَجَابَ لَكَ فِي دُعَائِكَ، وَلَمْ يَدَعْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا، فَيَقُولُ: لَيْسَ ذَاكُمْ عِنْدِي، انْطَلِقُوا إِلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ اتَّخَذَهُ خَلِيلًا، فَيَنْطَلِقُونَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ، فَيَقُولُ: لَيْسَ ذَاكُمْ عِنْدِي، وَلَكِنِ انْطَلِقُوا إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ كَلَّمَهُ تَكْلِيمًا، فَيَقُولُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَيْسَ ذَاكُمْ عِنْدِي، وَلَكِنِ انْطَلِقُوا إِلَى عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، فَإِنَّهُ يُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَيُحْيِي الْمَوْتَى، فَيَقُولُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَيْسَ ذَاكُمْ عِنْدِي، وَلَكِنِ انْطَلِقُوا إِلَى سَيِّدِ وَلَدِ آدَمَ، فَإِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، انْطَلِقُوا إِلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَيَشْفَعَ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ.

قَالَ: فَيَنْطَلِقُ، فَيَأْتِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَبَّهُ، فَيَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ائْذَنْ لَهُ، وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ.

قَالَ: فَيَنْطَلِقُ بِهِ جِبْرِيلُ فَيَخِرُّ سَاجِدًا قَدْرَ جُمُعَةٍ، وَيَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ارْفَعْ رَأْسَكَ يَا

مُحَمَّدُ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، قَالَ: فَيَرْفَعُ رَأْسَهُ، فَإِذَا نَظَرَ إِلَى رَبِّهِ عَزَّوَجَلَّ، خَرَّ سَاجِدًا قَدْرَ جُمُعَةٍ أُخْرَى، فَيَقُولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، قَالَ: فَيَذْهَبُ لِيَقَعَ سَاجِدًا، فَيَأْخُذُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِضَبْعَيْهِ فَيَفْتَحُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَيْهِ مِنَ الدُّعَاءِ شَيْئًا لَمْ يَفْتَحْهُ عَلَى بَشَرٍ قَطُّ، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، خَلَقْتَنِي سَيِّدَ وَلَدِ آدَمَ، وَلَا فَخْرَ، وَأَوَّلَ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا فَخْرَ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَرِدُ عَلَيَّ الْحَوْضَ أَكْثَرُ مِمَّا بَيْنَ صَنْعَاءَ وَأَيْلَةَ، ثُمَّ يُقَالُ: ادْعُوا الصِّدِّيقِينَ فَيَشْفَعُونَ، ثُمَّ يُقَالُ: ادْعُوا الْأَنْبِيَاءَ، قَالَ: فَيَجِيءُ النَّبِيُّ وَمَعَهُ الْعِصَابَةُ، وَالنَّبِيُّ وَمَعَهُ الْخَمْسَةُ وَالسِّتَّةُ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، ثُمَّ يُقَالُ: ادْعُوا الشُّهَدَاءَ فَيَشْفَعُونَ لِمَنْ أَرَادُوا، قَالَ: فَإِذَا فَعَلَتِ الشُّهَدَاءُ ذَلِكَ، قَالَ: يَقُولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: أَنَا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، أَدْخِلُوا جَنَّتِي مَنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ بِي شَيْئًا، قَالَ: فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ.

قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: انْظُرُوا فِي النَّارِ: هَلْ تَلْقَوْنَ مِنْ أَحَدٍ عَمِلَ خَيْرًا قَطُّ؟ قَالَ: فَيَجِدُونَ فِي النَّارِ رَجُلًا، فَيَقُولُ لَهُ: هَلْ عَمِلْتَ خَيْرًا قَطُّ؟ فَيَقُولُ: لَا، غَيْرَ أَنِّي كُنْتُ أُسَامِحُ النَّاسَ فِي الْبَيْعِ، فَيَقُولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: أَسْمِحُوا لِعَبْدِي كَإِسْمَاحِهِ إِلَى عَبِيدِي.

ثُمَّ يُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ رَجُلًا فَيَقُولُ لَهُ: هَلْ عَمِلْتَ خَيْرًا قَطُّ؟ فَيَقُولُ: لَا، غَيْرَ أَنِّي قَدْ أَمَرْتُ وَلَدِي: إِذَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي بِالنَّارِ، ثُمَّ اطْحَنُونِي، حَتَّى إِذَا كُنْتُ مِثْلَ الْكُحْلِ، فَاذْهَبُوا بِي إِلَى الْبَحْرِ، فَاذْرُونِي فِي الرِّيحِ، فَوَاللهِ لَا يَقْدِرُ عَلَيَّ رَبُّ الْعَالَمِينَ أَبَدًا، فَقَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ لَهُ: لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ؟ قَالَ: مِنْ مَخَافَتِكَ، قَالَ: فَيَقُولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: انْظُرْ إِلَى مُلْكِ أَعْظَمِ

مَلِكٍ، فَإِنَّ لَكَ مِثْلَهُ وَعَشَرَةَ أَمْثَالِهِ، قَالَ: فَيَقُولُ: لِمَ تَسْخَرُ بِي وَأَنْتَ الْمَلِكُ؟ قَالَ: وَذَاكَ الَّذِي ضَحِكْتُ مِنْهُ مِنَ الضُّحَى "(١).

---

(١) هذا الحديث من الأحاديث الطول، والأحاديث الطوال هي أحاديث مشهورة بالاسم، كحديث الإيمان (حديث جبريل عليه السلام) وكحديث الحج (حديث جابر بن عبد الله رضي الله في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم) وكذلك حديث الإسراء والمعراج، وحديث توبة كعب بن مالك رضي الله عنه، وحديث الإفك (حديث عائشة رضي الله عنها) وحديث أم زرع، وحديث سؤال الملكين (حديث البراء بن عازب)، وحديث السقيفة، وحديث عرض النبي صلى الله عليه وسلم نفسه على القبائل وغيرها من الأحاديث المعروفة في هذا الباب.

وقد ألف الإمام الطبراني رحمه الله تعالى كتاب أسماه " الأحاديث الطوال "، وهذا الحديث الذي معنا يعد من أحاديث الشفاعة، والمعروف أن أحاديث الشفاعة أحاديث طوال، منها حديث أبي هريرة وحديث أبي سعيد الخدري وحديث أنس بن مالك رضي الله عنهم.

وهذا الحديث الذي معنا عند التأمل فيه نجد له أربع آفات ما يعترض به عليه أو أربع ما يعلل بها ويشتبه ما يعلل بها:

أولا: اختلاط أبو نعامة، ولم يُذكر من سمع منه قبل الاختلاط ولا بعده.

ثانيا: والان بن قرفة العدوي البصري غير مشهور ولا معروف، وليس له إلا هذا الحديث، وهذا المعنى الذي نذكره في قضية القلة والكثرة لأنه من خطوات إدراك العلة الخفية، فإن المسلك الذي يمشي عليه النقاد ليعرفوا العلل الخفية في الأحاديث منها:

تمييز المقل من المكثر باعتبار الرواية والشيوخ ونحو ذلك.

فإذا قال النقاد أن فلانًا مقل من الحديث فهذا مع الضبط والعدالة لا يضره من حيث الأصل ما دام أنه ثقة، لكن إذا قالوا أن فلاناً في حديثه شيء ثم هو مقل من الحديث فهذا يضره إذا انفرد أو خالف.

فالإقلال من الحديث هذا لا يوجب ضعفًا بنفسه، ولكن ننظر إلى حال الراوي، فإذا الراوي ثقة ثبت وقل حديثه فإنه لا يضره من حيث الأصل، أما إذا كان الراوي قليل الحديث ثم هو بالكاد يتماسك (يعني له نوع من أنواع الأوهام) فهذا النوع ممن لم يسقط فإنه حال الانفراد أو المخالفة يضره، لأن القلة مع هذا النوع مظنة للضعف وعدم الضبط .

لذلك هنا في هذا الحديث قالوا أن والان هذا غير مشهور، وبهذا أعله الدارقطني رحمه الله تعالى.

جاء عند الدارقطني في العلل (١/ ١٨٩) «١٤- وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: حَدِيثَ الشَّفَاعَةِ.

...وَوَالانُ غَيْرُ مَشْهُورٍ إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَالْحَدِيثُ غير ثابت». انتهى

ثالثا: قال النقاد أن هذا الحديث وقعت فيه مخالفة، فالنضر بن شميل يرويه عن أبي نعامة عن أبي هنيدة عن والان عن حذيفة.

وقد رواه غيره :

وهو أنه رَوَاهُ الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي هُنَيْدَةَ، وَأَسْنَدَهُ عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ أَبَا بَكْرٍ.

قلت: وهذا الوجه وجه مهجور، فإن أكثر الرواة والناقدين للحديث رووه بالوجه الذي ذكره أحمد هنا، أي بذكر أبي بكر فيه.

ولذلك هذا الوجه وجه فرد لا يعتبر به.

رابعا: بعضهم أعل الحديث بهذا الوجه (أي الوجه الثاني) وقالوا أن هذا يعد اختلافًا .

فنقول لهم أن الاختلاف هنا غير مؤثر، وهذا لأن الكثرة أدت الوجه الأول الذي هو معنا هنا وهو محفوظ (أبو هنيدة عن والان عن حذيفة عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه). انتهى

إذا العلة الأخيرة غير مؤثرة، فتبقى العلة الأولى والثانية.

أما الأولى: قولهم أن أبا نعامة مختلط فإن بعضهم قال ممكن رواية النضر تكون فيها انتقاء بدليل رواية مسلم التي أشرنا إليها أنها علامة ضبط، خاصة أن تغير أبي نعامة لم يكن في كل سنيه وإنما في آخر عمره لما كبر، ثم هو لم يتعين هل فحش اختلاطه أو اضطرب تماما أو نحو ذلك.

وأما الثانية: قولهم والان غير مشهور، فإن بعضهم قالوا نعم هو غير مشهور لكن معروف بالرواية، فهذه الرواية تدل على أنه عرف ويروي ونحو ذلك.

وهذا المعنى سلكه بن خزيمة كما سأذكره.

لذلك جماعة من أهل الحديث من النقاد إلى تصحيح هذا الحديث.

طبعا هذا الحديث خرجه أبو يعلى في مسنده (١/ ٥٦): "حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَرَوِيُّ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، حَدَّثنَا أَبُو نَعَامَةَ، حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ بْنُ نَوْفَلٍ، عَنْ وَالَانَ الْعَدَوِيِّ، عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ

الصِّدِّيقِ، قَالَ: أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ذَاتَ يَوْمٍ، فَصَلَّى الْغَدَاةَ ... الحديث".

وأخرجه أيضا الدارمي في الرد على الجهمية (ص١٠٣): "حدثنا إِسْحَاقُ بنُ إبراهيمَ الحَنْظَلِيُّ، حدثنا النَّضْرُ بنُ شُمَيْلٍ، حدثنا أبو نَعَامَةَ العَدَوِيُّ قال: حدثنا أبو هُنَيْدَةَ البَرَاءُ بنُ نَوْفَل، عن وَالَان العدوي، عن حُذيفة، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، في حديث الشفاعة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: وساق إسحاقُ الحديثَ".

وأخرجه بن أبي حاتم في تفسيره (٢/ ٦٣٤): «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ الْمَرُّوذِيُّ، ثنا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، أنبأ أَبُو نَعَامَةَ السَّعْدِيُّ، ثنا أَبُو هُنَيْدَةَ الْبَرَاءُ بْنُ نَوْفَلٍ، عَنْ وَالانَ الْعَدَوِيّ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ قَالَ: أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ذَاتَ يَوْمٍ فَصَلَّى الْغَدَاةَ». وهنا فيه أبو نعامة السعدي وهذا وهم كما نبهنا .

قلت: هذا بعض ما أشرنا له وكله وجه واحد في الأداء.

قال ابن خزيمة في التوحيد (٢/ ٧٣٤): «بَابُ ذِكْرِ الْبَيَانِ أَنَّ الصِّدِّيقِينَ يَتْلُونَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فِي الشَّفَاعَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ سَائِرُ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، يَتْلُونَ الصِّدِّيقِينَ، ثُمَّ الشُّهَدَاءُ يَتْلُونَ الْأَنْبِيَاءَ عليهم السلام إِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ.

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ مُنْصُورٍ الْمَرْوَزِيُّ، قَالَ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنِي، وَقَالَ الْمَرْوَزِيُّ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو نَعَامَةَ، قَالَ: ثَنَا أَبُو هُنَيْدَةَ الْبَرَاءُ بْنُ نَوْفَلٍ، عَنْ وَالَانَ، عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، قَالَ: أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ذَاتَ يَوْمٍ ...الحديث.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّمَا اسْتَثْنَيْتُ صِحَّةَ الْخَبَرِ فِي الْبَابِ؛ لِأَنِّي فِي الْوَقْتِ الَّذِي تَرْجَمْتُ الْبَابَ لَمْ أَكُنْ أَحْفَظُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ عَنْ وَالَانَ خَبَرًا غَيْرَ هَذَا الْخَبَرِ فَقَدْ رَوَى عَنْهُ مَالِكُ بْنُ عُمَيْرٍ الْحَنَفِيُّ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: الْعِجْلِيُّ لَا الْعَدَوِيُّ.«

قلت: وقد سردت كلام بن خزيمة لأبين علة زوال الاشتباه لما يكون الراوي فيه قلة كيف الناس تتصرف، ووالان في المرفوع ليس له إلا هذا الحديث.

قال الخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ٣٠١): "قد ذكرت أنه لا يعرف له غير هذا الحديث، وأردت بذلك حديثا مرفوعا".

وهذه النقطة انتبهوا لها وخاصة من يخرج الأحاديث ويعتني بالعلل، وهو ما يسمى بالمخرج العام، فإذا قيل فلان ليس له إلا حديث واحد مرفوع فلو وجدت له حديث آخر مرفوع فاعلم أنه لا يصح.

قال بن خزيمة في التوحيد (٢/ ٧٣٨): "حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ الْكِنْدِيُّ، قَالَ: ثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ يَعْنِي

ابْنَ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُمَيْعٍ الْحَنَفِيِّ عَنْ مَالِكِ بْنِ عُمَيْرٍ الْحَنَفِيِّ، عَنْ وَالَانَ الْعَدَوِيِّ قَالَ: رَجَعْتُ إِلَى دَارِي فَإِذَا شَاةٌ مِنْ غَنَمِي لَبُونٌ، قَدْ ذُبِحَتْ، وَإِذَا النِّسْوَةُ مُطْبِقَاتٌ بِهَا، فَقُلْتُ: مَا شَأْنُهَا؟ فَقَالُوا: عُرِضَ لَهَا، فَقُلْتُ: مَنْ ذَبَحَهَا؟ قَالُوا: غُلَامُكَ هَذَا، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ مَا يُحْسِنُ يُصَلِّي وَلَا يُحْسِنُ يَدْعُو، وَكَانَ سَبْيًا، فَقَالُوا: إِنَّا قَدْ عَلِمْنَاهُ، وَقَدْ سُمِّيَ، فَمَا نَزَلْتُ عَنْ بَغْلَتِي، حَتَّى أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: كُلْهَا".

يريد ابن خزيمة هنا أنه كان لا يعرف لوالان رواية ثم بعدها وجد له رواية فأزال عنه مسألة اشتباه القلة أن تكون للضعف أنه عنده رواية عن بن مسعود.

وهذه الطريقة بعضهم لا يرتضيها، فيقولون لا نزيل عنه بشيء رواه في الموقوف، وإنما نزيل عنه ما رواه في المرفوع.

وهذا المسلك مسلك مهم جدا، نضرب على ذلك مثال:

حديث إذا جلس الرب على الكرسي وهو حديث عبد الله بن خليفة عن عمر، فبعض الذين تكلموا في الحديث قالوا أن عبد الله بن خليفة لا يُعرف له جرح ولا تعديل.

طبعا عبد الله بن خليفة من الكبار يروي عن عمر ويروي له أبو إسحاق السبيعي، وأبو إسحاق السبيعي معروف أنه يروي على أناس لا يُعرفون إلا من طريقه.

وعبد الله بن خليفة تجد له رواية عن عمر في طبقات بن سعد.

قال بن سعد في «الطبقات الكبير» (٨/ ٢٤١): "أخبرنا عبيد الله بن موسى قال: أخبرنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن خليفة، عن عمر وعبد الله قالا: صلاةُ العصر ما يسير الراكب فرسخين والماشى فرسخًا.

قال أبو قَطن عن شُعْبة، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن خليفة: إنّ شِسْع عمر انقطع فاسترجع. قال: قلتُ: يا أمير المؤمنين".

فصورة الموقوف الإسنادية تعطي قرينة عند الناقد كونه روى موقفا علميا شاهدا واقعيا والرجل ليس كذابا ولا ساقط ونحو ذلك.

فهذا يعضده ويقويه في الرواية عن هذا الذي يروي عنه، وبهذا صححوا حديث جلوس الرب على الكرسي الذي روي من طريق عبد الله بن خليفة عن عمر.

ونفس الشيء في الباب الذي معنا، لكن الطريقة التي سلكها بن خزيمة طريقة فيها نظر، لأن والان الكلام عنه في المرفوع، فلا يعرف له رواية في المرفوع إلا هذه، ومع توثيق بن معين له إلا أننا لم نعلم درجة توثيق بن معين

له.

هل هي توثيق ضبطه بمعنى متقن أو هل هو توثيق احتمال ..؟

فهذا عند سبر مروياته نجد له رواية واحدة وهنا يصعب الباب، فمنهم من يحتمله ومنهم من لا يحتمله .

ويحيى بن معين كلمة ثقة عنده مرات تكون توثيق للديانة (يعني صادق ليس كذاب) وليس توثيقًا للضبط، لذلك مسألة الاصطلاح بأن تعلم مناط الإمام في التجريح والتعديل هذه لا ترجع لمجرد ظاهر الألفاظ.

لذلك هذا النوع من الرواة حقيقة مشكل، والدارقطني كما ذكرنا أنه أعل هذه الحديث.

جاء في «علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (١/ ١٨٩): "١٤- وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: حَدِيثَ الشَّفَاعَةِ.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ أَبُو نَعَامَةَ عَمْرُو بْنُ عِيسَى الْعَدَوِيُّ، عَنْ أَبِي هُنَيْدَةَ الْبَرَاءِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ وَالَانَ الْعَدَوِيِّ، عَنْ حذيفة، عَنْ أَبِي بَكْرٍ حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، وَرَوْحٌ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَمْرِو بْنِ يُوسُفَ.

وَرَوَاهُ الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي هُنَيْدَةَ، وَأَسْنَدَهُ عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ أَبَا بَكْرٍ.

وَوَالانُ غَيْرُ مَشْهُورٍ إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَالْحَدِيثُ غير ثابت".

قلت: نظرت الدارقطني أن هذا الحديث الواحد الذي يرويه والان عن حذيفة وهو أن حذيفة عنده أصحاب رووا عنه أحاديث الشفاعة.

وأشهر أصحاب حذيفة الذين رووا عنه كثيرا هم: ربعي بن حراش ، مسروق بن الأجدع، صلة بن زفر، أبو وائل شقيق بن سلمة، همام بن الحارث الكوفي، زيد بن وهب، وهؤلاء الذين اعتمدوا عليهم مسلم والبخاري وغيرهم.

وفي ناس روت عن حذيفة لكن روت إرسالا منهم:

أبو البختري وهذا لم يسمع من حذيفة.

فالشاهد والمقصود أن نظرت الدارقطني يسأل أين أصحاب حذيفة ؟

فكان هذا وجه عند الدارقطني أن هذا والان لا يعرف وبذلك لا نصحح له الحديث.

وابن حبان لما ذكر هذا الحديث في صحيحه ذكر كلمة لإسحاق بن راهويه رحمه الله أنه قال (٤/ ٣٣): "هَذَا مِنْ أَشْرَفِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عِدَّةٌ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم نَحْوَ هَذَا، مِنْهُمْ: حُذَيْفَةُ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَغَيْرُهُمْ".

وظاهر كلام إسحاق هنا أنه يصححه.

١٦- حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مُعَاوِيَةَ - قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَيْسٌ، قَالَ: قَامَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَحَمِدَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ تَقْرَؤُونَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ [المائدة: ١٠٥]، وَإِنَّكُمْ تَضَعُونَهَا عَلَى غَيْرِ مَوْضِعِهَا، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: "إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْمُنْكَرَ، لا يُغَيِّرُوهُ، أَوْشَكَ اللهُ أَنْ يَعُمَّهُمْ بِعِقَابِهِ". قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ، فَإِنَّ الْكَذِبَ مُجَانِبٌ لِلْإِيمَانِ[٢].

١٧- حَدَّثَنَا هَاشِمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ خُمَيْرٍ، قَالَ:

البزار رحمه الله لما روى هذا الحديث في مسنده قال (١/ ١٥١): "وَهَذَا الْحَدِيثُ حَدِيثٌ فِيهِ رَجُلَانِ لَا نَعْلَمُهُمَا رَوَيَا إِلَّا هَذَا الْحَدِيث أَبُو هُنَيْدَةَ الْبَرَاءُ بْنُ نَوْفَلٍ فَإِنَّا لَا نَعْلَمُ رَوَى حَدِيثًا غَيْرَ هَذَا، وَكَذَلِكَ وَالْآنَ لَا نَعْلَمُ رَوَى إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّ هَذَا الْإِسْنَادَ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْإِسْنَادِ الَّذِي ذَكَرْنَا فَقَدْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنْ جُلَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالنَّقْلِ وَاحْتَمَلُوهُ".

فالبزار هنا يشير أن هذا الحديث يحتمل مع سياق نصوص الشفاعة، وهو ما يسمى عند المتأخرين حسن لغيره. طبعا الحسن لغيره ضابطه تعدد الطرق، أما هذا الحديث له طريق واحد فيكون هنا الاحتمال باعتبار الشواهد.

(١) أبو النضر البغدادي مفخرة أهل بغداد، روى له الجماعة وهو حافظ ثبت، وقد روى عنه الإمام أحمد ما يقارب ستة مئة وستسبعين حديثا.

(٢) هذا الحديث تقدم معنا برقم (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ، قَالَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي خَالِدٍ - عَنْ قَيْسٍ، قَالَ: قَامَ أَبُو بَكْرٍ ..... الحديث.

طبعا الزيادة التي ذكرها هنا من قول أبي بكر رضي الله عنه هذا اسناده موقوف صحيح.

سَمِعْتُ سُلَيْمَ بْنَ عَامِرٍ - رَجُلًا مِنْ حِمْيَرَ - يُحَدِّثُ عَنْ أَوْسَطَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَوْسَطَ الْبَجَلِيِّ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّهُ سَمِعَهُ حِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْأَوَّلِ مَقَامِي هَذَا - ثُمَّ بَكَى - ثُمَّ قَالَ: "عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ فَإِنَّهُ مَعَ الْبِرِّ، وَهُمَا فِي الْجَنَّةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ فَإِنَّهُ مَعَ الْفُجُورِ، وَهُمَا فِي النَّارِ، وَسَلُوا اللهَ الْمُعَافَاةَ، فَإِنَّهُ لَمْ يُؤْتَ رَجُلٌ بَعْدَ الْيَقِينِ شَيْئًا خَيْرًا مِنَ الْمُعَافَاةِ" ثُمَّ قَالَ: "لَا تَقَاطَعُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا"(١).

١٨- حَدَّثَنَا عَفَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ(٢)، عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْأَوْدِيِّ(٣)، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ(٤)، قَالَ: تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو

---

(١) تقدم معنا برقم (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ أَوْسَطَ، قَالَ: خَطَبَنَا أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ: قَامَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم .... الحديث

(٢) أبو عوانة وهو الوضاح بن عامر اليشكري الواسطي البزاز الثقة الحافظ رحمه الله تعالى.

(٣) ثقة، وثقه أحمد وبن معين رحمة الله عليهما، جاء في «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله» (١/ ٥٣٦): «سَمِعت أبي يَقُول دَاوُد بن عبد الله الأودي كُوفِي روى عَنهُ أَبُو عوَانَة وَزُهَيْر أَبُو خَيْثَمَة بخ ثِقَة.» وجاء في «الجرح والتعديل لابن أبي حاتم» (٣/ ٤١٦): «حدثنا عبد الرحمن قال ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال: داود بن عبد الله الاودى ثقة».

(٤) حميد بن عبد الرحمن البصري الحميري روى له الجماعة، وكان فقيه من فقهاء أهل البصرة، وقد روى عن جماعة من الصحابة كابن عمر وبن عباس وأبي هريرة، ولكنه في روايته هنا عن أبي بكر مرسلة .

جاء في «العلل» لابن أبي حاتم (٥/ ٤٥٠): «وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيمان بالرَّيِّ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيمان، عَنْ أَبِي التَّيَّاح ؛ قَالَ: حدَّثني حُمَيد ابن عبد الرحمن الحِمْيَري، مُنْذُ أكثَرَ مِنْ خَمْسِينَ

بَكْرٍ فِي طَائِفَةٍ مِنَ الْمَدِينَةِ. قَالَ: فَجَاءَ فَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ فَقَبَّلَهُ، وَقَالَ: فِدًى لَكَ أَبِي وَأُمِّي، مَا أَطْيَبَكَ حَيًّا وَمَيِّتًا، مَاتَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرَبِّ الْكَعْبَةِ ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

قَالَ: فَانْطَلَقَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يَتَقَاوَدَانِ حَتَّى أَتَوْهُمْ، فَتَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ، وَلَمْ يَتْرُكْ شَيْئًا أُنْزِلَ فِي الْأَنْصَارِ وَلَا ذَكَرَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ شَأْنِهِمْ، إِلَّا وَذَكَرَهُ، وَقَالَ: وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا، وَسَلَكَتِ الْأَنْصَارُ وَادِيًا، سَلَكْتُ وَادِيَ الْأَنْصَارِ". وَلَقَدْ عَلِمْتَ يَا سَعْدُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ، وَأَنْتَ قَاعِدٌ: "قُرَيْشٌ وُلَاةُ هَذَا الْأَمْرِ، فَبَرُّ النَّاسِ تَبَعٌ لِبَرِّهِمْ، وَفَاجِرُهُمْ تَبَعٌ لِفَاجِرِهِمْ". قَالَ: فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: صَدَقْتَ، نَحْنُ الْوُزَرَاءُ، وَأَنْتُمُ الْأُمَرَاءُ[1].

سَنَةً؛ قَالَ: سمعتُ أبَا بكرٍ الصِّدِّيقَ يَخطُبُ الناسَ فَقَالَ فِي خُطْبَتِهِ: يَا أيُّها الناسُ، إنَّ عهدَكُم نبيَّكُم عامَ أولَ، وَهُوَ يقولُ فِي خطبته: سَلُوا اللهَ العَافِيةَ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُعْطَ أَحَدٌ مِثْلَ العَافِيَةِ، لَيْسَ اليَقِينَ ، فَعَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ وَالْبِرِّ؛ فَإِنَّهُمَا فِي الجَنَّةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْفُجُورَ وَالْكَذِبَ؛ فَإِنَّهُمَا فِي النَّارِ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هَذَا حديثٌ وَهَمٌ عِنْدَنَا؛ وحُمَيدُ بنُ عبد الرحمن لَمْ يَلْقَ أَبَا بَكْرٍ، وَلَمْ يقارب لِقَاءَهُ.

وسألتُ أَبِي عَن هَذَا الْحَدِيثِ؟

فَقَالَ: هَذَا خطأٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: حُمَيد، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: سمعتُ أبا بكر».

(١) هذا الحديث مرسل صحيح، (مرسل يعني منقطع) وصحيح إلى حميد، لكنه منقطع ما بعد حميد.

طبعا صورة ما صح إلى حميد فيقال مرسل صحيح باعتبار حميد فهذه الصحة لا تعني الصحة التي نريدها في الحديث الصحيح، فلذلك يكون من باب المنقطع، والمنقطع صورته صورة ضعيف لا تقوم به الحجة عند عامة

١٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ(١)، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَطَّافُ بْنُ خَالِدٍ(٢)، قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ(٣)، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ

أهل الحديث.

جاء في «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص٧): "سَمِعْتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ يَقُولَانِ لَا يُحْتَجُّ بِالْمَرَاسِيلِ وَلَا تَقُومُ الْحُجَّةُ إِلَّا بِالْأَسَانِيدِ الصِّحَاحِ الْمُتَّصِلَةِ وَكَذَا أَقُولُ أَنَا".

وإنما الاحتجاج بالمراسيل كما نبه على ذلك الإمام الشافعي رحمه الله أنها بشروط.

قلت: هذا الحديث يذكر قصة وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وأن أبا بكر كان في طائفة من المدينة –يعني في مكان خارج المدينة– وهذا المعنى صحيح، وقد جاء في روايات صحيحة .

جاء في «صحيح البخاري» (٥/ ٦): عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم مَاتَ وَأَبُو بَكْرٍ بِالسُّنْحِ قَالَ إِسْمَاعِيلُ: يَعْنِي بِالْعَالِيَةِ، فَقَامَ عُمَرُ يَقُولُ: وَاللهِ مَا مَاتَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، قَالَتْ: وَقَالَ عُمَرُ: وَاللهِ مَا كَانَ يَقَعُ فِي نَفْسِي إِلَّا ذَاكَ، وَلَيَبْعَثَنَّهُ اللهُ، فَلَيَقْطَعَنَّ أَيْدِيَ رِجَالٍ وَأَرْجُلَهُمْ. فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَكَشَفَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَبَّلَهُ، قَالَ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، طِبْتَ حَيًّا وَمَيِّتًا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُذِيقُكَ اللهُ الْمَوْتَتَيْنِ أَبَدًا، ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ: أَيُّهَا الْحَالِفُ عَلَى رِسْلِكَ، فَلَمَّا تَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ جَلَسَ عُمَرُ، فَحَمِدَ اللهَ أَبُو بَكْرٍ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: أَلَا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ مُحَمَّدًا صلى الله عليه وسلم فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ فَإِنَّ اللهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ ... الحديث.

وهذا الحديث راجع إلى حديث السقيفة وهو من الأحاديث الطويلة الثابتة الصحيحة، وهو حديث عظيم فيه أصول السياسة الشرعية وباب الشورى والولاية والإمامة لأهل السنة والجماعة.

وهذا الحديث فيه توليت قريش وإمامتها ومنقول عليه الإجماع ولم يخالف في ذلك إلا أهل البدع من الخوارج والرافضة والمعتزلة.

فلم يكن بين الصحابة والقرون الثلاث الأولى خلاف في أن قريش هم ولاة الأمر.

(١) علي بن عياش الألهاني الحمصي مفخرة أهل حمص وكان من أثبت الناس فيهم وروى عنه الإمام أحمد ثلاثا وثلاثين حديثا في المسند ويلقب بالبكاء وهو ثقة.

(٢) العطاف بن خالد وهو ابن عبد الله المخزومي وهو ثقة.

(٣) هذا مجهول غير معروف وفي بعض الروايات يحذف هذا الرجل وإنما مباشرة يكون عن طلحة بن عبد الله.

الصِّدِّيقِ(١)، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي(٢) يَذْكُرُ أَنَّ أَبَاهُ(٣) سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ وَهُوَ يَقُولُ: قُلْتُ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنَعْمَلُ عَلَى مَا فُرِغَ مِنْهُ، أَوْ عَلَى أَمْرٍ مُؤْتَنَفٍ؟ قَالَ: "بَلْ عَلَى أَمْرٍ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ" قَالَ: قُلْتُ: فَفِيمَ الْعَمَلُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: "كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ"(٤).

---

(١) القرشي التيمي وهو من أحفاد أبي بكر الصديق وهو ثقة.

(٢) عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبو بكر الصديق وهو ثقة وروايته عن أبي بكر مرسلة.

(٣) عبد الرحمن بن أبي بكر، وهو صحابي رضي الله عنه وكانت عائشة تبكيه وتزور قبره وكنيته أبو محمد.

(٤) هذا الحديث خرجه عبد الله ابنه في كتاب السنة، ورواه البزار قال : نا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، قَالَ: نا الْعَطَّافُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ

"وَهَذَا الْكَلَامُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ، إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَالْعَطَّافُ بْنُ خَالِدٍ قَدْ حَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ وَهُوَ صَالِحُ الْحَدِيثِ وَإِنْ كَانَ قَدْ حَدَّثَ بِأَحَادِيثَ عَنْ نَافِعٍ لَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهَا"

"مسند البزار = البحر الزخار" (1/ 84) .

وقد رويت أحاديث بمعنى هذا الحديث في قضية أن اعملوا فكل ميسر لما خلق له في أبواب القدر المعروفة مثل : حديث أبي هريرة وابن عمر وعلي وحديث سراقة بن مالك بن جعشم فهذه أحاديث معروفة في الباب وهي صحيحة ثابتة

وهذا الحديث معانيه موجودة فيها لكن إسناده على الصحيح أنه بذكر رجل مجهول وليس بإسقاطه كما روي في بعض الروايات

وقد جاء أيضا من كلام أبي بكر الصديق بنفس المعنى أورده البيهقي في القضاء والقدر وَرُوِيَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ مِنْ قَوْلِهِ فِي مَعْنَاهُ

لكن الحديث من حيث صورته فيه رجل مجهول .

٢٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ(١)، قَالَ:..

(١) الحكم بن نافع أبو اليمان الحمصي من أثبات أهل حمص وأهل الشام رحمه الله روى عنه الإمام في مسنده مئة وستا وستون حديثا

رواية أبو اليمان عن شعيب بن أبي حمزة في قوله أخبرنا كان الإمام أحمد يتعجب منها لأن المعلوم أن شعيب عنده نسخة وكان عسرا في الحديث جدا ولم يسمع منه الحكم بن نافع إلا كلمة واحدة كما قال أبو زرعة رحمه الله فكان يروي عنه فيقول أخبرنا : "أخبرنا محمد بن عيسى الهمدانى حدثنا صالح بن أحمد الحافظ قال: سمعت القاسم بن أبي صالح يقول: سمعت إبراهيم بن الحسين يقول: سمعت أبا اليمان الحكم بن نافع يقول: قال لى أحمد بن حنبل: كيف سمعت الكتب من شعيب بن أبي حمزة؟ قلت: قرأت عليه بعضه، وبعضه قرأه عليّ، وبعضه إجازة، وبعضه مناولة. فقال: قل فى كله: أخبرنا شعيب". "طبقات الحنابلة" لابن أبي يعلى (١/ ١٤٩ ت الفقي)؛ لذلك قبلوا منه بصحة الكتاب وجواز من المتلقي أن يقول أخبرنا ولهذا تجد روايته في الصحيحين ، روي عنه البخاري مباشرة: أبو اليمان عن شعيب عن الزهري ،تقريبا البخاري رواه كاملة

فهذا نموذج للاحتمال ممكن نأخذه في أبواب الأداء فهم لم يدققوا معه كثيرا ولذلك جاء عن أبي زرعة: «وقال أبو زرعة: فَأَخْبَرَنِي الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ عَسِرًا فِي الْحَدِيثِ فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ حِينَ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ، قَالَ: هَذِهِ كُتُبِي قَدْ صَحَّحْتُهَا، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَهَا فَلْيَأْخُذْهَا، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْرِضَ فَلْيَعْرِضْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْمَعَهَا مِنِ ابْنِي فَلْيَسْمَعْهَا، فَقَدْ سَمِعَهَا مِنِّي» وأبو اليمان أثبت منه في أبيه لأنه حافظ «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (ص٤٣٤).

"سمعت أبا زُرْعَة يقول: لم يسمع أبو اليمان من شعيب بن أبي حمزة إلا حديثًا واحدا، والباقي إجازة". "سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي" (ص١٩٠ ت الأزهري).

وقد اختلفوا في صفة الرواية فأغلبهم يقول إجازة ومناولة، يعني السماع فيها قليل ؛ولذلك كان الإمام أحمد يقول: العجب له أن يقول أخبرنا ،وقد اعتمدها الأئمة الكبار وهذه نذكرها فقط من باب الفائدة أنهم احتملوه في باب الأداء مناولة أو إجازة من كتب أن يقول أخبرنا، وعادة يقول في هذا وجدت ناولني، وأخبرني تكون فيمن سمعه من حرفه ولفظه أو عرض عليه في ذلك أو سمعه مع غيره

لكن المناولة أن يعطيك كتاب لابد أن تبين صفة الأداء

احتملت له هذه النسخة لصحة الرواية والعلم بها وأنه لا يوجد فيها مناكير من حيث الأصل فهي نسخة

أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ[١]، عَنِ الزُّهْرِيِّ[٢]، قَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ، أَنَّهُ سَمِعَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُحَدِّثُ: أَنَّ رِجَالًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ تُوُفِّيَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَزِنُوا عَلَيْهِ، حَتَّى كَادَ بَعْضُهُمْ يُوَسْوِسُ، قَالَ عُثْمَانُ: وَكُنْتُ مِنْهُمْ، فَبَيْنَا أَنَا جَالِسٌ فِي ظِلِّ أُطُمٍ مِنَ الْآطَامِ مَرَّ عَلَيَّ عُمَرُ، رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فَسَلَّمَ عَلَيَّ، فَلَمْ أَشْعُرْ أَنَّهُ مَرَّ وَلا سَلَّمَ، فَانْطَلَقَ عُمَرُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ لَهُ: مَا يُعْجِبُكَ أَنِّي مَرَرْتُ عَلَى عُثْمَانَ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ؟ وَأَقْبَلَ هُوَ وَأَبُو بَكْرٍ فِي وِلايَةِ أَبِي بَكْرٍ، رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، حَتَّى سَلَّمَا عَلَيَّ جَمِيعًا، ثُمَّ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: جَاءَنِي أَخُوكَ عُمَرُ، فَذَكَرَ أَنَّهُ مَرَّ عَلَيْكَ، فَسَلَّمَ فَلَمْ تَرُدَّ

صحيحة

ولذلك ذكر الخليلي رحمه الله : أن نسخة شعيب بن أبي حمزة رواها الكبار

أحمد رواه بنفسه عن أبي اليمان

يحي بن معين رواها عن أبي اليمان

علي بن المديني رواها عن أبي اليمان

البخاري في صحيحه

الذهلي محمد بن يحي رواها عن أبي اليمان

وأبو حاتم الرازي

كل هؤلاء رووها عن أبي اليمان وهي نسخة ثابتة صحيحة معروفة حتى كان عبد بن أحمد خرج وسمعها من أصحاب أبي اليمان

ومسلم رواها عن بواسطة من طريق محمد بن إسحاق الصاغاني عن أبي اليمان.

(١) شعيب بن أبي حمزة.

(٢) محمد بن مسلم الزهري.

عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فَمَا الَّذِي حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: مَا فَعَلْتُ، فَقَالَ عُمَرُ: بَلَى وَاللهِ لَقَدْ فَعَلْتَ، وَلَكِنَّهَا عُبِّيَّتُكُمْ[١] يَا بَنِي أُمَيَّةَ، قَالَ: قُلْتُ: وَاللهِ مَا شَعَرْتُ أَنَّكَ مَرَرْتَ بِي، وَلَا سَلَّمْتَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: صَدَقَ عُثْمَانُ، وَقَدْ شَغَلَكَ عَنْ ذَلِكَ أَمْرٌ؟ فَقُلْتُ: أَجَلْ، قَالَ: مَا هُوَ؟

فَقَالَ عُثْمَانُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: تَوَفَّى اللهُ عَزَّوَجَلَّ نَبِيَّهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ أَنْ نَسْأَلَهُ عَنْ نَجَاةِ هَذَا الْأَمْرِ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَدْ سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ: فَقُمْتُ إِلَيْهِ فَقُلْتُ لَهُ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، أَنْتَ أَحَقُّ بِهَا، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا نَجَاةُ هَذَا الْأَمْرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ قَبِلَ مِنِّي الْكَلِمَةَ الَّتِي عَرَضْتُ عَلَى عَمِّي، فَرَدَّهَا عَلَيَّ، فَهِيَ لَهُ نَجَاةٌ"[٢].

---

(١) العبية: هي الكبر.

(٢) هذا الحديث قد رواه غير شعيب وهو عبد الله بن بشر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عثمان عن أبي بكر عن النبي صل الله عليه وسلم الحديث .

لكن أصحاب الزهري كشعيب وعقيل وغيرهما رووه كما ذكره الإمام أحمد

قَالَ أَبِي: رَوَاهُ عُقَيل ، عَنِ الزُّهريّ؛ قال: أخبرني رجلٌ من "الأَنْصَارِ؛ أنَّ عُثْمَانَ مرَّ عَلَى أَبِي بكرٍ.

قَالَ أَبِي: فَحَدِيثُ عُقَيل أشبهُ". "العلل" لابن أبي حاتم (٥/ ٢٤٣ ت الحميد) .

قال ابن أبي حاتم: "وسمعتُ أَبَا زُرْعَةَ وَذَكَرَ حَدِيثًا رواه عبدُالسلام بنُ حَرب، عن عبد الله بْنِ بِشْر، عَنِ الزُّهريّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، عَنْ أَبِي بكرٍ الصِّدِّيقِ؛ قال: سألت النبيَّ (ص) عَنْ نجاةِ هَذَا الأمرِ؟ فَقَالَ: الكَلِمَةُ الَّتِي عَرَضْتُهَا عَلَى عَمِّي، فرَدَّهَا

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هَذَا خطأٌ فيما سَمَّى سعيدَ ابنَ الْمُسَيِّب، والحديثُ حديثُ عُقَيل ويونس ومن تابعهما، عَنِ الزُّهريّ؛ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ لا أَتَّهِمُ، عَنْ رجلٍ من الأنصار، عَنْ عُثْمَان؛ وافقهم صالحُ بْنُ كَيْسان إلا أَنَّهُ ترَكَ مِنَ

الإسنادِ رجلا" "العلل" لابن أبي حاتم (٥/ ٢٦٥ ت الحميد) .
وكلمة خطأ في أصول المتقدمين يعني منكر
قال الدارقطني : "قال الزُّهرِي قَالَ: حَدَّثني رِجَالٌ مِنَ الْأَنْصَارِ – لَمْ يُسَمِّهِمْ – أَنَّ عُثمان بْنَ عَفَّانَ دَخَلَ عَلَى أَبِي بكر.
كذلك رَواه أَصحاب الزُّهْرِي الحفاظ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: عُقَيل بْنُ خَالِد ويونُس ابن يَزِيدَ وَغَيْرُهُمْ"
"علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية" (١٢٩ / ١) .
وأورده البزار في مسنده .
قال البخاري : "ولا يصح فِيهِ سَعِيد"
"التاريخ الكبير" للبخاري (١/ ١٦٩ ت المعلمي اليماني).
وأخرجه العُقيلي في «الضعفاء» ٣/ ١٨٣،:قال وهذه أسانيد متقاربة في الضعف، خالفها الثقات من أصحاب الزُّهْري
قال العقيلي: "وَرِوَايَةُ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، وَشُعَيْبٍ، وَعُقَيْلٍ أَوْلَى مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بِشْرٍ وَمَنْ تَابَعَهُ«
"الضعفاء الكبير للعقيلي" (٢٣٦ / ٢) .

هذا الحديث صورته يرويه الزهري عن رجل من الأنصار من أهل الفقه لم يعين ولم يذكر في سعيد بن المسيب أنه سمع عثمان .
هذا مجهول العين لا يعرف من هو
قد يقول قائل ممكن يكون عدل
قنا نحن لا نتهمه بالكذب ممكن لا يكون كذابا ممكن الضبط فيه فبتالي هذا النوع من الحديث يكون في إسناده مجهول ينزل إلى درجة الضعف
وهو لا يكون ساقطا بمعنى أن يكون منكرا شديد النكارة؛ لأن المعنى المروي فيه في الشاهد من قوله من قبل من الكلمة التي عرضت على عمي هذا المعنى صحيح في أصول الشريعة ومثل هذا قد يحتمل في الفضائل خاصة وقد جاء في مسند الإمام أحمد في مسند عثمان «٤٤٧ – حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الْخَفَّافُ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَبَانَ، أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: "إِنِّي لَأَعْلَمُ كَلِمَةً لَا يَقُولُهَا عَبْدٌ حَقًّا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حُرِّمَ عَلَى النَّارِ " فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَنَا

٢١- حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ(١)، قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ(٢)، قَالَ:......................

أُحَدِّثُكَ مَا هِيَ؟ هِيَ كَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ الَّتِي أَلْزَمَهَا اللهُ تبارك وتعالى مُحَمَّدًا صلى الله عليه وسلم وَأَصْحَابَهُ، وَهِيَ كَلِمَةُ التَّقْوَى الَّتِي أَلَاصَ عَلَيْهَا نَبِيُّ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَمَّهُ أَبَا طَالِبٍ عِنْدَ الْمَوْتِ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ" "مسند أحمد" (١/ ٤٩٩ ط الرسالة).

وهذه الرواية في علة خفية وهي أن قتادة لم يسمع من مسلم بن يسار نص على ذلك يحي بن سعيد القطان وابن معين والدارقطني

فالشاهد أن هذه الرواية فيها انقطاع

قوله : من قبل مني الكلمة التي عرضتها على عمي فردها علي فلا هي له نجاة] هذه أصل ولذلك احتج به من احتج في شرط القبول

وأبو طالب لم يقبل الكلمة لأن حالة وفاة أبي طالب وهي ثابتة في الصحيحين من حديث المسيب بن حزم أنه قال بل هو على ملة عبد المطلب وهذه تدل على عدم القبول

(١) وهو الحمصي المؤذن أبو الفضل كان الإمام أحمد يقول فيه "سَمِعت أَحْمد ذكر عِنْده يزِيد بن عبد ربه الجرجسي فَقَالَ مَا كَانَ أثبته مَا كَانَ فيهم مثله" "سؤالات أبي داود للإمام أحمد" (ص٢٦٧)

وروى عنه الامام خمسا وثلاثين حديثا.

(٢) بقية بن الوليد الحمصي الحميري ويكنى أبا يحمد وقيل أبا يحمد بكسر الميم

والحديث في كلام بقية بن الوليد ذو شجون لأنه رحمه الله تتفق كلمة الذين تكلموا في ترجمته على أن بقية بن الوليد ثقة إذا حدث عن الثقات وإذا حدث عن غير الثقات فإنه يكون في حديثه التدليس والضعف الشديد فهو مشهور بالتدليس ومكثر عن الضعفاء وهو يدلس تدليسات شر أنواع التدليس وهو تدليس التسوية وهو أفحش أنواع التدبيس وهو أنه يسوي السند يجوده يعني يأتي لرواي الضعيف جدا فيسقطه ويوهم أن من بعده سمع منه

"وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ بَعْضَ أَصْحَابِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: نِعْمَ الرَّجُلُ بَقِيَّةُ، لَوْلَا أَنَّهُ كَانَ يَكْنِي الْأَسَامِيَ وَيُسَمِّي الْكُنَى، كَانَ دَهْرًا يُحَدِّثُنَا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْوُحَاظِيِّ، فَنَظَرْنَا فَإِذَا هُوَ عَبْدُ الْقُدُّوسِ"

"صحيح مسلم" (١/ ٢٠ ط التركية)

"قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: أَعْيَانِي بَقِيَّةُ كَانَ يُكَنِّي الْأَسَامِيَ وَيُسَمِّي الْكُنَى [قَالَ] : حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْوُحَاظِيُّ. إِنَّمَا [٣] هُوَ عَبْدُ الْقُدُّوسِ"

"سَمِعت يحيى يَقُول إِذا لم يسم بَقِيَّة الرجل الَّذِي يرْوى عَنهُ وكناه فَاعْلَم أَنه لَا يُسَاوِي شَيْئا"

"تاريخ ابن معين – رواية الدوري" (٤١٥ / ٤).

وهذ قاعدة مهمة جدا في حديث بقية إذا لم يسمي بقية الرجل ويعمي عنه فعلم أنه لا يساوي شيئا

قال الدارمي : "١٩٠ – قلت فبقية بن الْوَلِيد كَيفَ حَدِيثه فَقَالَ ثِقَة

١٩١ - قلت هُوَ أحب إِلَيْك أَو مُحَمَّد بن حَرْب فَقَالَ ثِقَة وثقة" «تاريخ ابن معين – رواية الدارمي» (ص٧٩)

"وسمعت يحيى بن معين مرة أخرى يقول بقية إذا حدث عن ثقة فهو صدوق" «تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز" (٩٩ / ١) .

حدثنا ابن محرز قال حدثني بعض اصحابنا عن زكريا ابن عدى عن ابن اسحاق الفزاري قال سألته عن اسماعيل بن عياش فقال اذا حدثك عمن يعرف فاكتب عنه وقال سألته "عن بقية بن الوليد فقال اذا حدثك عمن تعرف وعمن لا تعرف فلا تكتب عنه" "تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز" (٢٤٠ / ٢) .

قال عبد الله: سألته عن ضمرة بن ربيعة فقال: من الثقات المأمونين رجل صالح، صالح الحديث، لم يكن بالشام رجل يشبهه.

فقلت له: أيما أحب إليك هو أو بقية؟

قال: لا، ضمرة أحب إلينا، بقية ما كان يبالي عمن حدث."العلل" رواية عبد الله (٢٦٢٤) .

قال عبد الله: قال أبي: بقية إذا حدث عن المعروفين مثل بحير بن سعد وغيره."العلل" رواية عبد الله (٣١٤١)

قال عبد الله: سئل أبي عن بقية وإسماعيل بن عياش، فقال: بقية أحب إليَّ نظرت في كتاب عن إسماعيل، عن يحيى بن سعيد أحاديث صحاح وفي المصنف أحاديث مضطربة. وإذا حدث بقية عن قوم ليس بمعروفين فلا. يعني: تقبلون."العلل" رواية عبد الله (٤١٢٨) .

"حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ الْخَلَّالُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَخْلَدٌ الشُّعَيْرِيُّ قَالَ: سَأَلُوا ابْنَ عُيَيْنَةَ عَنْ شَيْءٍ فَقَالَ: أَبُو الْعَجَبِ أَخْبَرَنَا بَقِيَّةُ الْحِمْصِيُّ؟ أَخْبَرَنَا" "الضعفاء الكبير للعقيلي" (١٦٢ / ١) .

"قلت لِأَحْمَد إِسْمَاعِيل بن عَيَّاش أَو بَقِيَّة قَالَ مَا أقربهما" "سؤالات أبي داود للإمام أحمد" (ص٢٦٤).

وهذا من جهة التوثيق

"ذكر لِأَحْمَد ابْن عَيَّاش وَبَقِيَّة قلت تَعْتَد بِشَيْء من حَدِيثه قَالَ إِذا حدث عَن شُيُوخه الثِّقَات أَرَاهُ عِنْدِي بَقِيَّة، وَسمعت أَحْمد مرّة أُخْرَى قَالَ روى بَقِيَّة عَن عبيد الله هُوَ ابْن عمر الْعمريّ مَنَاكِير"

"وقال لي أبو زُرْعَة، في حديث أخطأ فيه بقية، عن المسعودي: إذا نقل بقية حديث الكوفة إلى حمص يكون هكذا" «سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي» (ص١٧٨ ت الأزهري).

يعني تكون فيه مناكير وهذه إشارة أن حديثه على قومه المعروفين قوي.

"وقال الآجري: عن أبي داود بقية يتقدمه، وبقية أقل مناكير من الوليد" "إكمال تهذيب الكمال – ط العلمية" (٤٠٥ / ١).

وقال أبو داود: بقية أقل مناكير من الوليد بن مسلم.

وقال مَرّة أخرى: بقية أحسن حالًا من الوليد بن مسلم، وليس هذا عند الناس كذا. "سؤالات الآجري" (٥/ الورقة٢٤).

وقال الآجُري: سألتُ أبا داود عن أصحاب الأوزاعي؟ فقال: هِقل. سمعت أحمد بن حنبل يقول: ليس أحد يتقدم هقل بن زياد. "سؤالات الآجري" (٥/ الورقة ١٩).

والأوزاعي يروي عنه بقية ويدلس عنه تدليس تسوية

وقال الآجُريُّ: قلتُ لأبي داود: فابن كثير، أعني المصيصي؟ قال: ابن كثير دون بَقية. (يعني في الأوزاعي). "سؤالاته" (٥/ الورقة ١٩).

وحديث بقية باختصار:

"قَالَ أَبُو مسْهر أَحَادِيث بَقِيَّة غير نقية فَكُن مِنْهَا على تقية" "الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي" (1/ 146)

فهذه الأحاديث تحتاج منك أنك تنظر في جانب الشيوخ تتأمل فيهم جيدا.

"وقال يعقوب: هو ثقة إذا حدث عن المعروفين، ويحدث عن قوم متروكي الحديث وعن الضُّعفاء، ويحيد عن أسماءهم إلى كناهم، وعن كناهم إلى أسماءهم، ويحدث عمن هو أصغر منه"

"الكمال في أسماء الرجال"(٤٢٢ / ٣) .

وهذا كان معروف في وعارة ضبط حديثه أنه إذا حدث عن مجاهيل غير معروفين فحذر وإذا حدث عن معروفين تحديثا واضحا بالسماع وعُرف عنهم سماع ونحو ذلك فإن شاء الله يكون حديثه مستقيم.

حَدَّثَنِي شَيْخٌ مِنْ قُرَيْشٍ[١]، عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيْوَةَ[٢]، عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ[٣]، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حِينَ بَعَثَنِي إِلَى الشَّامِ: يَا يَزِيدُ، إِنَّ لَكَ قَرَابَةً عَسَيْتَ أَنْ تُؤْثِرَهُمْ بِالْإِمَارَةِ، وَذَلِكَ أَكْبَرُ مَا أَخَافُ عَلَيْكَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا فَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ أَحَدًا مُحَابَاةً فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ، لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلا عَدْلًا حَتَّى يُدْخِلَهُ جَهَنَّمَ، وَمَنْ أَعْطَى أَحَدًا حِمَى اللهِ فَقَدِ انْتَهَكَ فِي حِمَى اللهِ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ"، أَوْ قَالَ: "تَبَرَّأَتْ مِنْهُ ذِمَّةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ"[٤].

٢٢- حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ[٥]، قَالَ:.......................................

---

(١) وهذا مجهول لا يعرف وهذه آفة الحديث لا نعرف من هو الشيخ من قريش.

(٢) رجاء بن حيوة بن جرول وقيل جندل بن الأحنف بن السنط الكندي يكنى أبا نصر وهو فلسطيني شامي وهو ثقة رحمه الله تعالى وإن كان يرسل عن جماعة من الصحابة.

(٣) جنادة بن أبي أمية أبو عبد الزهراني وهو شامي وقد اختلف في صحبته فبعضهم أثبتها وبعضهم لم يثبتها وهو ليس له رواية مباشرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، فكل روايته عن الصحابة.

(٤) هذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك قال ٧١١٦ - أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَرَّانِيُّ ، ثنا جَدِّي ، ثَنَا مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ ، عَنْ بَكْرِ بْنِ خُنَيْسٍ ، عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيْوَةَ ، عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ ، قَالَ : قَالَ لِي أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ

فراوي عن رجاء هنا هو بكر بن خنيس وبقية يقول حدثني شيخ من قريش وبكر بن خنيس متروك

وعجب من الحاكم هذا الحديث هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ .- وهذا الحديث لا يصح.

(٥) هاشم بن القاسم أبو النضر فخر أهل بغداد قال أحمد كان شيخنا، روى عنه الإمام ست مئة وسبعين حديثا.

حَدَّثَنَا الْمَسْعُودِيُّ(١)، قَالَ: حَدَّثَنِي بُكَيْرُ بْنُ الْأَخْنَسِ(٢)، عَنْ رَجُلٍ(٣) عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أُعْطِيتُ سَبْعِينَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ، وُجُوهُهُمْ كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، وَقُلُوبُهُمْ عَلَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ، فَاسْتَزَدْتُ رَبِّي عَزَّوَجَلَّ، فَزَادَنِي مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ سَبْعِينَ أَلْفًا".

قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَرَأَيْتُ أَنَّ ذَلِكَ آتٍ عَلَى أَهْلِ الْقُرَى، وَمُصِيبٌ مِنْ حَافَّاتِ الْبَوَادِي(٤).

---

(١) المسعودي عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود وهو كوفي ويقال له المسعودي وقد اختلط قال العلائي "٢٨ - عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود المسعودي: مشهور روى له البخاري وروى له أصحاب السنن.

قال أحمد بن حنبل: ثقة كثير الحديث إنما اختلط ببغداد ومن سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه جيد" "المختلطين للعلائي" (ص٧٢)؛ من الذين سمعوا منه في البصرة منهم: أبو داود الطيالسي صاحب المسند، سليمان بن داود، ويزيد بن هارون، وعبد الرحمن بن مهدي، وهاشم بن القاسم سمع منه بعد الاختلاط فهذا الحديث فيه رجل سمع منه بعد الاختلاط.

(٢) بكير بن الأخنس السدوسي الليثي الكوفي قال أحمد ثقة.

(٣) هذا مجهول.

(٤) هذا الحديث فيه علتان :

١ -سماع أبي النضر من المسعودي بعد الاختلاط.

٢ -والرجل المجهول.

وهذا الحديث قد وقع اختلاف في إسناده أشار إليه الدارقطني "٧٥- وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثٍ لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ أَبُو قُتَيْبَةَ، عَنِ الْمَسْعُودِيِّ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَخْنَسِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ مُرْسَلًا.

وَغَيْرُهُ يَرْوِي عَنِ الْمَسْعُودِيِّ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَخْنَسِ، عَنْ رَجُلٍ لَمْ يُسَمِّهِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ.

وَهُوَ الصَّوَابُ" "علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية" (٢٨٦ / ١) .

هذا الحديث وإن كان حديثا ضعيفا لكن المعنى الوارد في متن الحديث قد صح جاء عن البخاري قال «حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ: حَدَّثَنَا حُصَين، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَين رضي الله عنهما قَالَ: لَا رُقية إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ. فَذَكَرْتُهُ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَير فَقَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (عُرضت عليَّ الْأُمَمُ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ وَالنَّبِيَّانِ يَمُرُّونَ مَعَهُمُ الرَّهْطُ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، حَتَّى رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ، قُلْتُ: مَا هَذَا؟ أُمَّتِي هذه؟ قيل: هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ، قِيلَ: انْظُرْ إِلَى الْأُفُقِ، فَإِذَا سَوَادٌ يَمْلَأُ الْأُفُقَ، ثُمَّ قِيلَ لِي: انظر ها هنا وها هنا فِي آفَاقِ السَّمَاءِ، فَإِذَا سَوَادٌ قَدْ مَلَأَ الْأُفُقَ، قِيلَ: هَذِهِ أُمَّتُكَ، وَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ هَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ). ثُمَّ دَخَلَ وَلَمْ يبيِّن لَهُمْ، فَأَفَاضَ الْقَوْمُ، وَقَالُوا: نَحْنُ الَّذِينَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَاتَّبَعْنَا رَسُولَهُ، فَنَحْنُ هُمْ، أَوْ أَوْلَادُنَا الَّذِينَ وُلِدُوا فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنَّا وُلِدْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَبَلَغَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَخَرَجَ، فَقَالَ: (هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَلَا يَكْتَوُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ). فَقَالَ عُكَّاشة بْنُ مِحْصَن: أَمِنْهُمْ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: (نَعَمْ). فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ: أَمِنْهُمْ أَنَا؟ قَالَ: (سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشة)»«صحيح البخاري» (٥/ ٢١٥٧ ت البغا)

وروى أيضا قال ٦٥٥٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَوْ سَبْعُمِائَةِ أَلْفٍ لَا يَدْرِي أَبُو حَازِمٍ أَيُّهُمَا قَالَ مُتَمَاسِكُونَ، آخِذٌ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، لَا يَدْخُلُ أَوَّلُهُمْ حَتَّى يَدْخُلَ آخِرُهُمْ، وُجُوهُهُمْ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ» «صحيح البخاري» (٨/ ١١٤ ط السلطانية)

وهذا يوافق المعاني الموجودة في الحديث الذي معنا

لفظت فَاسْتَزَدْتُ رَبِّي عز وجل هي لتي لم ترد في الأحاديث الصحيحة وإنما غاية ما ورد حديث سهل بن سعد الساعدي الذي تقدم ذكره .

وجاءت أحاديث فيها ذكر أن مع كل ألف سبعون ألف .

منها ما رواه الإمام أحمد قال : ٢٢٤١٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ ضَمْضَمِ بْنِ زُرْعَةَ قَالَ: شُرَيْحُ بْنُ عُبَيْدٍ: مَرِضَ ثَوْبَانُ بِحِمْصَ، وَعَلَيْهَا عَبْدُ اللهِ بْنُ قُرْطٍ الْأَزْدِيُّ، فَلَمْ يَعُدْهُ، فَدَخَلَ عَلَى ثَوْبَانَ رَجُلٌ مِنَ الْكَلَاعِيِّينَ عَائِدًا، فَقَالَ لَهُ ثَوْبَانُ: أَتَكْتُبُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ: اكْتُبْ. فَكَتَبَ لِلْأَمِيرِ (١) عَبْدِ اللهِ بْنِ قُرْطٍ: مِنْ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ «لَوْ كَانَ لِمُوسَى وعِيسَى مَوْلًى بِحَضْرَتِكَ لَعُدْتَهُ. ثُمَّ طَوَى الْكِتَابَ، وَقَالَ لَهُ أَتُبَلِّغُهُ إِيَّاهُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. فَانْطَلَقَ الرَّجُلُ بِكِتَابِهِ، فَدَفَعَهُ إِلَى ابْنِ

٢٣- حَدَّثنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ[١]، عَنْ زِيَادٍ الْجَصَّاصِ[٢]، ....

قُرْطٍ، فَلَمَّا قَرَأَهُ قَامَ فَزِعًا، فَقَالَ النَّاسُ: مَا شَأْنُهُ؟ أَحَدَثَ أَمْرٌ؟ فَأَتَى ثَوْبَانَ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهِ فَعَادَهُ وَجَلَسَ عِنْدَهُ سَاعَةً، ثُمَّ قَامَ فَأَخَذَ ثَوْبَانُ بِرِدَائِهِ، وَقَالَ: اجْلِسْ حَتَّى أُحَدِّثَكَ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: " لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلَا عَذَابَ مَعَ كُلِّ أَلْفٍ سَبْعُونَ أَلْفًا» «مسند أحمد» (٣٧/ ٩٩ ط الرسالة) وروى الطبراني أيضا قال : ١٤١٣ - حَدَّثنَا عَمْرُو بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ زِبْرِيقٍ الْحِمْصِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْحِمْصِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ضَمْضَمِ بْنِ زُرْعَةَ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ الرَّحَبِيِّ، عَنْ ثَوْبَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «إِنَّ رَبِّي عز وجل، وَعَدَنِي مِنْ أُمَّتِي سَبْعِينَ أَلْفًا، لَا يُحَاسَبُونَ مَعَ كُلِّ أَلْفٍ، سَبْعِينَ أَلْفًا" "المعجم الكبير للطبراني (2/ 92) ، وهذا الحديث الذي أورده الطبراني هو شاهد في الفضائل والملاحم والتفاصيل الغيبية وهذه الأحاديث معتبرة ليس كأحاديث الاحكام.

(١) عبد الوهاب بن عطاء الخفاف أبو نصر العجلي وهو مولاهم البصري البغدادي وسكن بغداد وهو ثقة من شيوخ مسلم في الصحيح وقد روى عنه الإمام أحمد تسعا وثمانين حديثا في المسند.

(٢) زياد الجصاص ابن أبي زياد الجصاص أبو محمد الواسطي وهو بصري الأصل وحديثه ليس بذاك وعامة الأئمة على توهيمه بل بعضهم كالدارقطني قال البرقاني: سمعت أبا الحسن الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله يقول زياد بن أبي زياد الجصاص متروك، بصري، أقام بواسط (162) .قال العقيلي «حَدَّثَنَا ابْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنِي الْعَبَّاسُ، عَنْ يَحْيَى عن زياد بْن أبي زياد الجصاص واسطي ليس بشَيْءٍ كان يكون في مسجد الجامع مسجد الرصافة لا يكاد يفارقه.وقال النسائي زياد الجصاص واسطي متروك الحديث وَمِنْ حَدِيثِهِ مَا حَدَّثَنَاهُ عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بِسْطَامٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا زِيَادٌ الْجَصَّاصُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لِغُلَامِهِ: " انْظُرِ الْمَكَانَ الَّذِي فِيهِ ابْنُ الزُّبَيْرِ مَصْلُوبًا، فَلَا تَمُرَّ بِي عَلَيْهِ، فَسَهَى الْغُلَامُ فَإِذَا ابْنُ عُمَرَ يَنْظُرُ إِلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ مَصْلُوبًا، فَقَالَ: يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ، ثَلَاثًا، وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُكَ إِلَّا كُنْتَ وَصُولًا لِلرَّحِمِ، أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو مَعَ مَسَاوِئَ مَا أَصَبْتَ أَلَّا يُعَذِّبَكَ اللَّهُ بَعْدَهَا أَبَدًا "، ثُمَّ الْتَفَتَ إِلَيَّ فَقَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ فِي الدُّنْيَا» حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ الْعَبَّادَانِيُّ، عَنْ زِيَادٍ الْجَصَّاصِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم نَحْوَهُ. كِلَاهُمَا غَيْرُ مَحْفُوظَيْنِ ". «الكامل في ضعفاء

عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ(١)..

الرجال» (٤/ ١٣١).

(١) علي ين زيد بن عبد الله وينسب إلى جده الأعلى فيقال علي بن زيد بن جدعان يعني جده وهو التيمي البصري أبو الحسن وأصله من مكة وحديثه في درجة الاعتبار فقد كان الأئمة رحمهم الله قد تكلموا في علي بن جدعان وتناولوه من حيث مراتبه، قال عبد اللَّه: علي بن زيد بن جدعان ليس هو بالقوي، قد روى الناس عنه. "مسائل صالح" (١٠١٥)

وكلمة ليس هو بالقوي قد روى الناس عنه يعني يوجد ناس قد روو عنه يعين له رواية في الكتب ولقد روى له مسلم مقرونا بغيره أما البخاري فلم يروي له

"وَحدثنَا مُحَمَّد بن عُثْمَان قَالَ سَأَلت عليا عَن عَليّ بن زيد ابْن جدعَان فَقَالَ هُوَ ضَعِيف عندنَا". "سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني" (ص٥٧).

" سَمِعت يحيى يَقُول قَتَادَة يروي عَن عَليّ بن زيد بن جدعَان"."تاريخ ابن معين – رواية الدوري" (١٩٢ / ٤) .

" قَالَ يحيى على بن زيد أحب إِلَيّ من بن عقيل وَمن عَاصِم بن عبيد الله"

"تاريخ ابن معين – رواية الدوري" (٢٧٦ / ٤) .

ومحمد بن عبد الله بن عقيل وعاصم بن عبيد الله مع كلامهم فيهم لم يتركوهم وهذا يسموه التوثيق بالمقابلة كما يوجد تضعيف بالمقابلة

التوثيق بالمقابلة لما يقول الناقد فلان أحب إلي من فلان فأنت تذهب إلى الطرف الثاني وهو المفضول وتنظر درجته فيتبين لك درجة الفاضل الذي فُضل عليه فنحن إذا نظرنا في ابن عقيل وعاصم بن عبيد الله نجد الأئمة لم يتركوهم أي أنهم لم يطرحوا حديثهم كله فهذا نستفيد منه أن حديث علي بن زيد عند ابن معين ليس بمطروح

"سَمِعت يحيى يَقُول عَليّ بن زيد لَيْسَ بِحجَّة"

"تاريخ ابن معين – رواية الدوري" (٣٤١ / ٤) .

"سُئِلَ يحيى عَن عَاصِم بن عبيد الله وَابْن عقيل وعَلى بن زيد فَقَالَ على بن زيد أحبهم إِلَيّ"

"تاريخ ابن معين – رواية الدوري" (٣٤٩ / ٤) .

قلت ليحيى بن معين: مبارك، عن الحسن، عن الأحنف، عن العباس، قال: قال: (الذبيح إسحاق) ، ح، وحماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن الأحنف، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الذبيح إسحاق» ، قلت ليحيى: أيهما أصح عندك؟ قال: «لا تبالي أيهما كان» ، كأنه ضعفهما جميعًا.

(٧٤١) قلت ليحيى: مبارك مثل علي بن زيد؟ قال: "ما أقربه منه". "سؤالات ابن الجنيد" (ص٤٥٦).

(٧٤٣) قال رجل ليحيى بن معين وأنا أسمع: علي بن زيد اختلط؟ قال: «ما اختلط علي بن زيد قط» ، ثم قال يحيى: "حماد بن سلمة أروى الناس عن علي بن زيد". "سؤالات ابن الجنيد" (ص٤٥٦).

"حَدثنِي بن خَلاد وَقَالَ سَمِعت يحيى الْقطَّان يَقُول سَمِعت شُعْبَة يَقُول حَدثنَا عَليّ بن زيد وَكَانَ رفاعا"

"العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله"(٣ / ٢٢٥) .

وهذا يظهر منه أنه كان يرفع وهذا من الإشكالات الموجودة في حديثه.

" حَدثنِي عبيد الله بن معَاذ بن معَاذ قَالَ حَدثنِي أبي عَن شُعْبَة عَن عَليّ بن زيد قبل أَن يخلط".

"العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله"(٣ / ٢٢٥) .

وظاهر الاختلاط هنا ليس الاختلاط الذي يعرض بسبب الذهن وإنما هو يريد أنه ساء حفظه وليس كالاختلاط الذي أصاب الناس كنوع من المرض أثر على حديثهم أو ولد أعمى

"سُئِلَ سمع الْحسن من سراقَة قَالَ لَا هَذَا عَليّ بن زيد يَعْنِي يرويهِ كَأَنَّهُ لم يقنع بِهِ". "العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله" (٢/ ٤٨) أي لم يثبت به السماع.

وعند أبي داود رواية مهم جدا عن الإمام أحمد تبين لك طريقة الأئمة في وضع الرواة على نسق واحد

" سَمِعت أَحْمد قَالَ عَليّ بن زيد وجعفر بن مُحَمَّد وَعَاصِم ابْن عبيد الله وَعبد الله بن مُحَمَّد بن عقيل مَا أقربهم من السوَاء ننقاد بهم".

"سؤالات أبي داود للإمام أحمد" (ص٢٠٦) وهذا بيان الاعتبار والله أعلم.

قال الآجري: قلت لأبي داود علي بن زيد، عن يوسف بن مهران؟ قال: ليس يروي عن يوسف بن مهران إلا علي بن زيد. وقال شعبة: عن علي بن زيد، عن يوسف بن ماهك. قال أبو داود: هو يوسف بن مهران."سؤالات الآجري" (٤/ الورقة ٩) .

قال سفيانُ بنُ عيينةَ: ((كان ابنُ عقيلٍ في حفظه شيءٌ فكرهتُ أن أُلَقِّنَهُ)) "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (١/ ٤٠).

عَنْ مُجَاهِدٍ(١)، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ

وقال الآجُريُّ: قلتُ لأبي داود: أيما أحبُّ إليك علي بن زيد، أو ابن عَقيل؟ فقال: علي بن زيد. "سؤالاته" (٤/ الورقة ١٤)

وقال أبو داود: قال حماد بن زيد: حدثنا علي بن زيد وكان كثيرَ التخليط. "سؤالات الآجري" ٥/ الورقة ١

وقال البرقانيُّ: سألتُه (يعني الدارقطنيَّ) عن علي بن زيد بن جُدعان؟ فقال: هو علي بن زيد بن جُدعان بن عبد الله بن أبي مليكة بن عبد الله بن جُدعان. ثم قال لي: أنا أقف فيه، لا يزال. عندي فيه لين. "سؤالات البرقاني" (٣٦١).

وقال الدارقطنيُّ أيضًا: ضعيفٌ. "السنن" (١/)٧٧، و"العلل" (٢/ الورقة ٢٩) .

وهذه الخلاصة التي وضعها الدارقطني رحمه الله لحديثه أنه فيه لين وحديثه توقف فيه وهذا النوع ينظر لهم بالقرائن يعني مثل هؤلاء التفرد لا يقبل منهم بعنب لو تفرد بأصل لا يقبل منه ولو خالف هذا أيضا لا يقبل منه ولو فيه زيادة مع المخالفة لا يقبل منه لأنه ليس بالحافظ المتمكن وقد مضى معنى أنه ليس بحجة هذا النوع .

١(١) مجاهد بن جبر من الحفاظ الكبار وهو جامع لحفظ القرآن فقد كان قارئا صاحب قراءة وقراءة أهل مكة ترجع إليه وكان مفسرا وحفظه كان ظاهرا .

" حَدثنَا يحي قَالَ حَدثنَا هشيم عَن يعلى بن عَطاء عَن مُجَاهِد قَالَ قَالَ لي بن عمر لِأَن يكون نَافِع يحفظ كحفظك أحب إِلَي من أَن يكون لي دِرْهَم زائف قلت يَا أَبَا عبد الرَّحْمَن أَلا جعلته جيدا قَالَ هَكَذَا كَانَت فِي نَفسِي"

"تاريخ ابن معين – رواية الدوري"(٣ / ٢٢٤) .

وهذا يبين لك أن مجاهد كان له حفظ قوي أفضل من نافع.

قد يسأل سائل إذا كان مجاهد يتمنى ابن عمر أن حفظ نافع كحفظه ألا يدل على أن مجاهد متقدم على نافع في ابن عمر اذا اختلفا مثلا ولماذا لم نذكره في طبقة ابن عمر ؟ لماذا يذكر سالم ابنه ونافع مولاه هذا له جوابان :

الأول: هو أن مجاهدا وإن كان يحفظ عن ابن عمر لكن لا يحفظ حفظ نافع من جهة النوع

٢ -امتاز نافع بالملازمة فلا إن كان مجاهد يسافر مرات مع أبن عمر لما يأتي لمكة فنافع كان يلزمه في حله وترحاله ومُقامه وسفره وحجه وعمرته

٣ -ان نافعا وإن كان حفظ مجاهد قديم لكن نافع أعلم من مجاهد بابن عمر
قال ابن هانئ: وسئل عن حديث مجاهد: ما رأيت ابن عمر يرفع يديه إلا حين يفتتح الصلاة؟
قال: هذا خطأ. نافع، وسالم، أعرف بحديث ابن عمر، وإن كان مجاهد أقدم، فنافع أعلم منه.
وسئل عن حديث ابن عمر في الرفع؟
قال: رواه أبو بكر بن عياش، عن حصين، عن مجاهد، عن ابن عمر: وهو باطل. وقد روي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك. وقد روي عنه مرسلًا خلاف ذلك؛ حديث الوليد: أنه كان إذا رأى رجلًا لم يرفع يديه حصبه."مسائل" ابن هانئ (٢٣٧) .

قاعدة : أن علم الحديث و طرق الحديث ومراتب الرواة مبنية على القرائن.
يعني كونه سمع قديما هذا إضافة لكن نوع السماع ما هو ؟ هذا هو الأساس الذي يتكلم عنه العلماء فهو ليس كل سماع قديم يمشونه وإنما سماع قديم مع الملازمة والعلم بالحال فهذا يضيف لصاحبه سماع قديم ورحلة فمن جهة المخالطة والعلم بحال ابن عمر من حيث التوسع والتفصيل نافع وسالم أعلم منه ونافع أعلم منه من سالم لأن نافعا لا يفارقه في السفر وغيره .
أما مجاهد فيفارقه لما يذهب ابن عمر للمدينة فمجاهد لا يكون معه
هناك مسألة مهم جدا وهي أن مجاهدا خالف اثنين من أثبت الناس وأصح الأسانيد عن ابن عمر وقد تقدم معنا الكلام في هذا .
وهذا قال الناس كلام مجاهد هنا خطأ وكلمة خطأ عند العلماء معناه منكر والمنكر هو الخطأ وإن كان متعمدا فهو الكذب وإن كان روي بالغفلة وعليه أحوال الوضع فهو كذب أيضا لأن الموضوع لا يشترط فيه تعمد الكذب فقد يكون الموضوع متعمد الكذب وقد يرويه الصالح ويظنه حديثا وهو ليس بحديث والعماء يسمونه موضوعا يريدون موضع أي لم يقله النبي صل الله عليه وسلم كبعض المواعظ التي قالها الحسن البصري ورفعت إلى النبي صل الله عليه وسلم
أو بعض المواعظ التي قالها بعض الصالحين والزهاد فجعلت من قول النبي صل الله عليه وسلم
فالعالم يصفه بالكذب يعين انه ليس مقالا لرسول الله يعني شبه الموضوع أو الباطل
ومجاهد رحمه الله هو قوي في التفسير كما تقدم معنا
وقد ذكر عنه رحمه الله أنه وصف بالتدليس
قال حَدثنَا أَحْمد بن مُحَمَّد الْحَجَّاج الْمَرْوذِيّ أَبُو بكر، بطرسوس، قِرَاءَة علينا، قَالَ: وَذكر لَهُ التَّدْلِيس يَعْنِي

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ فِي الدُّنْيَا"(١).

لِأَحْمَد بن حَنْبَل ، رحمه الله، فَقَالَ "قد دلّس قوم، وَذكر الْأَعْمَش، وَذكر لَهُ مُجَاهِد ، وَسَعِيد بن جُبَير أَنه يروي عَنْهُمَا؟ فَقَالَ: نعم". "العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره ت وصي الله عباس" (ص٣٨)

وقال الميموني : في «سؤالاته» (٤٨٥) . قال لي أبو عبد الله، عن يحيي بن سعيد في حديث شعبة عن مجاهد، قال: سمعت عائشة: ليس بشيء، وأنكر أن يكون سمع من عائشة

أما من جهة مراسيله رحمه الله

قال الآجُريُّ: قلتُ لأبي داود: مراسيل عطاء، أو مراسيل مجاهد؟ قال: مراسيل مجاهد، عطاء كان يحمل عن كل ضرب.

."سؤالاته"(٥/ الورقة ٤٤).

فمراسيل مجاهد فضلت عن مراسيل عطاء من جهة الاعتبار أما المرسل فهو في نفسه ضعيف.

(١) فقد رواه الإمام أحمد هنا مختصرا

وقد روي الحديث بشيء من الطول وسيأتي معنا معناه في الحديث الثامن والستين وإن كان هو شاهد غير هذا الإسناد وفيه انقطاع أيضا لكن هو أصلح إسنادا من الذي معنا لأن الذي معنا فيه زياد بن أبي زياد وهذا متروك .

وهذا الحديث كتفسير قوله تعالى ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣] المعنى في الآية والمذكور في الحديث يجزى به في الدنيا

قال الطبري: "حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ بِشْرِ بْنِ مَعْرُوفٍ ، قَالَ: ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَ: ثنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ حَجَّاجٍ الصَّوَّافِ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ كَيْ أَسْأَلَهَا عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣] قَالَتْ: ذَاكَ مَا يُصِيبُكُمْ فِي الدُّنْيَا". "تفسير الطبري جامع البيان - ط هجر" (٧ / ٥١٦) .

"حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ ، قَالَ: ثنا الْحُسَيْنُ ، قَالَ: ثنا حَجَّاجٌ ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ: أَخْبَرَنِي خَالِدٌ ، أَنَّهُ سَمِعَ مُجَاهِدًا ، يَقُولُ فِي قَوْلِهِ: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣] قَالَ: " يُجْزَ بِهِ فِي الدُّنْيَا ، قَالَ: قُلْتُ: وَمَا تَبْلُغُ الْمُصِيبَاتُ؟ قَالَ: مَا تَكْرَهُ"

"تفسير الطبري جامع البيان - ط هجر" (٧ / ٥١٧) .

٢٤- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ[(١)]، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ[(٢)]، قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ غَيْرُ مُتَّهَمٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يُحَدِّثُ: أَنَّ رِجَالًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَزِنُوا عَلَيْهِ، حَتَّى كَادَ بَعْضُهُمْ أَنْ يُوَسْوِسَ. قَالَ عُثْمَانُ: فَكُنْتُ مِنْهُمْ ... فَذَكَرَ مَعْنَى حَدِيثِ أَبِي الْيَمَانِ عَنْ شُعَيْبٍ[(٣)].

فالشاهد أن الكلام هنا ظاهره يشمل أهل الصلاة وهذا قول جماعة من المفسرين وبعضهم قال الآية ليس لها علاقة بأهل القبلة وإنما هي في أهل الشرك فقوله من يعمل سواء هذا من العام الذي يريد به الخاص والمراد به هنا الشرك أي من يعمل شركا

يجزى به في الدنيا ، إما بالسيف وإما بالمصائب ونحو ذلك، ولا يجد له أي في الآخرة من دون الله وليا ولا نصيرا يعني يدخل جهنم.

والظاهر أن الآية تشمل المعنيين تشمل المشركين باعتبار ما عملوا وكسبت أيديهم بالشرك، وتشمل أهل التوحيد باعتبار ما عملوا وأصابت أيديهم من الذنوب فإنهم يعني يجزون به في الدنيا ولقد ابتلى الله أهل الإسلام والتوحيد فقال الله عز وجل ﴿ أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [آل عمران: ١٦٥]

فالمقصود أن الحديث معناه صحيح لكن الإسناد الذي معنا لا يثبت .

(١) يعقوب ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو يوسف المدني وهو نزيل بغداد وقد روى له الجماعة، ويروي عن ابيه قاضي المدينة وهو أيضا من ذرية عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه وكنيته أبو إسحاق أحاديثه في الجملة مستقيمة وهو في الزهري تقريبا يكون تلو الطبقة الأولى الحافظة يأتي بعدهم.

(٢) صالح بن كيسان المدني يكنى أبا محمد وهو من أقران الزهري وهو يروي عنه هنا وقد روى عنه الجماعة وأيضا هو من أصحاب الزهري لكن تلو الطبقة الأولى مثل مالك ومعمر سفيان بن عيينة.

(٣) هذا الحديث تقدم معنا رقم عشرون في مسألة لا إله إلا الله وكان الحديث من أبسط من هذا.

٢٥- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي[٢]، عَنْ صَالِحٍ[٣]، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ

---

(١) يعقوب ابن إبراهيم وقد تقدم معنا.

(٢) إبراهيم بن سعد.

(٣) صالح بن كيسان ،جاء عن يحي بن معين "٩٤٦ - قَالَ قلت ليحيي فَصَالح بن كيسَان قَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْس فِي الزهرى" "تاريخ ابن معين - رواية الدوري" (٣ / ٢٠٥) .

"سَمِعت يحيى يَقُول صَالح بن كيسَان أكبر من الزهرى وَقد سمع صَالح بن كيسَان من بن عمر وَرَأى بن الزبير" "تاريخ ابن معين - رواية الدوري" (٣ / ٢٠٦) .

"نا إبراهيم بن الجنيد قال سمعت يحيى بن معين يقول صالح بن كيسان أكبر سنا من الزهري سمع من ابن الزبير وابن عمر" "تاريخ دمشق لابن عساكر" (٢٣ / ٣٦٧) .

"قلت فمعمر أحب إِلَيْك أَو صَالح بن كيسَان فَقَالَ معمر أحب إِلَيّ وَصَالح ثِقَة" "تاريخ ابن معين - رواية الدارمي" (ص٤٢) .؛ لأن معمر مكثر عن الزهري وهو في الطبقة الأولى

وحدثني ابو بكر بن بن ابى النصر قال سألت يحيى بن معين قلت من اثبت الناس فى الزهرى ممن روى عنه قال مالك بن انس فقلت له ثم من بعد مالك بن انس فقال معمر "فقلت ومن بعد هذين قال عقيل وصالح بن كيسان وشعيب بن ابى حمزة ويونس بن يزيد وشعيب بن ابى حمزة اعلم هؤلاء بالزهرى قلت له شعيب بن ابى حمزة اعلم بالزهرى من مالك ومعمر فقال يحيى بن معين شعيب بن ابى حمزة اعلم بالزهرى من عقيل ويونس وصالح بن كيسان". "تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز" (١ / ١٢١) .

"وسألت يحيى عن صالح بن كيسان قلت راى ابن عمر قال نعم"

"تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز" (١ / ١٢٨) .

قال ابن محرز وقيل ليحيى صالح بن كيسان كان معلما قال نعم لعمر بن عبد العزيز

"سَمِعت أَبِي يذكر قَالَ قَالَ صَالح بن كيسَان الزُّهْرِيّ أَنَا أطلقت لسَانك وَذكر كلمة أُخْرَى فَقَالَ لَهُ الزُّهْرِيّ أَنَا علمتك السّنَن قَالَ أَبِي وَكَانَ صَالح صَاحب شعر وغريب". "العلل ومعرفة الرجال" لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢ / ٣٣٠)

• وقال عبد الله: قلت (يعني لأبيه) : فصالح بن كيسان، روايته عن الزهري؟ قال: صالح أكبر من الزهري،

بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَتْ أَبَا بَكْرٍ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَقْسِمَ لَهَا مِيرَاثَهَا مِمَّا تَرَكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا أَفَاءَ اللهُ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ"، فَغَضِبَتْ فَاطِمَةُ، عليها السلام، فَهَجَرَتْ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فَلَمْ تَزَلْ مُهَاجِرَتَهُ حَتَّى تُوُفِّيَتْ، قَالَ: وَعَاشَتْ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ.

قَالَ: وَكَانَتْ فَاطِمَةُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا تَسْأَلُ أَبَا بَكْرٍ نَصِيبَهَا مِمَّا تَرَكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ خَيْبَرَ وَفَدَكَ، وَصَدَقَتِهِ بِالْمَدِينَةِ، فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ عَلَيْهَا ذَلِكَ وَقَالَ: لَسْتُ تَارِكًا شَيْئًا كَانَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْمَلُ بِهِ إِلَّا عَمِلْتُ بِهِ، إِنِّي أَخْشَى إِنْ تَرَكْتُ شَيْئًا مِنْ أَمْرِهِ أَنْ

قد رأى صالح ابن عمر. "العلل" (٢٥٤٣)

"كتب إِلَيّ بن خَلاد قَالَ حَدثنَا سُفْيَان بن عُيَيْنَة قَالَ قَالَ عَمْرو بن دِينَار كَانَ صَالح بن كيسَان من رجالنا عِنْد الْحسن بن مُحَمَّد يَعْنِي بِالْمَدِينَةِ". "العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله" (٢٣٦ / ٣) .

• وقال الميموني: تذاكرنا صالح بن كيسان. فقلت: له (يعني لأحمد بن حنبل) : كيف هو؟ قال: صالح. "سؤالاته". (٥١٣)

• وقال أبو داود: سمعت أحمد ذكر حديث البذاذة. فقال: رواه زهير، يعني ابن محمد، عن ثقة، يعني بالثقة صالح بن كيسان. "سؤالاته" (١٤٦) .

• قال البرقاني: قلت للدارقطني سمع صالح بن كيسان عبيد الله بن عبد الله بن عتبة؟ قال سمع من ابن عمر، هو أسن من الزهري. «العلل» (١١ ٤٩).

هذا خلاصة ما عنده في كتب السؤالات،وقد روى عنه الجماعة وهو ثبت رحمه الله.

أَزِيغَ.

فَأَمَّا صَدَقَتُهُ بِالْمَدِينَةِ فَدَفَعَهَا عُمَرُ إِلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ، فَغَلَبَهُ عَلَيْهَا عَلِيٌّ، وَأَمَّا خَيْبَرُ وَفَدَكُ فَأَمْسَكَهُمَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ: هُمَا صَدَقَةُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَتَا لِحُقُوقِهِ الَّتِي تَعْرُوهُ، وَنَوَائِبِهِ، وَأَمْرُهُمَا إِلَى مَنْ وَلِيَ الْأَمْرَ. قَالَ: فَهُمَا عَلَى ذَلِكَ الْيَوْمَ(١).

٢٦- حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ مُوسَى وَعَفَّانُ(٢)، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ(٣)، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ(٤)، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ(٥)، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا تَمَثَّلَتْ بِهَذَا الْبَيْتِ وَأَبُو بَكْرٍ

---

(١) وهذا الحديث قد تقدم معناه من قبل ومعناه في الصحيحين حديث عائشة في سؤال فاطمة رضي الله عنها ميراثها من أبو بكر رضي الله عنه.

(٢) حسن ويقال الحسن وهو بن موسى الأشيب قال أحمد: "وهو من متثبتي أهل بغداد"
وقد روى له الجماعة وروى عنه الإمام أحمد سبع مئة وأربعين حديثا في المسند ، وعفان بن مسلم الصفار قد تقدم معنا وهو أكثر واحد روى عنه الإمام أحمد.

(٣) حماد بن سلمة الإمام.

(٤) علي بن زيد بن جدعان قد تقدم معنا.

(٥) القاسم بن محمد بن أبي بكر وهو أحد الفقهاء السبعة وهو إمام من الأئمة ومن بيت صدق وعلم – رحمه الله وقد كان متثبتي الفقهاء السبعة.

جاء في تاريخ يحي بن معين: " سَمِعت يحي يَقُول سَالم وَالقَاسِم حَدِيثهمَا قريب من السوَاء وَسَعِيد بن الْمسيب أَيْضا قريب مِنْهُم وَإِبْرَاهِيم أعجب إِلَى مرسلات مِنْهُم".

"تاريخ ابن معين – رواية الدوري" (٣ / ٢٠٨)

سالم تقدم معنا هم من المتثبتين على الإطلاق، والقاسم مثله فهو حجة.

وكلام يحي بن معين هنا غريب بعض الشيء لأن مرسلات سعيد بن المسيب لا يكاد يختلف على صحتها

" حَدثنَا يحي قَالَ حَدثنَا عبد الْوَهَّاب الثقفى قَالَ سَمِعت يحي بن سعيد قَالَ كَانَ الْقَاسِم يجلس بعد الْعشَاء

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقْضِي

وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ ... رَبِيعُ[١] الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ

الْآخِرَة هُوَ وَأَصْحَاب لَهُ يتحدثون هنيهة". "تاريخ ابن معين – رواية الدوري" (٢١٧ / ٣) .

وهذه فيها إشارة أنهم يجلسون بعد العشاء وقد جاء النهي عن السمر لكن في العلم لا بأس.

"حَدثنَا حَمَّاد الْخياط قَالَ زعم عَبْد الله هُوَ الْعمريّ أَن الْقَاسِم وسالمًا مَاتَ أَحدهمَا فِي سنة سِتّ وَالْآخر فِي سنة خمس وَمِائَة قَالَ أرى سالما فِي سنة خمس".

"العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله" (١٧٣ / ٢) .

" حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ حَدَّثَنَا هشيم قَالَ بن عون أخبرنَا قَالَ كَانَ بن سِيرِين وَالقَاسِم بن مُحَمَّد يحدثان كَمَا سمعا قَالَ وَكَانَ الْحسن وَالشعْبِيّ يحدثان بالمعاني"

"العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله" (٢٦٦ / ٢)

"حَدثنِي أبي قَالَ حَدثنَا مُؤَمل قَالَ حَدثنَا حَمَّاد بن زَيْد قَالَ سَمِعت عُبَيْد الله بْن عُمَر يَقُول أدْركْت بِالْمَدِينَةِ رجَالًا فرأيتهم يعظمون القَوْل فِي التَّفْسِير ويهابون مِنْهُم الْقَاسِم وَسَالم وَنَافِع"

"العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله" (٣٧٤ / ٢)

ولذلك تفسير أهل المدينة قليل جدا وروده وذلك أنهم كانوا يهابون التفسير، وأكثر واحد مدني انبسط بالتفسير حتى كثر وعرف به هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم سواء في روايته عن أبيه أو من روايته عن نفسه وتفسيره في الجملة لا بأس به وهو معتبر وقد روى عنه الطبري وابن ابي حاتم وجماعة

"قَرَأْتُ عَلَى أَبِي فَأَقَرَّ بِهِ حَدثنَا زيد بن الْحباب قَالَ أَخْبرنِي مُحَمَّد بْن صَالح الْمَدَنِيّ وَقَالَ مرّة التمار قَالَ حَدَّثَنِي عَبْد الرَّحْمَن بْن سُلَيْمَان بْن خباب قَالَ مَاتَ الْقَاسِم بْن مُحَمَّد بِقديد"

"العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله" (٤١٨ / ٢) .

وسأل الدارقطني عن أثبت أصحاب القاسم بن محمد فقال : عبيد بن عمير وعبد الرحمن بن القاسم ويحي بن سعيد الأنصاري

هؤلاء هم تقريب أصحاب القاسم

(١) بعضهم ضبطه ثمال اليتامى والثمال هو المساعد الذي يأوي ويساعد ويقوم على حال اليتامى.

فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ذَاكَ وَاللهِ رَسُولُ اللهِ (١) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١) وهذا الحديث إسناده ضعيف لأن فيه علي بن زيد بن جدعان لكن الذي ثبت أن عائشة قالته كما عند ابن سعد: "قال: أخبرنا عفان بن مسلم قال: أخبرنا حماد بن سلمة قال: أخبرنا ثابت عن سمية أن عائشة قالت: من لا يزال دمعه مقنعا ... فإنه لا بد مرة مدفوق فقال أبو بكر: وجاءت سكرة الموت بالحق ذلك ما كنت منه تحيد". "الطبقات الكبرى – ط دار صادر" (٣ / ١٩٨) .

وهذه الأبيات إنما قيلت في شأن رسول الله صل الله عليه وسلم

وعائشة رضي له عنها كانت عالمة بالشعر وأقوال العرب فكانت رضي الله عنها تعرف حكايات العرب وأيام العرب وما قالوا من الأشعار

وقصيدة أبي طالب مشهورة جدا لأنها قيلت في مبعث النبي صل الله عليه وسلم لما حوصروا في شعب أبي طالب ثلاث سنين وبعد ذلك أتى الله بالآية التي دفعت إفكهم

قال فيها :

"وَلَمَّا رأيتُ القومَ لَا وُدَّ فيهمُ ... وَقَدْ قَطَعُوا كلَّ العُرَى وَالْوَسَائِلِ

وَقَدْ صَارَحُونَا بالعداوةِ والأذَى ... وَقَدْ طَاوَعُوا أمرَ العدوِّ الْمُزَايِلِ

وَقَدْ حَالَفُوا قَوْمًا عَلَيْنَا أظِنَّةً ... يَعَضُّونَ غَيْظًا خلفنا بالأناملِ

صبرتُ لَهُمْ نَفْسِي بِسَمْرَاءَ سَمْحة ... وأبيضَ عَضْب من تُراث المقاولِ"

"سيرة ابن هشام ت طه عبد الرؤوف سعد" (١ / ٢٤٥) .

فقد قال فيها أبيات فيها مدح النبي صلى الله عليه وسلم

وهذا من دلائل النبوة شهادة مشرك في رسول الله صل الله عليه وسلم

وقال أيضا

"وأبيضُ يُستسقَى الغمامُ بِوَجْهِهِ ... ثمالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ٣

يلوذُ بِهِ الهُلَّاكُ مِنْ آلِ هَاشِمٍ ... فهم عندَه فِي رَحْمَةٍ وفواضلِ"

"سيرة ابن هشام ت طه عبد الرؤوف سعد" (١ / ٢٤٨) .

وبعضهم أمسك هذا البيت وصار كالمفتاح بعضهم مدح به شعراء وملوك

فكان يقال لكل من يأتي الخير على يديه ويفتح الله على يديه

٢٧- حَدَّثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ[١]، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ[٢]، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي[٣]: أَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَدْرُوا أَيْنَ يَقْبُرُونَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَتَّى قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: "لَنْ يُقْبَرَ نَبِيٌّ إِلَّا حَيْثُ يَمُوتُ". فَأَخَّرُوا فِرَاشَهُ، وَحَفَرُوا لَهُ تَحْتَ فِرَاشِهِ[٤].

٢٨- حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ: أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: عَلِّمْنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي، قَالَ: "قُلْ: اللهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي،

قال بعضهم:

١ - وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ ... إِذَا اخْتِيرَ قَالُوا لَمْ يَقُلْ مَنْ تَخَيَّرَا
٢ - مِنَ الرَّافِعِينَ الْهَمَّ لِلذِّكْرِ وَالْعُلَى ... إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا الْكَرِيمُ لِيُذْكَرَا
٣ - رُزِينَا فَلَمْ نَعْثَرْ لِوَقْعَتِهِ بِنَا ... وَلَوْ كَانَ فِي حَيٍّ سِوَانَا لَأَعْثَرَا
٤ - وَمَا دَهْرُنَا إِلَّا يَكُونُ أَصَابَنَا ... بِنَفْلٍ وَلَكِنَّا رُزِينَا لِنَصْبِرَا

فبعضهم أخذا هذا المعنى من أبي طالب لكن هذا المعنى صادق في حق رسول الله صل الله عليه وسلم لأنه مبارك ظاهرا وباطنا صلى الله عليه وسلم.

(١) عبد الرزاق الصنعاني، صاحب المصنف، من اثبت الناس في ابن جريج.

(٢) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، المكي، ثقة، من الحفاظ.

(٣) «لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ وَلَيْسَ بِمَشْهُورٍ بِالنَّقْلِ» «الضعفاء الكبير للعقيلي(1/ 242) » «قلت له: عبد العزيز بن جريج عن عائشة قال: مجهول، وقيل هو والد ابن جريج فإن كان هو فلم يسمع من عائشة٤، يترك هذا الحديث» «سؤالات البرقاني للدارقطني ت القشقري» (ص٤٤).

(٤) الحديث مرسل، عبد الملك بن عبد العزيز لم يدرك أبا بكر رضي الله عنه.

إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ"[(١)].

٢٩- حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ أُسَامَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ، قَالَ: قَامَ أَبُو بَكْرٍ فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ تَقْرَؤُونَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ﴾ - حَتَّى أَتَى عَلَى آخِرِ الْآيَةِ - أَلا وَإِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ لَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ، أَوْشَكَ اللهُ أَنْ يَعُمَّهُمْ بِعِقَابِهِ، أَلا وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: "إِنَّ النَّاسَ ...". وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى: وَإِنَّا سَمِعْنَا رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.[(٢)]

٣٠- حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، قَالَ: يا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ تَقْرَؤُونَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللهُ بِعِقَابِهِ"[(٣)].

٣١- حَدَّثَنَا يَزِيدُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ، عَنْ فَرْقَدٍ السَّبَخِيِّ. وَعَفَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، قَالَ:

---

(١) تقدم معنا، التكرار هنا اختلاف الشيوخ و يعد عند اهل الحديث بحديثين.

(٢) تقدم معنا، حماد بن أسامة ، أبو أسامة الحافظ، من حفاظ الكبار، كوفي، روى الامام احمد له ٧٧ حديثا، وكان صحيح الكتاب وضابط لكتابه وحافظا لحديثه.

(٣) تقدم معنا، يزيد بن هارون بن زاذان السلمي، وهو حافظ كبير من حفاظ الكبار في الحديث، روى الإمام احمد له ١٢٠٨، من المكثرين.

أَخْبَرَنَا فَرْقَدٌ، عَنْ مُرَّةَ الطَّيِّبِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَيِّئُ الْمَلَكَةِ"(١).

٣٢- حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا صَدَقَةُ بْنُ مُوسَى، عَنْ فَرْقَدٍ السَّبَخِيِّ، عَنْ مُرَّةَ الطَّيِّبِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ خَبٌّ، وَلَا بَخِيلٌ، وَلَا مَنَّانٌ، وَلَا سَيِّئُ الْمَلَكَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ الْمَمْلُوكُ إِذَا أَطَاعَ اللهَ وَأَطَاعَ سَيِّدَهُ"(٢).

٣٣- حَدَّثَنَا رَوْحٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ سُبَيْعٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَفَاقَ مِنْ مَرْضَةٍ لَهُ، فَخَرَجَ إِلَى النَّاسِ، فَاعْتَذَرَ بِشَيْءٍ، وَقَالَ: مَا أَرَدْنَا إِلَّا الْخَيْرَ، ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَنَّ الدَّجَّالَ يَخْرُجُ مِنْ أَرْضٍ بِالْمَشْرِقِ يُقَالُ لَهَا: خُرَاسَانُ، يَتْبَعُهُ أَقْوَامٌ كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الْمَجَانُّ الْمُطْرَقَةُ"(٣).

٣٤- حَدَّثَنَا رَوْحٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَ بْنَ عَامِرٍ - رَجُلًا مِنْ أَهْلِ حِمْصٍ، وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَالَ مَرَّةً: قَالَ -: سَمِعْتُ أَوْسَطَ الْبَجَلِيَّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَخْطُبُ النَّاسَ -

---

(١) تقدم معنا، لا يصح.

(٢) تقدم معنا.

(٣) تقدم معنا.

وَقَالَ مَرَّةً: حِينَ اسْتُخْلِفَ - فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَامَ عَامَ الْأَوَّلِ مَقَامِي هَذَا - وَبَكَى أَبُو بَكْرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فَقَالَ: "سَلُوا اللهَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ، فَإِنَّ النَّاسَ لَمْ يُعْطَوْا بَعْدَ الْيَقِينِ شَيْئًا خَيْرًا مِنَ الْعَافِيَةِ، وَعَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ فَإِنَّهُ فِي الْجَنَّةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ، فَإِنَّهُ مَعَ الْفُجُورِ، وَهُمَا فِي النَّارِ، وَلَا تَقَاطَعُوا وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا إِخْوَانًا كَمَا أَمَرَكُمُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ"(١).

٣٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ(٢)، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ - يَعْنِي ابْنَ عَيَّاشٍ -(٣)، عَنْ عَاصِمٍ(٤)،

---

(١) تقدم معنا.

(٢) يحي بن آدم بن سليمان الأموي، أبو زكريا الكوفي، الإمام الحافظ الثبت، صاحب كتاب، الثقة الجبل في الحفظ، روى له الإمام احمد ٢٩٠ حديثا في المسند.

(٣) تقدم معنا، شيخ امام احمد ويروي احمد عنه بواسطة، هو شعبة القارئ،

وقال عبد الله: قال أبي: أبو بكر بن عياش ثقة، وربما غلط."العلل" رواية عبد الله (3155)

قال صالح: قلت لأبي: أبو بكر بن عياش؟

قال: صدوق ثقة، صاحب قرآن وخير. "الجرح والتعديل" ٩/ ٣٤٩، "تهذيب الكمال" ٣٣/ ١٣٢

قال مهنا: سألت أحمد بن حنبل: أيهما أحب إليك إسرائيل أو أبو بكر ابن عياش؟

فقال: إسرائيل. فقلت: لمَ؟ قال: لأن أبا بكر كثير الخطأ جدًّا. قلت: كان في كتبه خطأ؟ قال: لا، كان إذا حدث من حفظه. "تاريخ بغداد" ١٤/ ٣٧٩، "سير أعلام النبلاء" ٨/ ٤٩٧، "ميزان الاعتدال" ٦/ ١٧٤

(٤) عاصم بن ابي النجود، ويقال عاصم بن بهدلة، وقيل بهدلة امه،

قال الميموني: قال أحمد: وعاصم بن بهدلة، ثقة، وذكره بقرآن وصلاح وفضل وصالح الحديث، والأعمش عند الكوفيين أكبر منه. "العلل" رواية المروذي وغيره (٣٥٧) .

وقال عبد الله: سألت أبي عن عاصم بن بهدلة؟

فقال: هو عاصم بن أبي النجود وكان رجلًا صالحًا، وبهدلة هو أبو النجود وكان رجلًا ناسكًا، قرأ على زر وقرأ زر، على علي. وقرأ على أبي عبد الرحمن السلمي، وقرأ أبو عبد الرحمن على عبد الله (١)، وكان قارئًا

عَنْ زِرٍّ[١]، عَنْ عَبْدِ اللهِ[٢] : أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ بَشَّرَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا أُنْزِلَ، فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ"[٣].

للقرآن، وأهل الكوفة يختارون قراءة عاصم.

قال أبي: وأنا أختار قراءة عاصم.

سألت أبي: أي القراءة أحب إليك؟

قال: قراءة المدينة فإن لم تكن فقراءة عاصم، قال: وأكره من قراءة حمزة الكسر الشديد والإضجاع. "العلل" رواية عبد الله (٤٥٠٦)، (4507)

هو امام في القراءات وصاحب قرآن، ولكن في الحديث له أوهام.

(١) زر بن حبيش بن حباشة، يكنى أبو مريم، ويكنى أبو المطرف وهو كوفي، مخضرم أدرك الجاهلية، كان عمره ١٢٢ سنة.

(٢) عبد الله بن مسعود.

(٣) اسناده صحيح، واختصر الإمام احمد الحديث في مسند بو بكر، وذكره مبسوطا في مسند عمر و مسند ابن مسعود، اما الزيادة هنا قد قال البزار: «قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ زَائِدَةُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَمْ يَقُلْ: عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ هَكَذَا إِلَّا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، وَحَدَّثَنَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَزَادَ فِي مَتْنِهِ: عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ أَنَّهُمَا بَشَّرَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا أُنْزِلَ فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ» قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَسْنَدَهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ إِلَّا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، وَيَحْيَى ثِقَةٌ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ، وَأَبُو بَكْرٍ فَلَمْ يَكُنْ بِالْحَافِظِ وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ وَاحْتَمَلُوا حَدِيثَهُ وَزَادَ فِيهِ لِأَنَّ زَائِدَةَ قَالَ: عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَلَمْ يَقُلْ: عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَالزِّيَادَةُ لِمَنْ زَادَ إِذَا كَانَ حَافِظًا، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ صَحِيحًا لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ قَدْ كَانَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَاخْتَصَرَهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ » «مسند البزار = البحر الزخار(1/ 65) »

»وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ عبد الله بن مسعود، عن أبي بكر الصِّدِّيقِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ كَمَا أُنْزِلَ.

وَقَوْلُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: سَلْ تُعْطَهْ.

٣٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ وَيَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ(١)، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ.

فَقَالَ: رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ مُرْسَلًا.

وَرَوَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، وَزَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

وَهُوَ صَحِيحٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

وَقَالَ يحي بن آدم عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ بَشَّرَاهُ: أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم، قال: من سَرَّهُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا قَالَ فُرَاتُ بْنُ مَحْبُوبٍ: عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم نَحْوَ هَذَا. تَفَرَّدَ بِهَذَا الْقَوْلِ فُرَاتُ بْنُ مَحْبُوبٍ، وَكَانَ كُوفِيًّا لَا بَأْسَ بِهِ إِلَّا أَنَّهُ وَهِمَ في هذا » "علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية" (١ / ١٨٣) .

وجه الرواية هو: عن عبد الله أن أبا بكر وعمر بشراه.......

أما رواية : عن عبد الله عن ابي بكر و عمر...... هو وهم من فرات بن محبوب.

وقال الترمذي:

حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنْتُ أُصَلِّي وَالنَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ مَعَهُ، فَلَمَّا جَلَسْتُ بَدَأْتُ بِالثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ، ثُمَّ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ دَعَوْتُ لِنَفْسِي، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «سَلْ تُعْطَهْ، سَلْ تُعْطَهْ» وَفِي البَابِ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ: «حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»: هَذَا الحَدِيثُ رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ مُخْتَصَرًا."سنن الترمذي" (٢/ ٤٨٨ ت شاكر)

ومما قوي الحديث هو ان أبا بكر بن عياش وعاصم بن ابي النجود وهذا صاحب قرآن، لأن هذا بابهم في فضائل القرآن والتفسير .... فتعامل مع الراوي يختلف و طبيعة الاحتمال هكذا بمعنى ما نتعامل أبا بكر بن عياش الذي يروي في الأحكام كالذي يرويه في القرآن، او عاصم بن ابي النجود مفاريده في الاحكام ليس كمفاريده في فضائل القرآن.

(١) كوفي، ثقة ثبت وثقه احمد وابن معين وغيرهما...

قَالَ: غَضًّا أَوْ رَطْبًا[١].

٣٧- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ[٢] وَسَعِيدُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ أَبِي الْحُسَامِ[٣]، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو[٤]، عَنْ أَبِي الْحُوَيْرِثِ[٥]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ أَنَّ عُثْمَانَ قَالَ: تَمَنَّيْتُ أَنْ أَكُونَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَاذَا يُنْجِينَا مِمَّا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِي أَنْفُسِنَا؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَدْ سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: "يُنْجِيكُمْ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَقُولُوا مَا أَمَرْتُ بِهِ عَمِّي أَنْ يَقُولَهُ فلَمْ يَقُلْهُ"[٦].

---

(١) هذا في مسند عمر وليس مسند أبو بكر، وأشار امام احمد لهذا الوجه بأنه له طول وبسط من شاهد آخر، والشاهد هو: الحديث الذي يختلفان في السند يتحدان في المتن.

(٢) وهو الدراوردي.

(٣) أبو عمرو ، العدوي مولاهم المدني السدوسي، القرشي. قال النسائي: «سَعِيدُ بْنُ سَلَمَةَ شَيْخٌ ضَعِيفٌ، وَإِنَّمَا أَخْرَجْنَاهُ لِلزِّيَادَةِ فِي الْحَدِيثِ». "سنن النسائي" (٨ / ٢٥٨) .كان صحيح الكتاب.

(٤) قد قال فيه ابن معين « لَيْسَ بِحُجَّةٍ» «سير أعلام النبلاء - ط الحديث» (٦/ ٢٦٩).

(٥) ضعفه بعضهم و قال الإمام أحمد فيه: قال عبد اللَّه: قال أبي: أبو الحويرث اسمه: عبد الرحمن بن معاوية، روى عنه سفيان وشعبة. فقلت: إن بشر بن عمر زعم أنه سأل مالك بن أنس عن أبي الحويرث، فقال: ليس بثقة. وأنكره أبي وقال: لا، حدث عنه شعبة."العلل" رواية عبد اللَّه (٢٣٨٢).

(٦) الحديث فيه انقطاع، بين محمد بن جبير وعثمان، فلم يسمع مه، وفيه راويان ضعيفان كم تقدم ذكرهما وهو سعيد بن سلمة و عمرو بن ابي عمرو.
أشار دار القطني لهذا الانقطاع «ومُحمد بْنِ جُبَيْر لَا يَثْبُتُ سَمَاعُهُ مِنْ عُثمان فَيَكُونُ حَدِيثُهُ هَذَا مُرسَلا» "علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية" (١ / ١٢٩) ؛ فالحديث لا يصح.

٣٨- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ(١)، عَنْ يُونُسَ(٢)، عَنِ الْحَسَنِ(٣)، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ خَطَبَ

(١) إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، أبو بشر البصري رحمه الله، وهو ابن علية، وهو من الأثبات الكبار، وقد روى الإمام احمد له ٥٩٩ حديثا.

(٢) يونس بن عبيد بن دينار، أبو عبيد البصري، من أئمة السنة، وذكر أنه رأى أنس، فيعد من التابعين، وقال الدوري: "سَمِعت يحيى يَقُول يُونُس بن عبيد لم يسمع من نَافِع شَيْئا إِنَّمَا روى عَنهُ مَرَاسِيل وَلكنه روى عَن بن نَافِع"

"تاريخ ابن معين – رواية الدوري" (٤ / ٢٤٩) .

"وقال يونس: ما كتبت شيئا قط". "الطبقات الكبرى – ط دار صادر" (٧ / ٢٦٠)

وهذا يدل على حفظه رحمه الله.

"وقال عثمان بن سعيد الدارمي: قلت ليحيى بن معين: يونس بن عبيد أحب إليك في الحسن أو حميد؟ قال: كلاهما. قال عثمان: يونس أكبر بكثير". "شرح علل الترمذي" (٢ / ٦٨٧) .

"وَسمعت يحيى يَقُول أَيُّوب وَيُونُس بن عبيد وَابْن عون هَؤُلَاءِ خِيَار النَّاس أَو كَمَا قَالَ وَسليمَان التَّيْمِيّ أَيْضا كمثلهم أَو كَمَا قَالَ". "من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال" (ص٨١).

قال عبد الله: "حَدثنِي أبي قَالَ حَدثنَا مُؤَمل قَالَ حَدثنَا حَمَّاد بن زيد فَذكر حَدِيثا قَالَ كنت أسأَل يُونُس بن عبيد فِي مجْلِس أَيُّوب فَيَقُول بِيَدِهِ هَكَذَا وَيَضَع يَده على فِيهِ وَوضع أبي يَده على فَمه» «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله" (١ / ٢٦١)

وأصحاب يونس هو: يزيد بن زريع وخالد الواسطي وابن علية.

(٣) الحسن البصري، واسمه حسن بن ابي الحسن يسار، البصري مولا من موالي الأنصار، وكان له مراسيل، "سَمِعت يحيى يَقُول قَالَ أَبُو النَّضر هَاشم بن الْقَاسِم عَن شُعْبَة قَالَ لم يسمع الْحسن من سَمُرَة».

«تاريخ ابن معين – رواية الدوري" (٤ / ٢٢٠)

"قَالَ يحيى قَالَ عَليّ بن زيد لم يسمع الْحسن من أبي هُرَيْرَة شَيْئا قطّ".

"تاريخ ابن معين – رواية الدوري" (٤ / ٢٢٠)

"سَمِعت يحيى يَقُول لم يسمع الْحسن من سَمُرَة شَيْئا هُوَ كتاب".

النَّاسَ فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ النَّاسَ لَمْ يُعْطَوْا فِي

"تاريخ ابن معين - رواية الدوري" (٤ / ٢٢٩) .

"سَمِعت يحيي يَقُول قد سمع الْحسن من عبد الرَّحْمَن بن سَمُرَة وَأنس بن مَالك وَابْن عمر وَرَأى عُثْمَان بن عَفَّان وَلم يسمع من بن عَبَّاس قَالَ يحيي قَالَ يزِيد فِي حَدِيثه سمع الْحسن من بن عَبَّاس قَالَ يحيي وَلم يسمع مِنْهُ". "تاريخ ابن معين - رواية الدوري" (٤ / ٢٣٠) .

"سُئِلَ يحيي عَن الْحسن وَابْن سِيرِين قَالَ كَانَ الْحسن أنبل الرجلَيْن وَرِجَال بن سِيرِين أنقى من حَدِيث الْحسن". "تاريخ ابن معين - رواية الدوري" (٤ / ٢٩٧) .

وكان يشبه بأصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلّم — في هديه وسمته: "حَدثنَا يحيي قَالَ حَدثنَا يحيي بن آدم قَالَ حَدثنَا زُهَيْر قَالَ سَمِعت أَبَا إِسْحَاق يَقُول كَانَ الْحسن الْبَصْرِيّ يشبه بأصحاب رَسُول الله صلى الله عليه وسلم". "تاريخ ابن معين - رواية الدوري" (٤ / ٣٤٨) .

"قلت ليحيى بن معِين الْحسن لَقِي أَبَا هُرَيْرَة فَقَالَ لَا". «تاريخ ابن معين - رواية الدارمي» (ص٩٩).
"قلت فعمران بن حُصَيْن قَالَ اما فِي حَدِيث الْبَصرِيين فَلَا وَأما فِي حَدِيث الْكُوفِيّين فَنعم
قلت فسمرة قَالَ لَا، قلت فَابْن عَبَّاس قَالَ لَا". «تاريخ ابن معين - رواية الدارمي» (ص١٠٠).
قال عبد الله: «حَدثنِي أبي قَالَ حَدثنَا يحيى بن أبي بكير قَالَ حَدثنَا حَمَّاد بن سَلمَة عَن عَليّ بن زيد قَالَ كَانَ ثَلَاثَة من أَصْحَابه إِذا سمعُوا الحَدِيث رَفَعُوهُ الْحسن وَأَبُو الْعَالِيَة وَذكر رجلا آخر». "العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله" (١ / ١٥٥) .

"حَدثنِي أبي قَالَ حَدثنَا بن عُيَيْنَة قَالَ قَالَ الْأَعْمَش مَا زَالَ الْحسن يعي الْحِكْمَة حَتَّى نطق بهَا» «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله" (١ / ١٧٧) .

"حَدثنِي أبي قَالَ حَدثنَا أَبُو أُسَامَة عَن وهيب بن خَالِد عَن خَالِد الْحذاء قَالَ سَمِعت مُحَمَّد بن سِيرِين يَقُول كَانَ أَرْبَعَة يصدقون من حَدثهمْ أَبُو الْعَالِيَة وَالْحسن وَحميد بن هِلَال وَرجل آخر سَمَّاهُ» «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله" (١ / ٤٤٢) .

«حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَة قَالَ حَدثنَا هِشَام وَسَأَلته عَن الَّذِي ذُكر من أَمر الْحَسَن فِي الْقدر فَقَالَ كذبُوا إِنَّمَا تغفلوا الشَّيْخ بِكَلِمَة فَقَالُوا عَلَيْهَا» «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله» (٢/ ٢٤٣).

الدُّنْيَا خَيْرًا مِنَ الْيَقِينِ وَالْمُعَافَاةِ، فَسَلُوهُمَا اللهَ عَزَّوَجَلَّ"(١).

٣٩- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ(٢)، حَدَّثَنَا أَبِي(٣)، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ(٤)، قَالَ: وَحَدَّثَنِي حُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللهِ(٥)، عَنْ عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا أَرَادُوا

---

(١) تقدم معنا خطبة أبو بكر رضي الله عنه، وأحسن الطرق: ((حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ أَوْسَطَ))، والطرق الأخرى فيها انقطاع و مراسيل.

(٢) يعقوب بن إبراهيم بن سعد ثقة تقدم معنا.

(٣) إبراهيم بن سعد قاضي المدينة ثقة تقدم معنا.

(٤) محمد بن إسحاق بن يسار صاحب المغازي.

(٥) حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب ويكنى بأبي علي الرحبي وقد ضعفه أكثر أهل الحديث فممن ضعفه أحمد وابن معين والنسائي وابن المديني وقال أبو حاتم: متروك الحديث. (علل الحديث) (٢٤٢١).

أما قول ابن عدي في الكامل أنه لم يجد له شيء يستنكر فهذا حقيقتا غريب بل له غرائب ومناكير، وقد أشار الطبراني في الأوسط لشيء منها؛ لذلك هذا الحديث لا يصح.

وقد جاء هذا الحديث من روايات أخرى فقد جاء عند الترمذي قال "١٠١٨ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم اخْتَلَفُوا فِي دَفْنِهِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم شَيْئًا مَا نَسِيتُهُ، قَالَ: «مَا قَبَضَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا فِي المَوْضِعِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُدْفَنَ فِيهِ»، ادْفِنُوهُ فِي مَوْضِعِ فِرَاشِهِ: " هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ المُلَيْكِيُّ يُضَعَّفُ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الوَجْهِ، فَرَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَيْضًا". «سنن الترمذي» (٣/ ٣٢٩ ت شاكر)، وقد خرجه أيضا ابن ماجه في سننه من نفس طريق أحمد وهذا لا يصح، وقد رواه مالك بلاغا، وقد تقدم معنا أنه قد جاء في رواية عبد الرزاق وأنه مرسل.

وقد جاء عند ابن ماجة قال: "حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا تُوُفِّيَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم كَانَ بِالْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَلْحَدُ،

أَنْ يَحْفِرُوا لِرَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ يَضْرَحُ كَحَفْرِ أَهْلِ مَكَّةَ، وَكَانَ أَبُو طَلْحَةَ زَيْدُ بْنُ سَهْلٍ يَحْفِرُ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ فَكَانَ يَلْحَدُ، فَدَعَا الْعَبَّاسُ رَجُلَيْنِ، فَقَالَ لِأَحَدِهِمَا: اذْهَبْ إِلَى أَبِي عُبَيْدَةَ، وَلِلْآخَرِ: اذْهَبْ إِلَى أَبِي طَلْحَةَ، اللهُمَّ خِرْ لِرَسُولِكَ. قَالَ: فَوَجَدَ صَاحِبُ أَبِي طَلْحَةَ أَبَا طَلْحَةَ فَجَاءَ بِهِ، فَلَحَدَ لِرَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٤٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ الزُّبَيْرِ(١)، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ(٢)، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ(٣).

وَآخَرُ يَضْرَحُ، فَقَالُوا: نَسْتَخِيرُ رَبَّنَا، وَنَبْعَثُ إِلَيْهِمَا، فَأَيُّهُمَا سَبَقَ تَرَكْنَاهُ، فَأُرْسِلَ إِلَيْهِمَا، فَسَبَقَ صَاحِبُ اللَّحْدِ، فَلَحَدُوا لِلنَّبِيِّ". "سنن ابن ماجه" (ص٣٤٥ ت هادي).

وهذا الحديث أحسن، وأصح من حديث الباب.

أما الذي رواه مالك في موطئه بلاغا قال وقد رواه مالك بلاغا قال ٢٨ – وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: كَانَ بِالْمَدِينَةِ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا يَلْحَدُ، وَالْآخَرُ لَا يَلْحَدُ فَقَالُوا: «أَيُّهُمَا جَاءَ أَوَّلُ، عَمِلَ عَمَلَهُ». فَجَاءَ الَّذِي يَلْحَدُ فَلَحَدَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

"موطأ مالك – رواية يحيى" (١/ ٢٣١ ت عبد الباقي).

قال ابن عبد البر: "لَمْ يَخْتَلِفْ عَنْ مَالِكٍ فِي إِرْسَالِ هَذَا الْحَدِيثِ وَقَدْ رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ". "التمهيد – ابن عبد البر" (٢٢/ ٢٩٦ ط المغربية).

وكما تقدم أحسن ما في هذا الباب حديث أنس.

(١) محمد بن عبد الله بن الزبير وهو من شيوخ الإمام أحمد وهو أبو أحمد الزبيري والزبيري ليس نسبة للزبير بن العوام كما قال الإمام أحمد وهو ثقة ثبت حافظ لكن يعاب عليه أنه كثير الخطأ في حديث سفيان كما نبه على ذلك الإمام أحمد وقد روى له في المسند مئة وخمسة وأربعين حديثا.

(٢) عمر بن سعيد بن أبي الحسن النوفلي المكي وهو من رجال الصحيحين.

(٣) عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة وهو أحد الأئمة الكبار وهو مؤذن عبد الله بن الزبير وقاضي مكة رحمه الله واسم أبي مليكة زهير ويكنى بأبي بكر او أبي محمد التيمي المكي وهو من ثقات التابعين.

أَخْبَرَنِي عُقْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ(١)، قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ صَلاةِ الْعَصْرِ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلَيَالٍ، وَعَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَمْشِي إِلَى جَنْبِهِ، فَمَرَّ بِحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ يَلْعَبُ مَعَ غِلْمَانٍ، فَاحْتَمَلَهُ عَلَى رَقَبَتِهِ وَهُوَ يَقُولُ:

وَا بِأَبِي شِبْهُ النَّبِيِّ ... لَيْسَ شَبِيهًا بِعَلِيِّ(٢)

قَالَ: وَعَلِيٌّ يَضْحَكُ(٣).

قال الدوري: "سَمِعت يحي يَقُول بن أَبى مليكَة هُوَ عبد الله بن عبيد الله بن أَبى مليكَة".

"تاريخ ابن معين – رواية الدوري" (٣ / ٢٣٩).

" قال يحي بن معين وأنا أسمع: «عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي مليكة، أبو بكر المليكي مديني ليس بشيء" "سؤالات ابن الجنيد" (ص٤٨٠).

" وسمعت عبد الله بن براد يقول سمعت ابن ادريس يقول سمعت الحسن بن الفرات يقول اتينا ابن ابي مليكة وجالسناه فخرجنا ونحن نقول ما راينا بالحجاز رجلا يعدله عندنا".

"مسائل ابن أبي شيبة عن شيوخه" (ص١٠٥).

" وسمعت الحسن بن سهل يقول سمعت محمد بن بشر يقول سمعت نافع بن عمر يقول كان ابن ابي مليكة اذا ارادنا ان نساله لم نساله حتى نساره". «مسائل ابن أبي شيبة عن شيوخه» (ص١١٣).

(١) عقبة بن الحارث بن عامر النوفلي المكي أسلم يوم الفتح ويكنى بأبي سروعة كما ذكره البخاري في التاريخ الكبير.

(٢) وهذا ليس شعرا ولا رجزا؛ وإنما هو سجع وهو من باب الملاطفة، ويستفاد منه الألفة والأنس الذي كان بين أبي بكر الصديق وعلي رضي الله عنهم.

(٣) وهذا إسناد صحيح، وقد قال مخرجو المسند: إسناده صحيح على شرط البخاري ورجاله رجال الشيخين غير عقبة بن الحارث، وهذه الطريقة في الحقيقة عجيبة في فهم شرط البخاري!

فائدة: الصحابة لا يتعلق بهم إذا صح الإسناد إليهم أو نزوله؛ لأنهم كلهم ثقات عدول، لكن قضية شرط البخاري باعتبار صورة الرجال هذا فيه نظر؛ لأن شرط البخاري ومسلم هو صفة الرواية وليس الأسماء لأن

البخاري ومسلم ينتقيان في رواية لا يروون كل شيء وإنما يروون على جهة.
ليس الشرط عند البخاري ومسلم هو أسماء الرجال إنما الشرط مناط تحقيقه هو كيف روى البخاري لهؤلاء الرجال
وهذا الحديث أيضا هم من أفراد البخاري ولم يروه مسلم
وقد خرجه البخاري، قال: "حدثنا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ «عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: صَلَّى أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه الْعَصْرَ ثُمَّ خَرَجَ يَمْشِي، فَرَأَى الْحَسَنَ يَلْعَبُ مَعَ الصِّبْيَانِ، فَحَمَلَهُ عَلَى عَاتِقِهِ، وَقَالَ: بِأَبِي شَبِيهٌ بِالنَّبِيِّ، لَا شَبِيهٌ بِعَلِيٍّ. وَعَلِيٌّ يَضْحَكُ"
"صحيح البخاري" (٤٩٤ / ٤) .

والبخاري وأحمد سندهم واحد وإنما اختلفا في الشيخ فالبخاري شيخه أبو عاصم وهو الضحاك بن مخلد
فائدة : أينما يقع في صحيح البخاري حدثني أبو عاصم فهم أبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد رحمه الله
قال البخاري: "حدثنا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه وَحَمَلَ الْحَسَنَ وَهُوَ يَقُولُ: بِأَبِي شَبِيهٌ بِالنَّبِيِّ لَيْسَ شَبِيهٌ بِعَلِيٍّ، وَعَلِيٌّ يَضْحَكُ".عبدان هو عبد الله بن عثمان المروزي.
فائدة: أينما يقع عبدان في صحيح البخاري فهم عبد بن عثمان المروزي، وعبد الله هو ابن المبارك، وهذا أصل إذا وجدت عبدان يحدث عن عبد الله فهو ابن المبارك.
بالنسبة للشبه: الحسن بن علي رضي الله عنه وأرضاه كان يشبه النبي صل الله عليه وسلم ، وقد جاء عند البخاري، قال: "وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي أَنَسٌ قَالَ: لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَشْبَهَ بِالنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِنَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ". "صحيح البخاري" (٦٥ / ٥) .

وقد جاء أيضا في الحسين بن علي أنه شبيه بالنبي صل الله عليه وسلم كما عند البخاري قال: " مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أُتِيَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ بِرَأْسِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، فَجُعِلَ فِي طَسْتٍ، فَجَعَلَ يَنْكُتُ وَقَالَ فِي حُسْنِهِ شَيْئًا، فَقَالَ أَنَسٌ: كَانَ أَشْبَهَهُمْ بِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَكَانَ مَخْضُوبًا بِالْوَسْمَةِ".
"صحيح البخاري" (٦٣ / ٥) ؛ فكأن كلاهما كان فيهم شبه للنبي صل الله عليه وسلم.

٤١- حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ[١]، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ[٢]، عَنْ جَابِرٍ[٣]،..........................

(١) أسود بن عامر وهو شاذان روى له الجماعة ويكنى بأبي عبد الرحمن الشامي نزيل بغداد وقد روى عنه الإمام أحمد أربع مئة أربعة عشر حديثا.

(٢) إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق.

(٣) جابربن يزيد الجعفي يكنى أبا عبد الله وهو كوفي أكثر أهل الحديث ضعفوه بل رماه بعضهم بالزندقة والكذب فهو مطعون فيه ضبطا وعدالة وهو قول أكثر أهل الحديث وله ستة أحاديث في المسند.

أما الطعن فيه من جهة العدالة فإنهم قالوا كان شيعيا غاليا، رافضي يؤمن بالرجعة وهذا كفر وهو قول السبئية. وأما الطعن فيه ضبطا فجماعة رموه بالكذب وبالمقابل في ناس قد وثقوه توثيق رواية وضبط يروى هذا عن سفيان الثوري وشعبة وكان مذهب لعبد الرحمن بن مهدي لكن تركه فيما بعد

قال الدوري: " سَمِعت يحيى يَقُول جَابر الْجعْفِيّ لَيْسَ بِشَيْء".

"تاريخ ابن معين – رواية الدوري" (٣ / ٢٨٥) .

وقال أيضا: "يحيى يَقُول لم يدع جَابِرا الْجعْفِيّ مِمَّن رَآهُ إِلَّا زَائِدَة وَكَانَ جَابر كذابا".

"تاريخ ابن معين – رواية الدوري" (٣ / ٢٩٦) .

وقال أيضا: "حَدثنَا الْعَبَّاس قَالَ حَدثنَا يحيى بن يعلى الْمحَاربي عَن زَائِدَة قَالَ كَانَ جَابر الْجعْفِيّ كذابا يُؤمن بالرجعة". "تاريخ ابن معين – رواية الدوري" (٣ / ٢٩٦) .

وقال أيضا: "سَمِعت يحيى يَقُول جَابر الْجعْفِيّ لَا يكْتب حَدِيثه وَلَا كَرَامَة".

"تاريخ ابن معين – رواية الدوري" (٣ / ٣٦٤) .

وقال أيضا: "حَدثنَا الْعَبَّاس حَدثنَا يحيى بن يعلى بن الْحَارِث الْمحَاربي أفادنى عَنهُ بن أَبى شيبَة قَالَ قيل لزائدة ثَلَاثَة لَا تروى عَنْهُم لم لَا تروى عَنْهُم بن أَبى ليلى وَجَابِر الْجعْفِيّ والكلبى قَالَ قَالَ أما بن أَبى ليلى فبيني وَبَين آل بن أَبى ليلى حسن فلست أذكرهُ وَأما جَابر الْجعْفِيّ فَكَانَ وَالله كذابا يُؤمن بالرجعة وَأما الْكَلْبِيّ فقد كنت اخْتلف إِلَيْهِ أَقرَأ عَلَيْهِ الْقُرْآن فَسَمعته يَوْمًا وَهُوَ يَقُول مَرضت مرضة فنسيت مَا كنت أحفظ فَأتيت آل مُحَمَّد فتفلوا فِي فِي فَحفِظت مَا كنت نسيت قَالَ فَقلت لَا وَالله لَا أروى عَنْك بعْدهَا شَيْئا أبدا فتركته".

"تاريخ ابن معين – رواية الدوري" (٣ / ٢٨٠) .

وقال الدوري: " قَالَ يحيى عُبَيْدَة وجويبر وَابْن سَالم وَجَابِر الْجُعْفِيّ قريب بَعضهم من بعض ويراهم يحيى ضعفاء قلت ليحيى مُحَمَّد بن عبيد الله الْعَرْزَمِي قَالَ هُوَ أَضْعَف من هَؤُلَاءِ".

"تاريخ ابن معين – رواية الدوري" (٣ / ٥٦٣) .

قال ابن الجنيد (٥٥٢) سمعت يحيى يقول: "جابر الجعفي ليس عندهم بشيء، حجاج بن أرطاة خير منه".

"سؤالات ابن الجنيد" (ص٤٠٣).

" سَمِعت عباسا الدوري ، يَقُول: سَمِعت يحيى بن معِين ، يَقُول: جَابر الْجُعْفِيّ، لَا يكْتب حَدِيثه، وَلَا كَرَامَة".

"العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره ت وصي الله عباس" (ص٢٦٩).

• وقال عبد الله: سمعته يقول (يعني أباه): ترك ابن مهدي بأخرة جابرًا الجعفي "العلل" (٣٣٠٩)

قال عبد الله: "حَدثنِي أبي قَالَ حَدثنَا إِبْرَاهِيم بن مهْدي عَن بن علية قَالَ قَالَ شُعْبَة أما جَابر الْجُعْفِيّ وَمُحَمّد بن إِسْحَاق فصدوقان فِي الحَدِيث".

"العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله" (٣ / ٢١٤) .

فهنا شعبة يوثقه وبعضهم قال شعبة قد شذ يعني تفرد والأصح أن العامة على تكذيبه

قال المروذي: " وَسَأَلته عَن جَابر الْجُعْفِيّ فَقَالَ قد كنت لَا أكتب حَدِيثه ثمَّ كتبت أعتبر بِهِ".

"العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره ت صبحي السامرائي" (ص٥٤) .

" ثنَا الْمَيْمُونِيّ قَالَ قَالَ لي وَكَانَ يحيى وَعبد الرَّحْمَن لَا يحدثان عَن جَابر الْجُعْفِيّ بِشَيْء".

" ثنَا الْمَيْمُونِيّ قَالَ قَالَ لي وَكَانَ يحيى وَعبد الرَّحْمَن لَا يحدثان عَن جَابر الْجُعْفِيّ بِشَيْء

قَالَ أَبُو عبد الله وَكَانَ جَابر أَهلا لذاك".

"العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره ت صبحي السامرائي" (ص١٦٣).

بعضهم يمكن يجعل هذه روايتان عن الإمام أحمد لكن ممكن رواية أعتبر به لا تعني بالضرورة الاحتجاج ولكن مرات الناقد يضطر ينظر في أحاديث بعض الضعفاء لعرف مخارج بعض الأحاديث يكون مثل الطريق لاكتشاف العلة التي فيه فهذا يكون طريق اضطرار فيمكن يكتبه على هذا الوجه

وقال الآجُريُّ: سألتُ أبا داود عن ضَعَفَةِ شيوخِ سُفيانَ؟ فقال: جابر الجعفي، وأبان بن أبي عياش، وأبو هارون العبدي، ومحمد بن سالم، وعُبيدة، يعني ابن مُعَتِّب، وحبيب بن حسان. "سؤالاته" (٥/ الورقة ٣٩).

وقال أيضًا: سمعت أبا داود يقول: حَدَّثَ شُعبة عن جماعة من الضعفاء، عن مسلم الأعور والعرزمي وعَمرو

بن عُبيد وجابر الجعفي والحسن بن عمارة. وكان شعبة يقول: لا يَحِلُّ لي أن أُحَدِّث عن الحسن بن عمارة.
قال الآجُري: قلتُ له: قد حَدث عن لَيْث؟ فقال: ليث ليس هو مثل هؤلاء. "سؤالاته".
والأصل أن شعبة لا يحدث عن الضعفاء عكس سفيان فشعبة مقل الرواية عن الضعفاء فالأصل في شيوخ شعبة أنهم ثقات ،فقد حدث عن بعض الضعفاء وقع منه ذلك رحمه الله.
" سألت أبا دَاوُد عَن أشْعَث٢ وجابر٣، قَالَ: "جَابِر ثقة عِنْدَ قومٍ".
"سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل" (ص١٨٠) .
يعني في ناس وثقته لكن الغالب ما وثقوه وهذا هو الصحيح.
وقَالَ إِسْحَاق بن موسى: "سَمِعت أبا جميلة يَقُول: قلت: لجَابِرٍ الجعفيّ، كيف تسلِّم على المَهْدِيّ؟ قَالَ: إن قلت لك كفرت".
وقَالَ الحُمَيدِيُّ، عن سُفْيان: "سَمِعْت رجلًا سأل جابرًا الجعفيّ عن قوله ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ [يوسف: ٨٠]، قَالَ لم يجئ تأويلها بعدُ. قَالَ سُفْيان: كَذَبَ. قلت: ما أرادَ بهذا؟ قَالَ: الرَّافِضة تقول: أن عَلِيًّا في السَّماء، لا يخرج مَن يخرجُ من ولده حتَّى يُنادَى السَّماء: اخرجوا مع فلانٍ، يَقُولُ جَابِرٌ: هَذا تأويل هذا.
وقَالَ الحُمَيْدِي أَيْضًا: "سَمِعْت رجلًا يَسأل سُفْيان: رَأَيْتَ يا أبا مُحمَّد الذين عابوا على جَابِرٍ الجعفيّ قوله: حَدَّثَنِي وَصِيُّ الأَوْصِيَاء فَقَالَ سُفْيان: هَذا أَهْوَنُه".
وقَالَ شبابة، عن ورْقاءَ، عن جَابِرٍ: "دخلتُ على أبي جَعْفَرٍ الباقِر، فَسَقاني في قُعْبٍ حَبْشَائِيٍّ، حفظتُ به أَرْبَعِين ألف حَدِيث".
وقَالَ يَحْيى بن يعلى: "سَمِعْت زائدة يَقُول: جَابِرٌ الجعفي رافضيّ، يَشْتُم أَصْحَاب النَّبيّ صلى الله عليه وسلم".
وقَالَ ابن سَعْد: "كَان يُدَلِّسُ، وكَان ضَعِيفًا جِدًّا في رأيه وروايته".
وقَالَ العُقَيْلِيُّ في "الضُّعَفاء": "كَذَّبَهُ سَعِيد بن جُبَيْر".
وقَالَ العِجْلِيّ: "كَان ضَعِيفًا يَغْلُو في التَّشيُّع، وكان يُدَلِّسُ".
وقَالَ السَّاجِيّ في "الضُّعَفَاء": "كَذَّبَهُ ابن عُيينة".
وقَالَ المَيْمُونِيّ قلت: "لأَحْمَد بن خداش أَكَان جَابِرٍ يكذب؟ قَالَ: إِيْ والله، وذاك في حَدِيثه بين".
وقَالَ ابن قُتَيْبَةَ في كتابه، "مُشْكِلِ الحَدِيث": "كَان جَابِرٍ يؤمن بالرَّجْعَةِ، وكَان صَاحب نيرنجات وشُبَه".
وقَالَ عُثْمَان بن أبي شَيْبَة: "حَدَّثَني أبي، عن جدِّي، قَالَ: كنت آتيه في وقت ليس فيه فاكهةٌ ولا قثّاءُ ولا

خيارٌ، فيذهب إلى بُسَيْتِينٍ له في داره فيجيء بقِثَّاءٍ وخِيَارٍ، فَيَقُول: كُل، فوالله ما زرعتُهُ".

وقَالَ أبو العَرَب في "الضُّعَفَاء": "سُئِلَ شَرِيكٌ عن جابرٍ، فَقَالَ: ما له؟ العَدْلُ الرِّضَى! ومَدَّ بها صوتَه".

قال أبو العرب: "خَالَفَ شَرِيكَ النَّاسَ في جَابرٍ".

وقَالَ الشَّعْبي لجَابرٍ ولِدَاوُد بن يَزِيد: "لو كَان لي عليكما سُلْطَان، ثمَّ لَمْ أجد إلا الإبَرَ لشَكَكْتُكما بها".

وقال أبو بَدْرٍ: "كَان جَابرٌ يهيج به مِرَّةٌ في السَّنَةِ مَرَّةً، فَيَهْذِي وَيَخَلَّط في الكَلَام، فَلَعَلَّ ما حُكِيَ عنه كَان في ذَلِك الوقت".

وأخرج أبو عَبيد في "فضائل القرآن" حَدَّثَنَا الأَشْجَعِيُّ، عن مِسْعَرٍ، حَدَّثَنَا جَابِر، قَبْلَ أَن يَقَعَ فيما وقع فيه.

قَالَ الأَشْجَعِيُّ: "يعني: ما كَان مِن تَغَيُّرِ عَقْلِهِ".

وقَالَ أبو أَحْمَد الحَاكِم: "يؤمن بالرَّجْعَةِ، اتُّهِمَ بالكَذِبِ".

وذكره يَعْقوب بن سُفْيان في "باب مَن يُرغب عن الرِوَايَة عَنْهُم".

وقَالَ ابن حبَّان: "كَان سَبَائِيًّا من أصْحَاب عبد الله بن سَبَإٍ. وكَان يَقُول: إنَّ عَلِيًّا يَرْجِعُ إلى الدُّنيا

فإن احْتجَّ مُحتجٌّ بأنَّ شُعْبة والثَّوْرِيّ رويَا عنْهُ، قُلْنا: الثَّوْرِيّ ليس مِنْ مَذْهَبِهِ تَرْكُ الرِوَايَة عَنِ الضُّعَفاء، وأمَّا شُعْبة وغيره؛ فإنَّهم رَأَوْا عِنْدَه أشياء لم يَصْبِرُوا عنها، وكتبوها لِيَعْرِفُوها، فَرُبَّمَا ذَكَرَ أَحدُهُمْ عنه الشَّيءَ بعْدَ الشَّيءِ، على جهةِ التَّعجُّبِ.

وأخْبرني ابنُ فارِسٍ قَالَ: "حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن رافِعٍ قَالَ: رَأَيْت أَحْمَد بنَ حَنْبَل في مَجْلِسِ يَزِيد بن هَارُون، ومعه كتَاب زُهَيْرٍ، عن جَابِرِ الجعفيّ، فقلت له: يا أبا عبد الله تَنْهَوْنا عَنْ جَابِرٍ وتكتبونه؟ قَالَ: لنعرفه".

"تهذيب التهذيب" (٥٢٧ / ٢) .

قال مسلم بن الحجاج: متروك الحديث.

"حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَنْصُورٍ قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: إِنَّ جَابِرَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا فَقَالَ: كَذَبَ جَابِرٌ".

حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا يُحَدِّثُ بِنَحْوٍ مِنْ ثَلَاثِينَ حَدِيثًا مَا أَسْتَحِلُّ أَنْ أَذْكُرَ مِنْهَا شَيْئًا أَوْ مَا أُحِبُّ أَنِّي ذَكَرْتُ مِنْهَا شَيْئًا وَأَنَّ لِي كَذَا وَكَذَا.

"الضعفاء الكبير للعقيلي" (١٩١ / ١) .

قال: "زهير كان جابر إذا قال سمعت أو سألت فهو من أصدق الناس".

عَنْ عَامِرٍ(١)، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى(٢)، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسًا، فَجَاءَ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ فَاعْتَرَفَ عِنْدَهُ مَرَّةً فَرَدَّهُ، ثُمَّ جَاءَهُ فَاعْتَرَفَ عِنْدَهُ الثَّانِيَةَ فَرَدَّهُ، ثُمَّ جَاءَهُ فَاعْتَرَفَ الثَّالِثَةَ فَرَدَّهُ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّكَ إِنِ

حدثنا عبد الرحمن قال سمعت أبي يقول: جابر الجعفي يكتب حديثه على الاعتبار ولا يحتج به.
حدثنا عبد الرحمن قال سمعت أبا زرعة يقول: جابر الجعفي لين.
"الجرح والتعديل لابن أبي حاتم" (٢ / ٤٩٨) .

قال الهروي " جَابر بن يزِيد الْجُعْفِيّ طعنوا فِيهِ، يروي عَن جمَاعَة من التَّابِعين حدث عَنهُ الثَّوْريّ وَشعْبَة وَالثَّالِ"."مشتبه أسامي المحدثين" (ص٨٦).
قال الحاكم: "جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ الْمَطْعُونُ فِي مَذْهَبِهِ وَحَدِيثِهِ".
"معرفة علوم الحديث للحاكم" (ص٢٣٤).
قال ابن الجوزي: "وَثَّقَهُ الثَّوْريّ وَشعْبَة وروى أَبُو دَاوُد عَن أَحْمد بن حَنْبَل قَالَ لم يتَكَلَّم فِي جَابر فِي حَدِيثه إِنَّمَا تكلم فِيهِ لرأيه". "الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي" (١ / ١٦٤) .

"جابر بن يزيد الجعفي من أكبر علماء الشيعة وثقه شعبة فشذ وتركه الحفاظ". "الكاشف" (١ / ٢٨٨) .

"جابر ابن يزيد ابن الحارث الجعفي أبو عبد الله الكوفي ضعيف رافضي". "تقريب التهذيب" (ص١٣٧).
"وقال أبو أحمد بن عدي: له حديث صالح، وقد روى عنه الثَّوريّ الكثير، مقدار خمسين حديثًا، وشعبة أقل رواية عنه من الثوري، وقد احتمله الناس، ورووا عنه، وعامة ما قذفوه به: أنه كان يؤمن بالرَّجْعة، ولم يختلف أحد في الرواية عنه، وهو مع هذا كله، أقرب إلى الضَّعف منه إلى الصدق".
"الكمال في أسماء الرجال" (٣ / ٤٨٨) ، ولذلك يحي بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي إذا اجتمعوا على جرح شخص فجرحه لا يكاد يندمل.
(١) عامر بن شراحيل الشعبي تقدم ذكره.
(٢) عبد الرحمن بن أبزى الخزاعي مولى نافع بن عبد الحارث روى له الجماعة وهو الذي استخلفه نافع بن عبد الحارث على أهل مكة.

اعْتَرَفْتَ الرَّابِعَةَ رَجَمَكَ، قَالَ: فَاعْتَرَفَ الرَّابِعَةَ، فَحَبَسَهُ، ثُمَّ سَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا: مَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا، قَالَ: فَأَمَرَ بِرَجْمِهِ(١).

(١) هذا الحديث فيه جابر الجعفي وهو لا يصح وأصح ما روي في الباب في رجم ماعز هو ما خرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما:

قال البخاري: "حدثنا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ وَهْوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَنَادَاهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَنَيْتُ – يُرِيدُ: نَفْسَهُ – فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، فَتَنَحَّى لِشِقِّ وَجْهِهِ الَّذِي أَعْرَضَ قِبَلَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَجَاءَ لِشِقِّ وَجْهِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم الَّذِي أَعْرَضَ عَنْهُ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ؛ دَعَاهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: "أَبِكَ جُنُونٌ؟ "، قَالَ: لَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: "أَحْصَنْتَ؟ "، قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: "اذْهَبُوا فَارْجُمُوهُ". "صحيح البخاري" (٨ / ٤٦١) .

والرواية التي معنا في المسند [رده] ليس المراد أرجعه وجاءه مرة أخرى في مجلس ثاني وإنما رده في نفس المجلس ورجع يتكلم في نفس المجلس إذا فهو مجلس واحد تكلم فيه ماعز رضي الله عنه بإقراره بالزنى أربع مرات لماذا نقول هذا لأن المسألة خلافية بين الفقهاء فإن الفقهاء اختلفوا هل يرجم الشخص بإقراره مرة واحدة أم بإقراره أربع مرات وقد أشار الترمذي لهذا الخلاف لما روى الحديث..

فذهب جمع من أهل العلم إلى أنه إذا شهد على نفسه أربع مرات يرجم لحديث ماعز.

وهو مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وينسب لبعض التابعين كالحكم بن عتيبة وغيره.

ومنهم من ذهب إلى أنه بمرة واحدة يرجم ولا يشترط أن يأتي بأربع شهادات وهو مذهب مالك رحمه الله وغيره من الفقهاء كالليث بن سعد والأوزاعي وغيرهم.

واحتجوا بحديث أنس بن مالك: "حدثنا أَبُو الْوَلِيدِ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: "وَاغْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةِ هَذَا، فَإِنِ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمْهَا". "صحيح البخاري" (٣ / ٣٠٠) .

وأجابوا عن رواية التربيع جوابين: الجواب الأول: ضعفها ومختلفة وجماعة أهل الرأي أبو حنيفة وبعض أصحابه

٤٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ(١)، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، قَالَ: وَأَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ ذِي عَصْوَانَ الْعَنْسِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ اللَّخْمِيِّ، عَنْ رَافِعٍ الطَّائِيِّ(٢) رَفِيقِ أَبِي بَكْرٍ فِي غَزْوَةِ السُّلاسِلِ، قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَمَّا قِيلَ مِنْ بَيْعَتِهِمْ، فَقَالَ - وَهُوَ يُحَدِّثُهُ عَمَّا تَكَلَّمَتْ بِهِ الْأَنْصَارُ وَمَا كَلَّمَهُمْ بِهِ، وَمَا كَلَّمَ بِهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْأَنْصَارَ، وَمَا ذَكَّرَهُمْ بِهِ مِنْ إِمَامَتِي إِيَّاهُمْ بِأَمْرِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ -: فَبَايَعُونِي لِذَلِكَ، وَقَبِلْتُهَا مِنْهُمْ، وَتَخَوَّفْتُ أَنْ تَكُونَ فِتْنَةٌ، وتَكُونُ بَعْدَهَا رِدَّةٌ(٣).

قالوا بالتربيع لكن بصورة أخرى وهو أن يكون التربيع في أربع مجالس، واحتجوا بحديث البشير بن المهاجر وهو منكر.

(١) أبو الحسن الحمصي ، وهو من شيوخ البخاري، وقد روى له الإمام أحمد رحمه الله ثلاثة وثلاثين حديثا.

(٢) رافع وهو ابن أبي رافع الطائي، وقد اختلفوا فيه هل له صحبة أم لا ؟

وقد أثبت له جماعة الصحبة مثل مسلم.

(٣) وهذا الحديث هنا قد روي مختصرا، وهو من مفاريد الإمام أحمد رحمه الله تعالى -يعني لم يُروى في الكتب الستة- وإنما تفرد بروايته الإمام أحمد رحمه الله تعالى.

وقد روى هذا الحديث الإسماعيلي في مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه: حدثنا محمد بن الليث الجوهري حدثنا محمد بن يحيى الازدي حدثنا عبد الرحمن بن ابى سليمان الكوفي عن يزيد بن سعيد بن زي عصوان عبد الرحيم بن سليمان عن عبد الملك بن عمير انه اخبره رافع بن عمرو الطائي قال اخبرني ابو بكر الصديق رضى الله عنه ان عمر قال: " يوم السقيفة للأنصار اما تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ... " الحديث

وهذا الإسناد من الغرائب، يعني من الأسانيد الفردة.

وهنا نفهم أن رافع بن أبي رافع القصة التي روية مع أبي بكر معه لها أصل، ولذلك هذا يدل على أن الحديث ليس بضعيف، بل هو لا بأس به -يعني صالح-.

وأيضا يدل هذا الحديث أن رافع بن أبي رافع رافق أبا بكر في غزوة ذات السلاسل، وهذه القصة لها بسط

٤٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنِي وَحْشِيُّ بْنُ حَرْبِ[١] بْنِ وَحْشِيِّ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ أَبِيهِ،..

واختصار، وممن بسطها أبو داود رحمه الله في كتاب «الزهد» (ص٤٧): "حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ: نا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ طَارِقٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ الطَّائِيِّ، قَالَ: " لَمَّا كَانَ غَزْوَةُ ذَاتِ السَّلَاسِلِ اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ عَلَيْهَا قَالَ: وَأَمَرَهُ أَنْ يَسْتَنْفِرَ مَنْ مَرَّ بِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَالَ: وَكَانَ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ قَالَ: وَهِيَ الْغَزْوَةُ الَّتِي يَفْخَرُ بِهَا أَهْلُ الشَّامِ فَيَقُولُونَ: اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ عَلَى جَيْشٍ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ قَالَ: فَمَرُّوا بِنَا فَاسْتَنْفَرْنَا مَعَهُمْ قَالَ: فَقُلْتُ: لَأَخْتَارَنَّ لِنَفْسِي رَجُلًا أَصْحَبُهُ قَالَ: فَتَخَيَّرْتُ أَبَا بَكْرٍ، وَكَانَ عَلَيْهِ كِسَاءٌ فَدَكِيٌّ يُخِلُّهُ إِذَا رَكِبَ، وَأَلْبَسُهُ أَنَا إِذَا هُوَ نَزَلَ، وَهُوَ الْكِسَاءُ الَّذِي عَيَّرَتْهُ هَوَازِنُ فَقَالُوا: ذَا الْخِلَالِ يُسْتَخْلَفُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؟ قَالَ: فَخَرَجْنَا فِي غَزَاتِنَا ثُمَّ رَجَعْنَا قَالَ: فَقُلْتُ: يَا أَبَا بَكْرٍ إِنِّي قَدْ صُحْبَتُكَ، وَلِلصَّحَابَةِ حَقٌّ، وَلَسْتُ أَسْتَطِيعُ أَنْ آتِيَ الْمَدِينَةَ كُلَّمَا شِئْتُ، فَعَلِّمْنِي شَيْئًا يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِهِ. فَقَالَ: نَعَمْ، وَلَوْ لَمْ تَقُلْ لَفَعَلْتُ. اعْبُدِ اللَّهَ، وَلَا تُشْرِكْ بِهِ شَيْئًا، وَأَقِمِ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَأَدِّ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَصُمْ رَمَضَانَ، وَحُجَّ الْبَيْتَأَعْبُدِ اتَأَمَّرَنَّ عَلَى رَجُلَيْنِ. فَقُلْتُ: أَمَّا اعْبُدِ اللَّهَ، وَأَقِمِ الصَّلَاةَ فَقَدْ عَرَفْتُهُ، وَلَكِنْ أَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِكَ: وَلَا تَأَمَّرَنَّ عَلَى رَجُلَيْنِ؟ وَإِنَّمَا يُصِيبُ النَّاسَ الشَّرَفُ وَالْخَيْرُ بِالْإِمَارَاتِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّكَ اسْتَخْبَرْتَنِي فَجَهَدْتُ لَكَ، وَإِنَّ النَّاسَ دَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ طَوْعًا وَكَرْهًا، وَهُمْ عُوَّادُ اللَّهِ، وَجُوَارُ اللَّهِ، وَفِي ذِمَّةِ اللَّهِ، وَمَنْ يُخْفِرْ مِنْكُمْ أَحَدًا فَإِنَّمَا يُخْفِرُ اللَّهَ عز وجل، إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيُؤْخَذُ بِشُوَيْهَةِ جَارِهِ ، أَوْ بَعِيرِهِ، فَيَظَلُّ نَاتِئًا عَضَلَهُ غَضَبًا لِجَارِهِ، وَاللَّهُ مِنْ وَرَاءِ جَارِهِ. قَالَ: فَانْصَرَفْنَا إِلَى دِيَارِنَا، وَقُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَبَلَغَنِي أَنَّ أَبَا بَكْرٍ اسْتُخْلِفَ، فَقُلْتُ: صَاحِبِي الَّذِي نَهَانِي عَنِ الْإِمَارَةِ ثُمَّ تَأَمَّرَ عَلَى النَّاسِ، لَآتِيَنَّهُ، فَأَتَيْتُ الْمَدِينَةَ، فَتَعَرَّضْتُ لَهُ حَتَّى لَقِيتُهُ فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا بَكْرٍ نَهَيْتَنِي عَنِ الْإِمَارَةِ، ثُمَّ تَأَمَّرْتَ عَلَى النَّاسِ؟ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قُبِضَ، وَالنَّاسُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِالْجَاهِلِيَّةِ وَارْتَدَّتِ الْعَرَبُ، وَلَمْ يَدَعْنِي أَصْحَابِي، فَلَمْ يَزَلْ يَعْتَذِرُ إِلَيَّ حَتَّى عَذَرْتُهُ ".

وحديث السقيفة يعني يعتبر كعاضد لهذا الحديث ومن شواهده، وإلا حديث السقيفة هو ثابت وصحيح وهو من الأحاديث الطوال، وسيأتي معنا في مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(١) وهو حفيد الصحابي وحشي بن حرب وهو حمصي، وقد روى له بن ماجة.

عَنْ جَدِّهِ وَحْشِيِّ بْنِ حَرْبٍ[١]: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَقَدَ لِخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ عَلَى قِتَالِ أَهْلِ الرِّدَّةِ وَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: "نِعْمَ عَبْدُ اللهِ وَأَخُو الْعَشِيرَةِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَسَيْفٌ مِنْ سُيُوفِ اللهِ سَلَّهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَى الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ"[٢].

٤٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ - يَعْنِي ابْنَ صَالِحٍ - عَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ الْكَلَاعِيِّ، عَنْ أَوْسَطَ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَنَةٍ، فَأَلْفَيْتُ أَبَا بَكْرٍ يَخْطُبُ النَّاسَ، فَقَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْأَوَّلِ، فَخَنَقَتْهُ الْعَبْرَةُ ثَلاثَ مِرَارٍ، ثُمَّ قَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ، سَلُوا اللهَ الْمُعَافَاةَ، فَإِنَّهُ لَمْ يُؤْتَ أَحَدٌ مِثْلَ يَقِينٍ بَعْدَ مُعَافَاةٍ، وَلا أَشَدَّ مِنْ رِيبَةٍ بَعْدَ كُفْرٍ، وَعَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ، فَإِنَّهُ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَهُمَا فِي الْجَنَّةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ، فَإِنَّهُ

---

(١) وهو صحابي رضي الله عنه ويكنى أبا حرب وهو مولى جبير بن مطعم، وقيل مولى طعمة بن عدي.

(٢) هذا الحديث هو من مناكير وحشي بن حرب كما قال البزار في مسنده (١/ ١٦١): "وَأَبُو وَحْشِيٍّ لَا نَعْلَمُ حَدَّثَ عَنْهُ إِلَّا ابْنُهُ وَعِنْدَهُ أَحَادِيثُ مَنَاكِيرُ لَمْ يَرْوِهَا غَيْرُهُ وَهُوَ مَجْهُولٌ فِي الرِّوَايَةِ، وَإِنْ كَانَ مَعْرُوفًا فِي النَّسَبِ". وهذا الحديث ضعيف.

أما تسمية خالد بن الوليد رضي الله عنه سيف من سيوف الله هذا ثابت، وقد خرجه أحمد كما سيأتي معنا في مسند أنس، وأيضا قد رواه البخاري في «صحيحه» (٥/ ٢٧) في مَنَاقِبِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ رضي الله عنه: عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَعَى زَيْدًا وَجَعْفَرًا وَابْنَ رَوَاحَةَ لِلنَّاسِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُمْ خَبَرُهُمْ، فَقَالَ: أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَ جَعْفَرٌ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَ ابْنُ رَوَاحَةَ فَأُصِيبَ وَعَيْنَاهُ تَذْرِفَانِ: حَتَّى أَخَذَ سَيْفٌ مِنْ سُيُوفِ اللهِ، حَتَّى فَتَحَ اللهُ عَلَيْهِمْ».

يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَهُمَا فِي النَّارِ"[١].

٤٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُيَسَّرٍ أَبُو سَعْدٍ الصَّاغَانِيُّ الْمَكْفُوفُ[٢]، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ، قَالَ: أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قَالُوا: يَوْمُ الاثْنَيْنِ. قَالَ: فَإِنْ مِتُّ مِنْ لَيْلَتِي، فَلا تَنْتَظِرُوا بِي الْغَدَ، فَإِنَّ أَحَبَّ الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي إِلَيَّ أَقْرَبُهَا مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.[٣]

---

(١) تقدم معنا هذا الحديث.

(٢) مُحَمَّدُ بْنُ مُيَسَّرٍ أَبُو سَعْدٍ الصَّاغَانِيُّ الْمَكْفُوفُ أو الضرير، وهو بغدادي وقد كان مرجئا، وقد روى له أحمد في المسند ستة أحاديث، ولما سئل عنه كما جاء في «تاريخ بغداد ت بشار» (٤/ ٤٥٣): "سليمان بن الأشعث، قَالَ: قلت لأحمد بن حنبل: أبو سعد محمد بن ميسر؟ قَالَ السيناني: هو صدوق.

قَالَ: ولكن كان مرجئا. قلت: كتبت عنه؟ قَالَ: نعم".

لكن الصحيح في مُحَمَّدُ بْنُ مُيَسَّرٍ أَبُو سَعْدٍ الصَّاغَانِيُّ أنه ضعيف، وهذا عليه عامة النقاد.

جاء في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٧/ ٤٦١): "مُحَمد بْن ميسر أَبُو سعد الصاغاني.

حَدَّثَنَا ابن حماد، حَدَّثَنا عباس، عَن يَحْيى، قَالَ أَبُو سعد الصاغاني مُحَمد بْن ميسر وكان مكفوفا وكان جهميا وليس هُوَ بشَيْءٍ كَانَ شيطانا من الشياطين.

حَدَّثَنَا ابن حماد، حَدَّثَنا معاوية، عَن يَحْيى، قَالَ: مُحَمد بن ميسر أَبُو سعد الصاغاني ضعيف.

حَدَّثَنَا الجنيدي، حَدَّثَنا البُخارِيّ قال مُحَمد بْن ميسر أَبُو سعد الصاغاني الضرير سمع هشام بْن عروة وأبا جعفر الرازي فيه اضطراب.

وقال النسائي مُحَمد بْن ميسر أَبُو سعد الصاغاني متروك الحديث".

فلعل عذر الإمام أحمد رحمه الله أنه لم يروي عنه إلا القليل، لذلك هذا استثناء؛ لأن الأصل في شيوخ الإمام أحمد رحمه الله أنهم ثقات.

(٣) أبو بكر الصديق رضي الله عنه توفي ليلة الثلاثاء، ودفن في ليلته، وهذا الذي ذكره علماء المدينة منهم عبد الرحمن بن القاسم رحمه الله تعالى فيما خرجه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه (ص١٧٤): «حدثنا أبو زرعة قَالَ:

٤٦- حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ: قَامَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَامٍ، فَقَالَ: قَامَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقَامِي عَامَ الْأَوَّلِ، فَقَالَ: "سَلُوا اللهَ الْعَافِيَةَ، فَإِنَّهُ لَمْ يُعْطَ عَبْدٌ شَيْئًا أَفْضَلَ مِنَ الْعَافِيَةِ، وَعَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ وَالْبِرِّ فَإِنَّهُمَا فِي الْجَنَّةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ وَالْفُجُورَ فَإِنَّهُمَا فِي النَّارِ"[١].

٤٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ[٢]، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ رَبِيعَةَ، مِنْ بَنِي أَسَدٍ، يُحَدِّثُ عَنْ أَسْمَاءَ أَوِ ابْنِ أَسْمَاءَ مِنْ بَنِي فَزَارَةَ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا نَفَعَنِي اللهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي مِنْهُ، وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا ثُمَّ يَتَوَضَّأُ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللهَ لِذَلِكَ الذَّنْبِ، إِلَّا غَفَرَ لَهُ"، وَقَرَأَ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ: ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١١٠﴾﴾ [النساء: ١١٠]، ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟﴾ [آل عمران: ١٣٥][٣].

حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قال: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قال: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ: تُوُفِّيَ أَبُو بَكْرٍ لَيْلَةَ الثُّلَاثَاءِ، وَدُفِنَ عِشَاءً مِنْ لَيْلَتِهِ».

(١) وهذا الحديث تقدم معنا.

(٢) عثمان بن المغيرة الكوفي وهو من رجال البخاري وهو ثقة رحمه الله.

(٣) هذا الحديث تقدم معنا.

٤٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ مِنْ آلِ أَبِي عَقِيلٍ الثَّقَفِيِّ ... إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: قَالَ شُعْبَةُ: وَقَرَأَ إِحْدَى هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً﴾ [آل عمران: ١٣٥][١].

٤٩- حَدَّثَنَا بَهْزُ بْنُ أَسَدٍ[٢]، حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عُمَرَ قَالَ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ خَطَبَنَا، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ فِينَا عَامَ أَوَّلَ، فَقَالَ: "أَلا إِنَّهُ لَمْ يُقْسَمْ بَيْنَ النَّاسِ شَيْءٌ أَفْضَلُ مِنَ الْمُعَافَاةِ بَعْدَ الْيَقِينِ، أَلا إِنَّ الصِّدْقَ وَالْبِرَّ فِي الْجَنَّةِ، أَلا إِنَّ الْكَذِبَ وَالْفُجُورَ فِي النَّارِ"[٣].

٥٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ، قَالَ: لَمَّا أَقْبَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ عَطِشَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَمَرُّوا بِرَاعِي غَنَمٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: فَأَخَذْتُ قَدَحًا فَحَلَبْتُ فِيهِ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُثْبَةً مِنْ لَبَنٍ، فَأَتَيْتُهُ بِهِ، فَشَرِبَ حَتَّى رَضِيتُ[٤].

٥١- حَدَّثَنَا بَهْزٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ،..

(١) هذا الحديث تقدم معنا.

(٢) بهز بن أسد العمي أبو الأسود البصري وهو من رجال الجماعة ثقة وصاحب سنة رحمه الله، وقد روى عنه الإمام أحمد أربعمئة وخمس وثمانين حديثا.

(٣) هذا الحديث تقدم معنا.

(٤) هذا الحديث تقدم معنا (حديث الهجرة).

أخبرني يَعْلَى بْنُ عَطَاءٍ[١]، قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ عَاصِمٍ[٢]، يَقُولُ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللهِ، عَلِّمْنِي شَيْئًا أَقُولُهُ إِذَا أَصْبَحْتُ، وَإِذَا أَمْسَيْتُ، وَإِذَا أَخَذْتُ مَضْجَعِي. قَالَ: "قُلْ: اللهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ - أَوْ قَالَ: اللهُمَّ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ - رَبَّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكَهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ نَفْسِي، وَشَرِّ الشَّيْطَانِ وَشِرْكِهِ"[٣].

٥٢- حَدَّثنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ عَاصِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ... فَذَكَرَ مَعْنَاهُ.

٥٣- حَدَّثنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسَ بْنَ أَبِي حَازِمٍ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ: أَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ تَقْرَؤُونَ هَذِهِ الْآيَةَ، وَتَضَعُونَهَا عَلَى غَيْرِ مَا وَضَعَهَا اللهُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ

---

(١) يعلى بن عطاء العامري وهو من رجال مسلم، وهو في المجمل ثقة، قد وثقه أحمد ويحيى بن معين رحمه الله تعالى؛ جاء في «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص٢٣٩): "سَمِعت أَحْمد قَالَ يعلى بن عَطاء شيخ حُلْو ثِقَة"، وجاء في «تاريخ ابن معين - رواية الدارمي» (ص٢٢٦): «قلت يعلى بن عَطاء فَقَالَ ثِقَة».

(٢) عمرو بن عاصم بن سفيان بن عبد الله الثقفي وهو ثقة.

(٣) ا هذا الحديث حديث صحيح، وقد رواه أبو داود وكذلك الترمذي في جامعه وقال عنه (٥/ ٤٠٠): «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

تَعۡمَلُونَ ﴿١٠٥﴾ [سورة المائدة:١٠٥]، سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْمُنْكَرَ بَيْنَهُمْ، فَلَمْ يُنْكِرُوهُ، يُوشِكُ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللهُ بِعِقَابٍ"(١).

٥٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ تَوْبَةَ الْعَنْبَرِيِّ(٢)، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَوَّارٍ الْقَاضِيَ يَقُولُ: عَنْ أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ، قَالَ: أَغْلَظَ رَجُلٌ لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، قَالَ: فَقَالَ أَبُو بَرْزَةَ: أَلَا أَضْرِبُ عُنُقَهُ؟ فَانْتَهَرَهُ وَقَالَ: مَا هِيَ لِأَحَدٍ بَعْدَ رَسُولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ.(٣)

٥٥- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ(٤)، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ أَرْسَلَتْ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ، تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا مِنْ رَسُولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ مِمَّا أَفَاءَ اللهُ عَلَيْهِ بِالْمَدِينَةِ وَفَدَكَ، وَمَا بَقِيَ مِنْ خُمُسِ خَيْبَرَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ رَسُولَ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ، إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ فِي هَذَا الْمَالِ" وَإِنِّي وَاللهِ لَا أُغَيِّرُ شَيْئًا مِنْ صَدَقَةِ رَسُولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ عَنْ حَالِهَا الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا فِي عَهْدِ رَسُولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ،

---

(١) هذا الحديث تقدم معنا.

(٢) توبة بن أبي الأسد العنبري وهو من البصرين.

(٣) وهذا الحديث حديث صحيح، وقد خرجه أبو داود وغيره، وسيأتي معنا بطوله.

(٤) حجاج بن محمد المصيصي، ويكنى أبا محمد، وهو من الضابطين وكان متقنا للحروف، وقد روى عنه الإمام أحمد رحمه الله تعالى خمسئة وخمس سبعين حديث.

وَلَأَعْمَلَنَّ فِيهَا بِمَا عَمِلَ بِهِ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى فَاطِمَةَ مِنْهَا شَيْئًا، فَوَجَدَتْ فَاطِمَةُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ فِي ذَلِكَ، وقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَرَابَةُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَصِلَ مِنْ قَرَابَتِي، وَأَمَّا الَّذِي شَجَرَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَمْوَالِ فَإِنِّي لَمْ آلُ فِيهَا عَنِ الْحَقِّ، وَلَمْ أَتْرُكْ أَمْرًا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُهُ فِيهَا إِلَّا صَنَعْتُهُ(١).

٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بْنِ الْحَكَمِ الْفَزَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا قَالَ: كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي مِنْهُ، وَإِذَا حَدَّثَنِي غَيْرِي اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ، وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَا مِنْ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا فَيَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ الطُّهُورَ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ فَيَسْتَغْفِرُ اللهَ، إِلَّا غَفَرَ اللهُ لَهُ" ثُمَّ تَلا: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا﴾ [آل عمران: ١٣٥](٢).

٥٧- حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاقِ(٣)، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مَقْتَلَ أَهْلِ الْيَمَامَةِ،

---

(١) هذا الحديث تقدم معنا، وهو أصح وجه في مسألة الميراث وهو مخرج في الصحيحين.

(٢) هذا الحديث تقدم معنا.

(٣) عبيد بن السباق الثقفي المدني اختلف فيه، بعضهم يقول له صحبة وبعضهم يقول أنه تابعي، وكثير منهم يقول أنه تابعي.

فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا زَيْدُ بْنَ ثَابِتٍ، إِنَّك غُلَامٌ شَابٌّ عَاقِلٌ لَا نَتَّهِمُكَ، قَدْ كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَتَتَبَّعِ الْقُرْآنَ فَاجْمَعْه(١).

٥٨- حَدَّثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثنا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ فَاطِمَةَ وَالْعَبَّاسَ أَتَيَا أَبَا بَكْرٍ يَلْتَمِسَانِ مِيرَاثَهُمَا مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُمَا حِينَئِذٍ يَطْلُبَانِ أَرْضَهُ مِنْ فَدَكَ، وَسَهْمَهُ مِنْ خَيْبَرَ، فَقَالَ لَهُمَا أَبُو بَكْرٍ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ، وَإِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْمَالِ" وَإِنِّي وَاللهِ لَا أَدَعُ أَمْرًا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُهُ فِيهِ إِلَّا صَنَعْتُهُ.

٥٩- حَدَّثَنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ فَاطِمَةَ وَالْعَبَّاسَ أَتَيَا أَبَا بَكْرٍ يَلْتَمِسَانِ مِيرَاثَهُمَا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَهُمَا حِينَئِذٍ يَطْلُبَانِ أَرْضَهُ مِنْ فَدَكَ، وَسَهْمَهُ مِنْ خَيْبَرَ، فَقَالَ لَهُمَا أَبُو بَكْرٍ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ، وَإِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي هَذَا الْمَالِ» وَإِنِّي وَاللهِ لَا أَدَعُ أَمْرًا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَصْنَعُهُ فِيهِ إِلَّا صَنَعْتُهُ(٢).

٦٠- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ دَاوُدَ(٣)، حَدَّثَنَا نَافِعٌ - يَعْنِي ابْنَ عُمَرَ -، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ:

---

(١) هذا الحديث حديث متفق عليه، وهو من أصح الأحاديث التي تروى في صفة جمع القرآن، وهذه الرواية التي معنا مختصرة، وسيأتي بسطها.

(٢) تقدم معنا، هنا روى الإمام أحمد عن شيخه عبد الرزاق.

(٣) موسى بن داود الضبي، الطراسوسي، أبو عبد الله، قاضي المصيصة، متقن، روى الإمام أحمد ١٤٠ حديثا.

قِيلَ لِأَبِي بَكْرٍ: يَا خَلِيفَةَ اللهِ. فَقَالَ: أَنَا خَلِيفَةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَأَنَا رَاضٍ بِهِ(١).

٦١- حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّ فَاطِمَةَ قَالَتْ لِأَبِي بَكْرٍ: مَنْ يَرِثُكَ إِذَا مِتَّ؟ قَالَ: وَلَدِي وَأَهْلِي. قَالَتْ: فَمَا لَنَا لَا نَرِثُ النَّبِيَّ ﷺ؟ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: «إِنَّ النَّبِيَّ لَا يُورَثُ»، وَلَكِنِّي أَعُولُ مَنْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعُولُ، وَأُنْفِقُ عَلَى مَنْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُنْفِقُ(٢).

٦٢- حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ(٣)، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ(٤)، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُطَرِّفِ بْنِ الشِّخِّيرِ(٥)، أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ فِي عَمَلِهِ، فَغَضِبَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَاشْتَدَّ غَضَبُهُ عَلَيْهِ جِدًّا، فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ قُلْتُ: يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللهِ أَضْرِبُ عُنُقَهُ، فَلَمَّا ذَكَرْتُ الْقَتْلَ صَرَفَ عَنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ أَجْمَعَ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ النَّحْوِ، فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا أَرْسَلَ إِلَيَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَرْزَةَ مَا قُلْتَ؟ قَالَ: وَنَسِيتُ الَّذِي قُلْتُ، قُلْتُ: ذَكِّرْنِيهِ، قَالَ: أَمَا تَذْكُرُ مَا قُلْتَ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا وَاللهِ. قَالَ: أَرَأَيْتَ حِينَ

---

(١) الحديث مرسل، ابن أبي مليكة وهو عبدالله بن أبي مليكة لم يدرك أبا بكر، فالحديث منقطع.

(٢) محمد بن عمرو بن علقمة، وهو في إسناد أبي هريرة من الذين يحتملون بالكاد بمعنى لا يتركون مطلقا ولا يحتملون مطلقا، إنما ينظر في إسناده، وأبو سلمة لم يدرك أبا بكر، فالحديث منقطع.

(٣) يونس بن عبيد، ثقة من الأثبات، أبو عبيدة البصري.

(٤) حميد بن هلال، أبو النصر البصري.

(٥) عبد الله بن مطرف بن الشخير، جده صحابي، أبو جزء.

رَأَيْتَنِي غَضِبْتُ عَلَى الرَّجُلِ فَقُلْتَ: أَضْرِبُ عُنُقَهُ يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللهِ؟ أَمَا تَذْكُرُ ذَاكَ؟ أَوَ كُنْتَ فَاعِلًا ذَاكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ وَاللهِ، وَالْآنَ إِنْ أَمَرْتَنِي فَعَلْتُ. قَالَ: وَيْحَكَ - أَوْ: وَيْلَكَ - إِنَّ تِلْكَ وَاللهِ مَا هِيَ لِأَحَدٍ بَعْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ.(١)

٦٣- حَدَّثَنَا عَفَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَتِيقٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ»(٢).

الحديث منكر، والصحيح من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كما تقدم معنا.

٦٤- حَدَّثَنَا عَفَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ عَاصِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللهِ، قُلْ لِي شَيْئًا أَقُولُهُ إِذَا أَصْبَحْتُ وَإِذَا أَمْسَيْتُ، قَالَ: «قُلِ: اللهُمَّ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، رَبَّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكَهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ نَفْسِي، وَمِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ وَشِرْكِهِ». وَأَمَرَهُ أَنْ يَقُولَهُ إِذَا أَصْبَحَ وَإِذَا أَمْسَى، وَإِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ(٣).

٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ(٤)، ....

(١) تقدم معنا والحديث صحيح، إسناده بصري خالص.

(٢) تقدم معنا.

(٣) تقدم معنا.

(٤) محمد بن يزيد الواسطي، صاحب كتب ويروي من كتابه وهو صحيح الكتاب، وذكر إمام احمد بأن كتبه

حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ الْجُمَحِيُّ[(١)]، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: قِيلَ لِأَبِي بَكْرٍ: يَا خَلِيفَةَ اللهِ. قال: فَقَالَ: بَلْ خَلِيفَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَأَنَا أَرْضَى بِهِ[(٢)].

٦٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ دَاوُدَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُؤَمَّلِ[(٣)]، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: كَانَ رُبَّمَا سَقَطَ الْخِطَامُ مِنْ يَدِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، قَالَ: فَيَضْرِبُ بِذِرَاعِ نَاقَتِهِ فَيُنِيخُهَا فَيَأْخُذُهُ، قَالَ: فَقَالُوا لَهُ: أَفَلا أَمَرْتَنَا نُنَاوِلُكَهُ؟ فَقَالَ: إِنَّ حِبِّي رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَنِي أَنْ لَا أَسْأَلَ النَّاسَ شَيْئًا[(٤)].

٦٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ - عَنْ أَبِي بَكْرٍ - قَالَ: قَامَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِعَامٍ، فَقَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ عَامَ أَوَّلَ، فَقَالَ: «إِنَّ ابْنَ آدَمَ لَمْ يُعْطَ شَيْئًا أَفْضَلَ مِنَ الْعَافِيَةِ، فَاسْأَلُوا اللهَ الْعَافِيَةَ، وَعَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ وَالْبِرِّ فَإِنَّهُمَا فِي الْجَنَّةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ وَالْفُجُورَ فَإِنَّهُمَا فِي النَّارِ»[(٥)].

٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ[(٦)]، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ

صحاح.

(١) نافع بن عمر بن عبد الله الجمحي، من حفاظ مكة، يحتج بحديثه رحمه الله.

(٢) تقدم معنا.

(٣) عبد الله بن المؤمل المكي، نافع بن عمر الجمحي أثبت منه.

(٤) الحديث من مراسيل ابن ابي مليكة كما تقدم بأنه لم يدرك أبا بكر.

(٥) تقدم معنا، والحديث المرسل هنا، منقطع بين ابي عبيدة و ابي بكر رضي الله عنه.

(٦) سفيان بن حسين، أحد رواة عن الزهري، أبو محمد الواسطي.

بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ".

قَالَ: فَلَمَّا كَانَتِ الرِّدَّةُ قَالَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ: تُقَاتِلُهُمْ، وَقَدْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَاللهِ لَا أُفَرِّقُ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَلَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا. قَالَ: فَقَاتَلْنَا مَعَهُ، فَرَأَيْنَا ذَلِكَ رَشَدًا(١).

٦٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ، قَالَ: أُخْبِرْتُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ كَيْفَ الصَّلَاحُ بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء:

---

(١) سفيان بن حسين في حديث الزهري أُخِذَ عليه إضطراب، قال المَرُّوْذي: سأَلتُ أَبا عبد الله أَحمد بن حَنبل، عن سفيان بن حسين. فقال: ليس هو بذاك، في حديثه عن الزُّهْري شيءٌ. «سؤالاته» (٢٨).

ولذلك نجد أن البخاري رواه عن الزهري عن طريق شعيب بن ابي حمزة ومسلم رواه عن طريق عقيل فالحديث ثابت وصحيح، نص حديث ابي هريرة مخرج في الصحيحين: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا تُوُفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ، قَالَ عُمَرُ: يَا أَبَا بَكْرٍ، كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ). قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللَّهِ لأقاتلنَّ مَنْ فرَّق بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهِ لَوْ مَنَعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنْعِهَا. قَالَ عُمَرُ: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ أَنْ قَدْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ، فَعَرَفْتُ أنه الحق.

١٢٣] فَكُلُّ سُوءٍ عَمِلْنَا جُزِينَا بِهِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "غَفَرَ اللهُ لَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَسْتَ تَمْرَضُ؟ أَلَسْتَ تَنْصَبُ؟ أَلَسْتَ تَحْزَنُ؟ أَلَسْتَ تُصِيبُكَ اللَّأْوَاءُ؟" قَالَ: بَلَى. قَالَ: "فَهُوَ مَا تُجْزَوْنَ بِهِ"(١).

٧٠- حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ، أَظُنُّهُ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ الله، كَيْفَ الصَّلاحُ بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ؟ قَالَ: "يَرْحَمُكَ اللهُ يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَسْتَ تَمْرَضُ؟ أَلَسْتَ تَحْزَنُ؟ أَلَسْتَ تُصِيبُكَ اللَّأْوَاءُ؟ أَلَسْتَ ..." قَالَ: بَلَى. قَالَ: "فَإِنَّ ذَاكَ بِذَاكَ"(٢).

٧١- حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ(٣)، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الثَّقَفِيِّ، قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ الله، كَيْفَ الصَّلاحُ بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾؟ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ(٤).

٧٢- حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ الثَّقَفِيِّ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ:

---

(١) إسماعيل الذي يروي عنه عبد الله بن نمير هو إسماعيل بن أبي خالد، والحديث مرسل، أبو بكر بن أبي زهير لم يدرك أبا بكر الصديق، فالحديث منقطع بين أبي بكر بن أبي الزهير وأبي بكر الصديق ،وأبو بكر بن زهير مستور بمعنى لم يذكر بجرح ولا تعديل، وهو يرسل عن أبي بكر.
كما قال ابن أبي حاتم: أبو بكر بن ابى زهير الثقفى اخو ابي عبد الله الجدلي لامه روى عن أبي بكر الصديق، مرسل. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩/٣٣٨ — ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧)

(٢) هذا أيضا من مراسيل أبي بكر بن أبي الزهير.

(٣) يعلى بن عبيد ابن أبي أمية ، الحافظ الثقة الإمام، الطنافسي الكوفي، روى الإمام احمد له ١٠٢ حديث.

(٤) الحديث مرسل كما تقدم.

﴿لَّيۡسَ بِأَمَانِيِّكُمۡ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِۗ مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا لَنُجَازَى بِكُلِّ سُوءٍ نَعْمَلُهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يَرْحَمُكَ اللهُ يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَسْتَ تَنْصَبُ؟ أَلَسْتَ تَحْزَنُ؟ أَلَسْتَ تُصِيبُكَ اللَّأْوَاءُ؟ فَهَذَا مَا تُجْزَوْنَ بِهِ"(١).

٧٣- حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، قَالَ: أَخَذْتُ هَذَا الْكِتَابَ مِنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَنَسٍ(٢)، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَتَبَ لَهُمْ: إِنَّ هَذِهِ فَرَائِضُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، الَّتِي أَمَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهَا رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَمَنْ سُئِلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا فَلْيُعْطِهَا، وَمَنْ سُئِلَ فَوْقَ ذَلِكَ فَلَا يُعْطِهِ: "فِيمَا دُونَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَفِي كُلِّ خَمْسٍ ذَوْدٍ شَاةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ فَفِيهَا ابْنَةُ مَخَاضٍ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، فَإِنْ لَمْ تَكُنِ ابْنَةُ مَخَاضٍ فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتَّةً وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا ابْنَةُ لَبُونٍ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتَّةً وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا حِقَّةٌ طَرُوقَةُ الْفَحْلِ إِلَى سِتِّينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَسِتِّينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتَّةً وَسَبْعِينَ فَفِيهَا بِنْتَا لَبُونٍ إِلَى تِسْعِينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ فَفِيهَا حِقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْفَحْلِ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ،

---

(١) تقدم معنا.

(٢) ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك، يعني جده أنس بن مالك، ثمامة رحمه الله قاضي البصرة، وكان من علماء البصرة.

فَإِنْ زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ، فَإِذَا تَبَايَنَ أَسْنَانُ الْإِبِلِ فِي فَرَائِضِ الصَّدَقَاتِ، فَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ فَإِنَّهَا تُقبَلُ مِنْهُ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنِ اسْتَيْسَرَتَا لَهُ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا.

وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا جَذَعَةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُ بِنْتُ لَبُونٍ، فَإِنَّهَا تُقبَلُ مِنْهُ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنِ اسْتَيْسَرَتَا لَهُ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا.

وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ ابْنَةِ لَبُونٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا حِقَّةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ ابْنَةِ لَبُونٍ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ابْنَةُ لَبُونٍ، وَعِنْدَهُ ابْنَةُ مَخَاضٍ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنِ اسْتَيْسَرَتَا لَهُ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا.

وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتَ مَخَاضٍ وَلَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ، فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا. وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ، فَفِيهَا شَاةٌ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَإِذَا زَادَتْ فَفِيهَا شَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةٌ، فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ إِلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ، فَإِذَا زَادَتْ، فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ، وَلَا تُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ وَلَا

تَيْسٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُتَصَدِّقُ، وَلا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ، وَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً وَاحِدَةً، فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا.

وَفِي الرِّقَةِ رُبْعُ الْعُشْرِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَالُ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةَ دِرْهَمٍ فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا"(١).

٧٤- حَدَّثنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَهْلُ مَكَّةَ يَقُولُونَ: أَخَذَ ابْنُ جُرَيْجٍ الصَّلاةَ مِنْ عَطَاءٍ، وَأَخَذَهَا عَطَاءٌ مِنَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَأَخَذَهَا ابْنُ الزُّبَيْرِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ، وَأَخَذَهَا أَبُو بَكْرٍ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَلاةً مِنَ ابْنِ جُرَيْجٍ(٢).

٧٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، قَالَ: تَأَيَّمَتْ حَفْصَةُ بِنْتُ عُمَرَ مِنْ خُنَيْسِ بْنِ حُذَافَةَ أَوْ حُذَيْفَةَ - شَكَّ عَبْدُ الرَّزَّاقِ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا، فَتُوُفِّيَ بِالْمَدِينَةِ، قَالَ: فَلَقِيتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَفْصَةَ، فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتَ أَنْكَحْتُكَ حَفْصَةَ، قَالَ: سَأَنْظُرُ فِي ذَلِكَ، فَلَبِثْتُ لَيَالِيَ، فَلَقِيَنِي، فَقَالَ: مَا أُرِيدُ أَنْ أَتَزَوَّجَ يَوْمِي هَذَا، قَالَ عُمَرُ: فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ، فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتَ أَنْكَحْتُكَ حَفْصَةَ ابْنَةَ عُمَرَ، فَلَمْ

---

(١) الحديث أصل في باب فرائض الصدقة، والحديث صحيح كما ذكر دارقطني.

(٢) الحديث صحيح، ابن الزبير هو عبد الله بن الزبير، وقول ابن جريج (أهل مكة يقولون) ليس بمعنى روى عن مجهولين بل يحكي عملا وليس يقرر حكما بعينه تفصيلا، وفي هذا حجية العمل.

يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئًا، فَكُنْتُ أَوْجَدَ عَلَيْهِ مِنِّي عَلَى عُثْمَانَ، فَلَبِثْتُ لَيَالِيَ، فَخَطَبَهَا إِلَيَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَنْكَحْتُهَا إِيَّاهُ، فَلَقِيَنِي أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ: لَعَلَّكَ وَجَدْتَ عَلَيَّ حِينَ عَرَضْتَ عَلَيَّ حَفْصَةَ فَلَمْ أَرْجِعْ إِلَيْكَ شَيْئًا؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرْجِعَ إِلَيْكَ شَيْئًا حِينَ عَرَضْتَهَا عَلَيَّ إِلَّا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْكُرُهَا، وَلَمْ أَكُنْ لِأُفْشِيَ سِرَّ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَوْ تَرَكَهَا نَكَحْتُهَا[١].

٧٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ مُسْلِمٍ أَبَا سَلَمَةَ[٢]، عَنْ فَرْقَدٍ السَّبَخِيِّ، عَنْ مُرَّةَ الطَّيِّبِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَيِّئُ الْمَلَكَةِ" فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلَيْسَ أَخْبَرْتَنَا أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ أَكْثَرُ الْأُمَمِ مَمْلُوكِينَ وَأَيْتَامًا؟ قَالَ: "بَلَى، فَأَكْرِمُوهُمْ كَرَامَةَ أَوْلَادِكُمْ، وَأَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ" قَالُوا: فَمَا يَنْفَعُنَا فِي الدُّنْيَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: "فَرَسٌ صَالِحٌ تَرْتَبِطُهُ تُقَاتِلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَمَمْلُوكُكَ يَكْفِيكَ، فَإِذَا صَلَّى فَهُوَ أَخُوكَ، فَإِذَا صَلَّى فَهُوَ أَخُوكَ"[٣].

٧٧- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ[٤]، قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ[٥]، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ

---

(١) حديث صحيح، من أسانيد الصحاح.

(٢) مغيرة بن المسلم، أبو سلمة السراج، وثقه الإمام أحمد و أبو حاتم وغيرهم.

(٣) تقدم معنا هذا الحديث وهو ضعيف.

(٤) عثمان بن عمر بن فارس البصري، روى له جماعة من الثقات.

(٥) يونس بن يزيد، من أثبات اصحاب الزهري.

السَّبَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَرْسَلَ إِلَيْهِ مَقْتَلَ أَهْلِ الْيَمَامَةِ، فَإِذَا عُمَرُ عِنْدَهُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ عُمَرَ أَتَانِي، فَقَالَ: إِنَّ الْقَتْلَ قَدِ اسْتَحَرَّ بِأَهْلِ الْيَمَامَةِ مِنْ قُرَّاءِ الْقُرْآنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنَا أَخْشَى أَنْ يَسْتَحِرَّ الْقَتْلُ بِالْقُرَّاءِ فِي الْمَوَاطِنِ فَيَذْهَبَ قُرْآنٌ كَثِيرٌ لَا يُوعَى، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَأْمُرَ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ، فَقُلْتُ لِعُمَرَ: وَكَيْفَ أَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ: هُوَ وَاللهِ خَيْرٌ، فَلَمْ يَزَلْ يُرَاجِعُنِي فِي ذَلِكَ حَتَّى شَرَحَ اللهُ بِذَلِكَ صَدْرِي، وَرَأَيْتُ فِيهِ الَّذِي رَأَى عُمَرُ، قَالَ زَيْدٌ: وَعُمَرُ عِنْدَهُ جَالِسٌ لَا يَتَكَلَّمُ.

فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّكَ شَابٌّ عَاقِلٌ لَا نَتَّهِمُكَ، وَقَدْ كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاجْمَعْهُ. قَالَ زَيْدٌ: فَوَاللهِ لَوْ كَلَّفُونِي نَقْلَ جَبَلٍ مِنَ الْجِبَالِ مَا كَانَ بِأَثْقَلَ عَلَيَّ مِمَّا أَمَرَنِي بِهِ مِنْ جَمْعِ الْقُرْآنِ، فَقُلْتُ: كَيْفَ تَفْعَلُونَ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟"[١].

٧٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ[٢]، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ، عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى الْعَبَّاسِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ، خَاصَمَ الْعَبَّاسُ عَلِيًّا فِي أَشْيَاءَ تَرَكَهَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: شَيْءٌ تَرَكَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمْ يُحَرِّكْهُ

---

(١) تقدم معنا، وهنا بسط الحديث.

(٢) يحيى بن حماد، أبو بكر البصري، روى الإمام احمد له ٢٨ حديث.

فَلا أُحَرِّكُهُ. فَلَمَّا اسْتُخْلِفَ عُمَرُ اخْتَصَمَا إِلَيْهِ، فَقَالَ: شَيْءٌ لَمْ يُحَرِّكْهُ أَبُو بَكْرٍ فَلَسْتُ أُحَرِّكُهُ، قَالَ: فَلَمَّا اسْتُخْلِفَ عُثْمَانُ اخْتَصَمَا إِلَيْهِ، قَالَ: فَأَسْكَتَ عُثْمَانُ وَنَكَّسَ رَأْسَهُ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَخَشِيتُ أَنْ يَأْخُذَهُ، فَضَرَبْتُ بِيَدِي بَيْنَ كَتِفَيِ الْعَبَّاسِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَتِ، أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا سَلَّمْتَهُ لِعَلِيٍّ، قَالَ: فَسَلَّمَهُ لَهُ(١).

٧٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ(٢)، قَالَ: حَدَّثَنِي شَيْخٌ مِنْ قُرَيْشٍ مِنْ بَنِي تَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي فُلانٌ، وَفُلانٌ، فَعَدَّ سِتَّةً أَوْ سَبْعَةً كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ، فِيهِمْ عَبْدُ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ عُمَرَ إِذْ دَخَلَ عَلِيٌّ وَالْعَبَّاسُ، قَدِ ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا، فَقَالَ عُمَرُ: مَهْ يَا عَبَّاسُ، قَدْ عَلِمْتُ مَا تَقُولُ، تَقُولُ: ابْنُ أَخِي، وَلِي شَطْرُ الْمَالِ، وَقَدْ عَلِمْتُ مَا تَقُولُ يَا عَلِيُّ، تَقُولُ: ابْنَتُهُ تَحْتِي، وَلَهَا شَطْرُ الْمَالِ، وَهَذَا مَا كَانَ فِي يَدَيْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَدْ رَأَيْنَا كَيْفَ كَانَ يَصْنَعُ فِيهِ، فَوَلِيَهُ أَبُو بَكْرٍ مِنْ بَعْدِهِ، فَعَمِلَ فِيهِ بِعَمَلِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ وَلِيتُهُ مِنْ بَعْدِ أَبِي بَكْرٍ فَأَحْلِفُ بِاللهِ لَأَجْهَدَنَّ أَنْ أَعْمَلَ فِيهِ بِعَمَلِ رَسُولِ اللهِ وَعَمَلِ أَبِي بَكْرٍ.

ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ - وَحَلَفَ بِاللهِ أَنَّهُ لَصَادِقٌ - أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: "إِنَّ النَّبِيَّ لَا يُورَثُ، وَإِنَّمَا مِيرَاثُهُ فِي فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ

---

(١) تقدم معنا أصله، ولكن هنا فيه خصومة عباس و علي رضي الله عنهما ، والحديث صحيح.

(٢) عاصم بن كليب بن شهاب الكوفي.

وَالْمَسَاكِينِ"، وحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ - وَحَلَفَ بِاللهِ إِنَّهُ صَادِقٌ -: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِنَّ النَّبِيَّ لَا يَمُوتُ حَتَّى يَؤُمَّهُ بَعْضُ أُمَّتِهِ".

وَهَذَا مَا كَانَ فِي يَدَيْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَدْ رَأَيْنَا كَيْفَ كَانَ يَصْنَعُ فِيهِ، فَإِنْ شِئْتُمَا أَعْطَيْتُكُمَا لِتَعْمَلا فِيهِ بِعَمَلِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَمَلِ أَبِي بَكْرٍ حَتَّى أَدْفَعَهُ إِلَيْكُمَا، قَالَ: فَخَلَوَا ثُمَّ جَاءَا، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: ادْفَعْهُ إِلَى عَلِيٍّ، فَإِنِّي قَدْ طِبْتُ نَفْسًا بِهِ لَهُ(١).

٨٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ(٢)، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا جَاءَتْ أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، تَطْلُبُ مِيرَاثَهَا مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالا: إِنَّا سَمِعْنَا رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "إِنِّي لَا أُورَثُ"(٣).

٨١- حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى - يَعْنِي ابْنَ الْمُسَيَّبِ - عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: إِنِّي لَجَالِسٌ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ خَلِيفَةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَهْرٍ، فَذَكَرَ قِصَّةً، فَنُودِيَ فِي النَّاسِ: أَنَّ الصَّلاةَ جَامِعَةٌ وَهِيَ أَوَّلُ صَلاةٍ فِي الْمُسْلِمِينَ نُودِيَ بِهَا: أَنَّ الصَّلاةَ جَامِعَةٌ، فَاجْتَمَعَ النَّاسُ،

---

(١) (شيخ من قريش) هذا مجهول، وخصومة علي والعباس أصله موجود وثابت وتراضيا في آخر الخبر.

(٢) عبد الوهاب بن عطاء، ٨٩ حديثا.

(٣) تقدم معنا.

فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ، شَيْئًا صُنِعَ لَهُ كَانَ يَخْطُبُ عَلَيْهِ، وَهِيَ أَوَّلُ خُطْبَةٍ خَطَبَهَا فِي الْإِسْلَامِ، قَالَ: فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، وَلَوَدِدْتُ أَنَّ هَذَا كَفَانِيهِ غَيْرِي، وَلَئِنْ أَخَذْتُمُونِي بِسُنَّةِ نَبِيِّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أُطِيقُهَا، إِنْ كَانَ لَمَعْصُومًا مِنَ الشَّيْطَانِ، وَإِنْ كَانَ لَيَنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ مِنَ السَّمَاءِ(١).

٨٢- حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَقُولَ إِذَا أَصْبَحْتُ، وَإِذَا أَمْسَيْتُ، وَإِذَا أَخَذْتُ مَضْجَعِي مِنَ اللَّيْلِ: "اللهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكُهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ نَفْسِي، وَشَرِّ الشَّيْطَانِ وَشِرْكِهِ، وَأَنْ أَقْتَرِفَ عَلَى نَفْسِي سُوءًا، أَوْ أَجُرَّهُ إِلَى مُسْلِمٍ"(٢).



(١) هذا الحديث من مفاريد الإمام أحمد رحمه الله، وعيسى بن المسيب البجلي هذا ضعيف.

(٢) تقدم معنا، ولكن الحديث هنا مرسل.